

أَبُو الْعَبْدِ الْمُبَرَّكِ

وَأَشْرُهُ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ

تأليف  
بمحمد عبد الخالق عضيمة



مكتبة الرشيد  
الرياض







أَبُو الْعَمِيدِ الْمُبَرَّكِ  
وَأَشْرَفُ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ



أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّكَ

وَأَثَرُهُ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ

تأليف  
مُحَمَّدَ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ

مَكْتَبَةُ الرَّشَدِ  
الرياض

مُحَقَّقُ الْقَطِيعِ وَالنَّشْرِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد .

فدراسة مذهب أمام من أئمة النحول ليست من الأمور الهينة اللينة التي يسلس قيادها وتقتنص شواردها في زمن محدود بل تحتاج إلى وقت فسيح .

كما لا تنهض رسالة مهما ضخمت بحشد كل فروعه والتعليق عليها .

لذلك قصدت في رسالتي عن أبي العباس المبرد وأثره في علوم العربية إلى أن تكون مشتملة على أصول مذهبه دون محاولة استقراء فروعه وقد أفرغت جهدي في أن تكون مرآة صادقة تجلو أصول مذهبه وتمثل فيها آثاره .

ولم أدخر وسعا في سبيل الرجوع بآرائه إلى منابعها وأخذها من مصادرها فقممت بنسخ أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وهو المقتضب على ضخامته وأشقيت النفس في نسخه وتصحيحه وفهرسته ودراسته في نطاق وقفي المحدود .

كما لم أقف في دراستي عند آثاره بل جعلت من غرضي استقراء كثير

من أصول كتب النحو باحثا فيها عن أقوال المبرد أجمع شتها وأضم  
متفرقاتها ثم عرضت ما جمعته على ما في المقتضب فخرجت من ذلك إلى  
أن هناك أقوالا كثيرة نسبت إلى المبرد وتعارض ما أثبتته في مقتضبه وقد  
عقدت لها فصلا في الرسالة وهو ينطق بما بذلت من جهد واستقرت من  
كتب .

وقد حرصت غاية الحرص على أن أثبت النصوص مبينا مرجعها  
حتى بلغ ما تضمنته رسالتي منها أو من تلخيصها قرابة خمسمائة وألف  
نص .

ولست أدعي أنني أوفيت على الغاية في دراسة نواحي المبرد فلتكن  
رسالتي عنها بمثابة بلالة صديان وعجالة لهفان . .

والله المستعان .

مارس سنة ١٩٤٣ .



## ترجمة حياة أبي العباس المبرد

نسبه - في فهرست ابن النديم / ٨٧ -

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم بن ثماله بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النصر بن الأزد بن الغوث.

آراء المبرد - لقيت آراء المبرد حظاً من عناية الباحثين قدامهاهم ومحدثيهم وأثارت خلافاً بينهم في ضبطها فإين خلكان يضبطها بفتحها مشددة ويسوق قصة لذلك ليس فيها ما يذم له أبو العباس قال في وفيات الأعيان ج ١ ص ٦٢٦ والمبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة وهو لقب عرف به واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الألقاب أنه قال مثل المبرد: لم لقب بهذا اللقب ؟ فقال :

« كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني فجاء رسول الوالي يطلبني فقال لي أبو حاتم ادخل في هذا يعني غلاف مزملة فارغة ( التي يبرد فيها الماء عراقيه ) فدخلت فيه وغطى رأسه ثم خرج إلى

الرسول وقال ليس هو عندي فقال أخبرت أنه دخل إليك فقال ادخل الدار وفتشها فدخل فطاف كل موضع في الدار ولم يفتن لغلاف المزملة فخرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة المبرد المبرد وتسامع الناس ذلك فلهجوا به .

وقيل إن الذي لقبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان المازني وثيل غير ذلك .

هذا ما علل به لفتح الراء ابن خلكان أما ابن عبد ربه في العقد فيعلل فتح الراء بأن مبعثه سوء اختيار أبي العباس في كتابه الروضة قال في العقد ج ٤ ص ١٤١ .

الا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على علمه باللغة ومعرفته باللسان وضع كتابا سماه بالروضة وقصد فيه الى اخبار الشعراء المحدثين فلم يختار لكل شاعر الا أبرد ما وجد له حتى انتهى إلى الحسن بن هانيء وقلما يأتي له بيت ضعيف لركة فطته وسبوبة بنيتة وعذوبة ألفاظه فاستخرج له من البرد أبياتا ما سمعتها ولا رويتها ولا ندري من أين وقع عليها وهي :

ألا لا يلمني في العقار جليس      ولا يلحني في شربها بعبوس  
تعشقها قلبي فبغض عشقها      إلى من الأشياء كل نفيس

ثم يقول وجل أشعاره الخمرية بديعة لا نظير لها فخطر بها كلها وتخطاها إلى التي جانسته في برده فما أحسبه لحقه هذا الاسم المبرد إلا لبرده . . . وقد تحير لأبي العتاهية أشعارا تقتل من بردها وشنفها وقرطها بكلامه .

والسيرافي كما نقله عنه السيوطي في المزهج ٢ ص ٢٦٧ يضبط الراء بالكسر قال في الفصل الثالث في معرفة الألقاب وأسبابها .

المبرد قال السيرافي<sup>(١)</sup> لما صنف المازني كتابه الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له قم فأنت المبرد بكسر الراء أي المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وكذلك ضبطه بالكسر ياقوت في معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ واتصل هذا الخلاف بالمحدثين .

فالشيخ الشنقيطي كان متشدداً في الكسر كما يحكيه عنه الأستاذ إبراهيم مصطفى<sup>(٢)</sup> وكان ينشد في ذم من فتحها .

والكسر في راء المبرد واجب ويغير هذا ينطق الجهلاء

وكذلك ضبطها بالكسر الشيخ المرصفي في رغبة الأمل مرتضيا كلام ياقوت والأستاذ إبراهيم مصطفى يحكي عنه أنه كان غير متشدد في الكسر تشدد الشنقيطي ولكنه كان يفضلها .

أما المستشرقون فهم على اختيار الفتح يتبين ذلك بمراجعة كتاب المستشرق الألماني بروكلمن .

ودائرة المعارف الإسلامية بطبعتيها الإنجليزية والفرنسية .

وفي يقيني أن كلام مؤلف العقد ظاهر التحامل فدعوى أن أبا العباس كان سميّ الاختيار دعوى عريضة تنطوي على التشهير بالرجل والزراية به إن كتاب الروضة عصف به الدهر فلم يصل إلينا حتى نستطيع الحكم عليه على أنه لم يكن كتاباً صغير الحجم بل كان ثلاثة دفاتر كباراً كما يقول مؤلف تاريخ بغداد على أن لدينا الكامل وهو على نسق الروضة وما من شك في أنه شاهد صدق على حسن اختيار أبي

---

(١) لم يعرض في كتابه أخبار النحويين البصريين لضبط الراء .

(٢) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

العباس ودعوى أن اختيار هذا الشعر البارد منه مرجعه إلى ما، اتصف به من البرود - يدحضها إجماع المؤرخين على أن أبا العباس كان خفيفاً ظريفاً عبقاً لبقاً ثم ان هذا الطعن من إبن عبد ربه ليس عجيباً ففي كتابه نظائر له في طعنه على من أخذ منهم وانتفع بمعارفهم .

والذي أراه ان أبا العباس قد شهر بهذين اللقبين ويظهر أن الفتح كان مختار الكوفيين أثروه لما يشعره من الدم أو عدولا منهم عما يشعر بالمدح واشتهار الشخص بلقبين ليس أمراً مستبعداً فقد سبق سعيد بن المسيب المبرد في هذا .

قال ابن خلكان ج ١ ص ٢٥٨ .

المسيب بفتح الياء المثناة ومن تحتها المشددة وروى عنه أنه كان يقول بكسر الياء ويقول سيب الله من سيب أبي .

وفي تاج العروس ج ١ ص ٣٠٦ .

قال بعض المحدثين أهل العراق يفتحون وأهل المدينة يكسرون ويحكون عنه أنه كان يقول سيب الله من سيب أبي .

ولادته : أكثر المؤرخين على أن ولادته كانت سنة ٢١٠ هجرية ( سنة ٨٢٦ ميلادية ) ووفاته كانت سنة ٢٨٥ هجرية ( سنة ٨٩٨ ميلادية ) ذكر ذلك السيرافي في أخبار النحويين البصريين وابن الانباري في نزهة الألبا والخطيب في تاريخ بغداد وياقوت في معجم الأدباء والمرزباني في معجم الشعراء .

وابن النديم في الفهرست يذكر ذلك ثم يقول ( وقيل مولده سنة سبع ومائتين ) وابن خلكان يقول أيضاً ( وقيل ولادته سنة سبع ومائتين ووفاته سنة ٢٨٦ ) ومثل ذلك في مرآة الجنان للياضي والزبيدي في طبقات النحويين يذكر أن ولادته سنة ٢٢٠ ووفاته سنة ٢٨٦ بقوله مات عن ست وستين سنة ومثله في طبقات القراء لابن الجزري .

وإذا علمنا أن وفاة المبرد كانت سنة ٢٨٥ أو سنة ٢٨٦ وأن وفاة الخليل بن أحمد كانت سنة ١٦٠ أو ١٧٠ تكون مدة ما بين وفاتيهما تزيد على قرن من الزمان وعلى هذا تكون هذه القصة التي ذكرها مؤلف العقد متضمنة اجتماع المبرد مع الخليل مصنوعة موضوعة إن أراد بال خليل بن أحمد كما يفيد إطلاق لفظ الخليل في العقد ج ١ ص ٣٠٢ .

قال محمد بن يزيد النحوي أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسع لي وكرهت أن أضيق عليه فانقبضت فأخذ بعضدي وقربني إلى نفسه وقال إنه لا يضيق سم الخياط بمحتاجين ولا تسع الدنيا متباغضين .

( وفي خزانة الأدب ج ٤ ص ٤٢٦ أن الحديث كان بين الخليل بن أحمد وتلميذه أبي محمد اليزيدي المتوفي سنة ٢٠٢ ) فما في العقد على هذا وقع فيه تحريف .

نشأته : نشأ بالبصرة وفي الفهرست ص ٨٨ .

قال أبو عبد الله محمد بن القاسم كان المبرد من السورحيين بالبصرة ممن يكسر الأرضين وكان يقال له حيان السورحي وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوج المبرد ابنة الحفصي والحفصي شريف من اليمنية .

ثم رحل إلى بغداد واتخذها موطنًا له ونال الشراء بسبب قلوبه على المتوكل كما تحدث هو بذلك في معجم الأدباء ج ٧ ص ١٣ .

قال حمزة وحدثني النوشجان بن عبد المسيح قال سمعت المبرد يقول كان سبب غنائي ببندار بن لرة الأصهباني وذلك أي حين فارقت البصرة وأصعدت إلى سامرا وردتها في أيام المتوكل فأخيت بها بندار بن لرة وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب حتى كان لا يشذ عن حفظه من شعر شعراء الجاهلية والإسلام إلا القليل وأصبح الناس معرفة باللغة وكان له كل أسبوع دخلة على المتوكل فجمع بيني وبين النحويين في داره

في مجالس ومرت ليلة فرغ حديثي الى الفتح بن خاقان ، ثم توصل إلى أن وصفني للمتوكل فأمر بإحضاري مجلسه ، وكان المتوكل تعجبه الأخبار والأنساب ويروى صدرا منها يمتحن من يراه بما يقع فيها من غريب اللغة ، فلما دنوت من طرف بساطه استدنانني حتى صرت إلى جانب بندار فأقبل علينا وقال يا بن ليرة ويا بن يزيد ما معنى هذه الأحرف التي جاءت في هذا الخبر . . . . ثم ذكره وبعد أن فرغ منه قال المبرد فبيت متحيراً فبدر بندار وقال يا أمير المؤمنين في هذا نظر وروية ، فقال قد أجلتكمابياض يومي فانصرفا وياكراني غداً ، فخرجنا من عنده فأقبل بندار علي وقال إن ساعدك الجذ ظفرت بهذا الخبر فاطلب فلإني طالبه ، فانقلبت إلى منزلي وقلبت الدفاتر ظهرا لبطن حتى وقفت على هذا الخبر في أثناء أخبار الأعراب فتحفظته وياكرت بندار فأنهضته معي وصبحناه وبدأت فرويت الخبر ثم فسرت ألفاظه فالتفت إلى بندار وقال ابن يزيد فوق ما وصفتم ، ثم قال للغلام علي بالخازن ، فحضر ، فقال له اخرج إلى ابن يزيد وقل للحاجب بسهل إذنه عليّ ، فصار ذلك أصل ما لي وكان بندار - رحمه الله أصله وسببه .

شيوخه : تلقى عن أشياخ عصره وأخذ منهم .

أبو عثمان المازني : قال عنه لم يكن بعد سيويه أعلم من أبي عثمان وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه . المعجم ج ٧ ص ١٠٨ .

وقد روى عنه كتابه تصريف المازني في شرح تصريف المازني لابن جني ص ٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو الفتح عثمان بن جني أخبرني أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي قراءة مني عليه بحلب عن أبي بكر محمد بن السري السراج عن أبي العباس محمد بن



يزيد المبرد عن أبي عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني رحمه الله .  
كما أخذ عنه القراءة أيضا ذكر ذلك ابن الجوزي في طبقات القراء .

الجرمى : بدأ عليه قراءة كتاب سيبويه وختمه على المازني وقال عنه  
كما في أخبار النحويين ص ٧٢ كان أغوص على الاستخراج من المازني  
وكان المازني أحد منه .

أبو حاتم السجستاني : كان يحضر حلقة ويلزم القراءة عليه وهو  
غلام وسيم وقال عنه .

وكان جماعة للكتب يحرق فيها ويكثر التأليف في اللغة وقال أيضا  
عنه كان يجيد استخراج المعنى ويفضل المازني عليه ، وقال أيضا جث  
السجستاني وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقة له .

وللسجستاني مع ورعه وتقواه غزل في المبرد لا يليق بوقار الشيوخ  
وسمت العلماء ذكر بعضه في زهر الآداب ج ٣ ص ١٥٢ وشرح  
مقامات الحريري للشريشي ج ١ ص ١٤٦ وبغية السوعة ص ٢٦٥  
وأخبار النحويين البصريين ص ٩٥ .

الجاحظ : اتصل بالجاحظ الى آخر أيامه وسمع منه وروى عنه  
بعض الطوائف وكتابه الكامل جرى على منوال البيان والتبيين وحذا حذوه  
في كثرة الاستطراد وضمن كتابه الكامل كثيرا مما أخذه عن الجاحظ  
ونسبه إليه ج ٤ ص ٦٩ ، ١٢٨ ج ٥ ص ١٢٠ ، ١٨١ .

الرياشي : يقول عنه سمعت المازني يقول قرأ الرياشي علي كتاب  
سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني المعجم ج ١٢ ص ٤٥ .

ويقول أول ما سمعت الرياشي ينشد شعرا لمالك بن أسماء ابن  
خارجة ورد ذكره في الكامل ج ٢ ص ٣١ ، ج ٥ ص ١٣٥ .

التوزي : يقول عنه ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبي محمد

التوزي كان أعلم من الرياشي والمازني نزهة الألبا ص ٢٣٣ ورد ذكره في  
الكامل ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٨١ ، ج ٤ ص ٣٤ ، ج ٥ ص  
١٣١ ، ص ١٩٩ .

أبو محمّد الشيباني : في الفهرست في باب أسماء فصحاء العرب  
المشهورين الذين سمع منهم العلماء ص ٦٥ قال عند حديثه عن أبي  
معلم ص ٦٩ قال المبرد سمعته يقول عندي خمسة عشر هاونا ، وقال لي  
يوما لم أر الهاون في البادية فلما رأيته استنكرت منه .

وكان المبرد مخالطا شعراء عصره وأدباءه ، فروى شعر البحري  
وحادث عمارة بن عقيل لما قدم بغداد فاجتمع الناس اليه وكتبوا شعره  
وسمعوا منه وعرضوا عليه الأشعار كما روى شعر أبي تمام والفتح بن  
خاقان وعبد الله بن المعتز وغيرهم كما قرأ مؤلفات من سبقه من  
النحويين وألف كتابا في معنى الأوسط للأخفش وقال قرأت أوراقا من  
احد كتابي عيسى بن عمر وكان كالإشارة الى الأصول المزهج ج ٢ ص ٢٤٨ .  
تلامذته : حضر حلقة المبرد وأخذ عنه كثيرون وأخص بالذكر من  
طالت صحبتهم له وأكثروا من الأخذ عنه .

علي بن سليمان الأخفش : كان له فضل إخراج الكامل مع شرحه  
له ويقول في الكامل ج ٢ ص ١٢٣ حدثني المبرد في غير الكامل ونرى  
له روايات كثيرة عن المبرد في الأغاني ومعجم الادباء .

الزجاج وابن كيسان : في أخبار النحويين البصريين / ٤١ ومن  
أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد أبو إسحاق إبراهيم بن السري  
الزجاج وأبو الحسن بن كيسان وإليهما انتهت الرئاسة في النحو بعد أبي  
العباس محمد بن يزيد غير أن أبا إسحاق كان أشد لزوما لمذهب  
البصريين وكان ابن كيسان يخلط المذهبين وفي معجم الادباء ج ١ ص  
١٤٩ .

ولما ضعف المبرد في أيام المعتضد واعتذر من تفسير بعض الكتب  
أشار إلى أن الزجاج يقوم بذلك .

أبو بكر بن السراج : وفي أخبار النحويين أيضاً وكان بعدهما أبو  
بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج وأبو بكر محمد بن علي  
المعروف بمبرمان وعنهما أخذ أكثر النحويين .

وروي ابن السراج عن المبرد تصريف المازني كما قدمنا كما روي عنه  
نسب عدنان وقحطان كما تتلمذ له نبطويه والصولي وغيرهما .





## الخصومة بين المبرد و ثعلب

هذه الخصومة مرجعها إلى التنافس القوي بين مدرستي البصرة والكوفة فالمبرد بصري تعلم على المذهب البصري وطريقته و ثعلب كوفي تعلم على المذهب الكوفي وطريقته .

الا ترى كيف يجز الحديث بين ثعلب والزجاج عن المبرد إلى الحديث عن سبويه وكتابه والقراء وحدوده ثم فصيح ثعلب يوسعه الزجاج نقداً وتجريحاً في نفس المجلس ، فهذا يدل على ان كلا من الفريقين دائم التربص بالآخر واقف على مواضع النقص في مؤلفاته في معجم الادباء ج ١ ص ١٣٧ .

قال ابو إسحاق بن السري الزجاج رحمه الله دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد أملى شيئاً من المقتضب فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسدني شديداً ويجهمني بالعداوة وكنت ألين له وأحتمله لموضع الشيخوخة فقال لي أبو العباس - قد حمل إلي بعض ما أملاه هذا الخليلي<sup>(١)</sup> فرأيت لا

---

(١) الخلد بضم أوله وتسكين ثانيه قصر بناء المنصور ببغداد بعد فراغه من مدينته على شاطئ دجلة في سنة ١٥٩ هـ وبنيت حواليه منازل فصارت عملة كبيرة عرفت بالخلد والأصل فيها القصر المذكور وكان المبرد ينزله فكان ثعلب يسميه الخليلي لذلك معجم البلدان ج٣ ص ٤٥٤ .

يطوع لسانه بعبارة ، فقلت له إنه لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال ما رأيته إلا ألكن متغلقاً فقال أبو موسى والله إن صاحبكم ألكن يعني سيويه ، فأحفظني ذلك ثم قال بلغني عن الفراء أنه قال دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح سمعته يقول لجارية له ؛ هات ذيك الماء من ذاك الجرة ) فخرجت من عنده ولم أعد إليه ، فقلت له هذا لا يصح عن الفراء وأنت غير مأمون في هذه الحكاية ولا يعرف أصحاب سيويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول في أول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به .

فقال ثعلب قد وجدت في كتابه نحو ما هذا قلت ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشا حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت له هذا كذا في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التأنيث إلى الكلمة قال والأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد ، قلت كل جيد قال الله تعالى « ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل صالحا » وقرئ « وتعمل صالحا » وقال عز وجل « ومنهم من يستمعون إليك » ذهب إلى المعنى ثم قال « ومنهم من ينظر إليك » ذهب إلى اللفظ وليس لقائل أن يقول لو حمل الكلام على وجه واحد في الاثنين كان أجود لأن كلا جيد ، فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء لأن صوابه فيه أكثر من أن يعد ولكن هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمبتدئ المتعلم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت له نعم ..... ثم اخذ يسردها .....

لجّ النزاع بين المبرد وثعلب واشتهرت هذه الخصومة حتى صارت مضرب الامثال في معجم الادباء ج ١٩ ص ١١٣ .

وحكى ابن السراج قال كان بين المبرد وثعلب ما يكون بين

المعاصرين من المنافسة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم .

كفى حزننا أنا جميعا ببلدة      وجمعنا في أرضها شر مشهد  
وكل لكل مخلص الود وامق      ولكنه في جانب عنه مفرد  
نروح ونغدو لا تزاور بيننا      وليس بمضروب لنا يوم موعد  
فأبداننا في بلدة والتؤلؤنا      عسير كلقيا ثعلب والمبرد

وفي لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ .

وكان بين ثعلب والمبرد من المنافسة والعداوة ما لا يشرح حتى كان  
يكفر كل واحد صاحبه .

تهاجيا ونال كل واحد منها من صاحبه في معجم الأدباء ج ٥ ص  
١٣٦ وجاء رجل الى ثعلب فقال له يا أبا العباس قد هجاك المبرد فقال  
بماذا فأنشده .

أقسم بالمتسم العذب      ومشتكى الصب ، الى الصب  
لو أخذ النحو عن الرب      ما زاده إلا عمى القلب  
فقال أنشدني من أنشد ، أبو عمرو بن العلاء .

يشتمني عبد بني مسمع      فصنت عنه النفس والعرض  
ولم أجبه لاحتقاري له      من ذا يعرض الكلب إن عرضا

وفي الزبيدي بعد أن ذكر هذه الاشعار قال وهذا غلط لأن ثعلبا هو  
مولى بني مسمع فالشعر الأول أنشده ثعلب والثاني للمبرد وفي أمالي  
القيالي ج ١ ص ١٤١ ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء صار لكل منهما  
أنصار يزودون عنه ويحملون على خصمه في معجم الأدباء ج ١٩ ص  
١١٤ .

وكان أهل التحصيل يفضلون المبرد على ثعلب وفي ذلك يقول  
أحمد بن عبد السلام :

رأيت عمداً بن يزيد يسمو      جليس خلائف وغنى ملك  
 وفتيانية الطرفاء فيه      فينشر إن أجال الفكر درا  
 وكان الشعر قد أودى فأحيا      وقالوا ثعلب رجل عليم  
 وقالوا ثعلب يفني ويملي      وهذا في مقالك مستحيل

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ قصيدة أخرى لابن عبد السلام  
 مطلعها :

أيما بن سراة الأزد أزد شتوة      وأزد العتيك الصدر رط المهلل  
 وفي تاريخ بغداد أيضاً ج ٣ ص ٣٨٢ .

حدثنا الجوهري قال حدثنا محمد بن العباس قال أنشدنا محمد بن  
 المرزبان لبعض أصحاب المبرد يمدحه .

بنفسى أنت يا بن يزيد من ذا      يساوي ثعلبا بك غير قين  
 إذا ما زتكما العلماء يوما      رأيت شأويكما متفاوتين  
 تفسر كل مقفلة بحلق      ويستر كل واضحة بغين  
 كأن الشمس ما تمليه شرحا      وما يمليه همزة بين بين

ألف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب      الفهرست ص  
 ٩٤ .

ومن أنصار ثعلب أحمد بن فارس ألف الانتصار لثعلب بغية الوعاة  
 / ١٥٣ وتلميذه أبو بكر بن الأنباري كما في معجم الأدباء ج ٥ ص  
 ١١٥ .



١ كان المبرد يحب الاجتماع بثعلب في المناظرة وثعلب يكره ذلك ويروغ منه لأن مذهبه مذهب المعلمين .

في وفيات الأعيان والمعجم كان المبرد يحب الاجتماع في المناظرة بثعلب والاستكثار منه وكان ثعلب يكره ذلك ويمتنع منه حتى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الفقيه الموصلّي وكان صديقهما قال قلت لأبي عبد الله الدينوري ختن ثعلب لم يأبى ثعلب الاجتماع بالمبرد فقال لأن المبرد حسن العبارة حلّو الإشارة فصيح اللسان ظاهر البيان وثعلب مذهبه مذهب المعلمين فاذا اجتماعا في محفل حكم للمبرد على الظاهر قبل أن يعرف الباطن .

فطلاقة لسان المبرد جعلته يرغب في مناظرة ثعلب كما حبيت إليه تلاميذه وجعلتهم يخفون إلى مجلسه معرضين عن مجالس ثعلب . في معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ .

وكان أبو علي أحمد بن جعفر النحوي ختن ثعلب يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه دفتره ومجبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد كتاب سيويه فيعاتبه أحمد بن يحيى ثعلب على ذلك ويقول له إذا رأك الناس تمضي إلى هذا الرجل تقرأ عليه إذ يقولون ماذا ؟ ولم يكن يلتفت إلى قوله ، وهذه ناحية قوة فقدّها ثعلب وفي المعجم ج ٥ ص ١١٧ .

قال أحمد بن فارس اللغوي كان أبو العباس ثعلب لا يتكلف الإعراب في كلامه كان يدخل المجلس فتقوم له فقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الألف وفي المعجم ج ٥ ص ١٢٢ .

١ ولم يكن مع ذلك موصوفاً بالبلاغة ولا رأيته إذا كتب كتاباً إلى بعض إخوانه من أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة .

وفي المعجم ج ٥ ص ١١١ ، ١١٤ وج ١٩ ص ١١٨ شيء من

المناظرات التي كانت تقع بين المبرد و ثعلب كما كان بعض تلاميذهما يسفر بينهما بمسائل علمية كما في المعجم ج ١ ص ١٢١ ، ج ٥ ص ١٣٢ .

ر علمهما : سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيويه من أحمد بن يحيى قال لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه المعجم ج ٥ ص ١٢١ .  
وفي المعجم أيضا ج ٥ ص ١٣٨ .

وقال لي أبو عمر الزاهد سألت أبا بكر بن السراج فقلت أي الرجلين أعلم ثعلب أم المبرد فقال ما أقول في رجلين العالم بينهما وفي المعجم ج ٥ ص ١٣٧ .

قال أبو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر قال لي أبي حضرت مجلس أخي محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرد فقال لي أخي محمد : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال فتناظرا في شيء من علم النحو مما أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دققا فلم أفهم ثم عدت إليه فلم أعرف ما المجلس فسألني فقلت إنهما تكلمتا فيما أعرفه فشركتها ثم دققا فلم أعرف ما قالوا ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلا من هو أعلم منهما ولست ذلك الرجل ، فقال لي يا أخي أحسنت والله هذا أحسن .

في أخبار ابن غمام للصولي ص ٨ .

ومن جليل من رأيناه ولزمناه وأكثرنا عنه من بعد صيته وشهد بالعلم له ووقع الاجماع عليه اثنان أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني - رحمهما الله - وأثنى عليهما بعض الشعراء فقال :

أيما طالب العلم لا تجهلن      وعذ بالمبرد أو ثعلب  
تجد عند هذين علم الوري      فلا تك كالجمال الأجرب

علوم الخلائق مقرونة بهذين في الشرق والمغرب  
ومدح المبرد ثعلبا كما في نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

، قال المبرد أعلم الكوفيين ثعلب فذكر له الفراء فقال ولا يعشره  
وصرح المبرد بالأخذ عن ثعلب في كتابه ( شرح لامية العرب ) عند  
حديثه عن البيت

ولست بمهياف يعشى سوامه مجدعة سقبانها وهي بهل  
وفي نزهة الألبا وتاريخ بغداد والمعجم أن ثعلبا رش المبرد بهذه  
الآيات التي مطلعها .

ذهب المبرد وانقضت أيامه وليذهبن إثر المبرد ثعلب  
وتخرج عليها كثير من فضلاء العلماء .

توثيقه : وثقه العلماء والمؤرخون وقد رويت لنا هاتان القصتان في  
المعجم ج ٣ ص ٣٠ .

زعموا أن أبا العباس المبرد ورد الدينور زائرا لعيسى بن ماهان فأول  
ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى أيها الشيخ ما الشاة  
المجثمة<sup>(١)</sup> التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هي الشاة القليلة  
اللبن مثل اللجة ، فقال هل من شاهد قال نعم  
قول الراجز :

لم يبق من آل الحميد نسمة إلا عنيز لجبة مجثمة  
فإذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوري فلما دخل قال له أيها

---

(١) في لسان العرب ج ١٤ ص ٣٥٠ المجثمة المجبوسة وفي الحديث أنه نهى عن المصبورة  
والمجثمة قال أبو عبيد المجثمة التي نهى عنها هي المصبورة وهي كل حيوان ينصب  
ويرمى ويقتل . . المجثمة هي الشاة التي ترمى بالحجارة حتى تموت ثم تؤكل وروي عن  
عكرمة أنه قال المجثمة الشاة ترمى بالبيل حتى تقتل .

الشيخ ما الشاة المجتمعة التي نهينا عن أكل لحمها ، فقال هي التي  
جثمت على ركبها وذبحت من خلف قضاها ، فقال كيف تقول وهذا  
شيخ العراق يعني أبا العباس المبرد يقول هي مثل اللجة وهي القليلة  
اللبن ، وأنشده البيتين فقال أبو حنيفة أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان  
هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه وإن كان البيتان إلا لساعتها  
هذه ، فقال صدق الشيخ أبو حنيفة فلإني أنفت أن أرد عليك من  
العراق وذكرى ما قد شاع فأول ما تسألني عنه لا أعرفه ، فاستحسن منه  
هذا الإقرار وترك البهت .

ويساورني الشك في هذه القصة فإن السائل سأل المبرد عن الشاة  
المجتمعة وبين له أنها مما نهينا عن أكل لحمه فهل تخفي على لباقة المبرد  
وسرعة بديته أن الشاة القليلة اللبنة ليست مما نهينا عن أكل لحمه من  
الجانز ان لا يعرف ما الشاة المجتمعة ولكن اذا كان لا بد له من الانتحال  
تخير أن يكون جوابه مما يناسب المسؤول عنه .

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ .

أخبرني علي بن أبي علي البصري حدثني أبي حدثني أبو علي  
الحسن بن سهل بن عبد الله الأيذجي حدثني أبو عبد الله المفجع قال .

كان المبرد لعظم حفظه اللغة واتساعه فيها يتهم بالكذب فتواضعنا  
على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لتنظر كيف يجب وكنا قبل ذلك قد  
تماريننا في عروض بيت الشاعر :

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال بعضنا هو من البحر الفلاني وقال آخرون هو من البحر الفلاني  
فقطعناه وتردد على أفواهنا من تقطيعه ( ألقى بعض ) فقلت له أنبئنا  
- أيديك الله - ما القبعض عند العرب فقال المبرد القطن يصدق ذلك قول  
أعرابي :

### كان سنامها حشى القبضا

فقال فقلت لأصحابي هو ذا ترون الجواب والشاهد إن كان صحيحا فهو عجب وإن كان اختلق الجواب وعمل الشاهد في الحال فهو اعجب .

ذكر هذه الحادثة أيضا ابن الأنباري في نزهة الألبا ص ٢٨١ وياقوت ج ١٩ ص ١١٢ .

وفي لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ قال النخع البصري عن المبرد أنهم بالكذب في نقل اللغة وهذا ورد عن النخع بإسناد مظلم والنخع لا يعتد بجرحه وفي المزهج ٢ ص ٢٠٣ .

قال أبو الحسن الاخشى سمعت أبا العباس المبرد يقول إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطأ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه وإنما الخطأ الين الذي يصر على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعدّ كذابا ملعونا .

### ١ ثناء العلماء على أبي العباس المبرد :

في طبقات النحويين للزبيدي ( تلخيص مجلة إيطالية نشرته بالعربية ) قال الحسين بن سعيد ومحمد بن أبي الأزهر كان المبرد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة اللسان وبراعة البيان وملوكية المجالسة أو كرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة وجودة الخط وصحة القرينة وقرب الإفحام ووضوح الشرح وعذوبة المنطق على ما ليس أحد عليه ممن تقدم أو تأخر عنه وكان نحويا مقدما عالماً أديبا شاعرا . . . . . وقيل أنه كان أعلم الناس بكل شيء .

وفي معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ .

١ وكان إمام العربية في بغداد وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني وكان حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً مليحاً الأخبار ثقة فيما يرويه

كثير النواذر فيه ظرافة ولباقة ، وكان الإمام إسماعيل القاضي يقول ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه ، وقال السيرافي سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لتقدم ، وقال أيضا سمعت نفطويه يقول ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد من المبرد .

١ قال الزجاج لما قدم المبرد بغداد جئت لأناظره وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب فعزمت على إعنائه فلما باحثته أجمني بالحجة وطالبني بالعلمة وألزمي الإزامات لم أهدئ إليها فاستيقنت فضله واسترجحت عقله وأخذت في ملازمته .

١ وقال عنه ابن جني في سر الصناعة ص ١٣٠ . . . . . يعد جبلا في العلم وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها .

١ هل كان متعصبا : يقول الأستاذ أحمد بك أمين في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ .

وقلنا إن المبرد عربي أزدي يمانى وكتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية القبلية تمثيلا صحيحا ، ثم يقول :

وهو في كتابه الكامل يعلى شأن المهلب ويتأول له ، لقد رمى المهلب بالكذب حتى في حديث رسول الله فهو يذكر أنه إنما كذب في الحرب والحرب خدعة والكذب في الحرب جائز .

والمبرد وإن كان ذكر في كتابه ما قاله الأستاذ أحمد أمين لقد ضمن كتابه شيئا في هجاء آل المهلب في الكامل ج ٧ ص ١٥٧ .

قال أبو العباس وقرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير يهجو فيها آل المهلب ثم ذكرها ، ومطلعها :

أقول لها من ليلة ليس طولها  
كطول الليالي ليت صباحك نورا

وفي ج ٧ ص ٤١ يذكر البيت :

آل المهلب جد الله دابرهـم أضحوا رمادا فلا أصل ولا طرف

ويذكر بيتا آخر من هذه القصيدة في ج ٣ ص ٢٧ وهو

والأزد قد جعلوا المنتوف قائدهم

فقتلتهم جنود الله وانتتفوا

كما وصف خلفا الأحمر بقوله وكان شديد التعصب لليمن ج ٥ ص

١٨٦  
على أن علي بن حمزة في كتابه ( التنبيهات على أغاليط الرواة )<sup>(١)</sup> قد  
وصف المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثمالة ولذلك قال شعرا في ذمها  
ونسبه إلى عيد الصمد بن المعدل واختار في كتابه الكامل أضعف  
الروايات رغبة في اتهام ثمالة بالغدر قال :

( وقال ابو العباس وجاور عروة بن مرة أخير أبي خراش الهذلي ثمالة  
ابن الأزد فجلس يوما بفناء بيته آمنا لا يخاف شيئا فاستديره رجل منهم  
بسهم فقصم صلبه وفي ذلك يقول أبو خراش :

لعن الإله وجوه قوم رضع غلدوا بعروة من بني بلال

وأسرت ثمالة خراش بن أبي خراش ) .

فذكر خبرا له يروى عن أبي عبيدة وليس يثبت عن اهل العلم ،  
والذي عليه اكثر الرواة أن بني رزام وبني بلال وهما بطنان من ثمالة  
أسروا عروة وخراشا فهى بنو رزام عن قتلها وأبى بنو بلال إلا قتلها  
حتى كاد يقع بينهم ثم إن القوم شغلوا بقتل عروه وألقى رجل ثوبه على  
خراش وقال له انج ، فتجا ، وطلبه القوم فأعجزهم .

(١) ج ٥ / ص ١٤٨ .

وإنما عدل أبو العباس إلى أضعف الروايات وأثر إيرادها وألزم ثمالة الغدر لعله قد سبقنا إلى التنبيه عليها حكايها هو ورواها لنا عنه جماعة منهم أبو محمد درستويه وأبو بكر بن أبي الأزهر ، وقد ساقها ابن أبي الأزهر في أخبار ظرفاء المجانين . . . . . ثم يقول ابن حزة في ختامها فهجاء أبي العباس ثمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثمالة للغدر متفقان في المعنى ، وقد وضحت علة ذلك للمجانين والعقلاء بمعرفتها أولى .

ثم إن المبرد في كتابه ( نسب عدنان وقحطان ) بدأ الحديث عن العدنانيين واستفد حديثه عنهم ثلثي الكتاب ثم تكلم عن اليمن والأرد كما تكلم عن غيرهم مشيراً إلى مشاهيرهم فلم نلمح فيه أثراً لعصبية .

ونسب ابن أبي الحديد المبرد إلى رأي الخوارج لإطالته في اخبارهم في الكامل قال في شرحه لنهج البلاغة ج ١ ص ٤٤٧ .

ونسب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى رأي الخوارج لإطنباه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم .

وفي حديث المبرد عن نافع بن الأزرق ما يثبت لنا أنه لا يرى رأى الخوارج قال في ج ٧ ص ١٥٣ .

ويروى عن أبي الجلد أنه نظر إلى نافع بن الأزرق الحنفي وإلى نظره وتوغلّه وتعمقه فقال إني لأجد لجهنم سبعة أبواب وإن أشدها حراً للخوارج فأحذر أن تكون منهم قال في الكامل ٥/٣ إنما كان الحزم عند علي رضي الله عنه ، أن يحظر أمر الدين ثم لا يفكر في الموت وقد قيل له اتعتل أهل الشام بالغداة وتظهر بالعشي في إزار ورداء فقال أيا لموت أخوف والله ما أبالي أسقطت على الموت أم سقط الموت علي .

وكان نافع بن الأزرق يتجع عبد الله بن العباس فيسأله فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه في تفسيرها فقبله وانتحلّه ثم غلبت عليه الشقوة .



وإطالة المبرد في أخبار الخوارج لم تكن مشايعة منه لهم في عقائدهم وإنما كان الغرض منها تسجيل شيء من أدبهم في كتابه كما صرح بذلك قال في ج ٧ ص ١٨٣ .

وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفردا لهم لكننا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب أو شعر مستظرف أو كلام من خطبة معروفة مختاره .

ثم هو عندما أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم قال في ج ٨ ص ١٢٦ .

قال أبو العباس وهذا الكتاب لم نبتدئه لتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربما اتصل شيء بشيء والحديث ذو شجون ويقترح المقترح بما يفسخ به عزم صاحب الكتاب ويصده عن سننه ويزيله عن طريقه . أسلوبه : ليست بين أيدينا نماذج من كتابة المبرد الأدبية سوى نف صغيرة قدم بها بعض الأبواب في الكامل وهي على ضآلتها تشف عن روح أدبية ، قال في الكامل ج ١ ص ١٢٢ باب .

قال أبو العباس من كلام العرب الاختصار المفهم والإطناب المقخم وقد يقع الإيماء إلى الشيء فيخفي عند ذوي الألباب عن كشفه كما قيل لمحة دالة وقد يضطر الشاعر المنطق والخطيب المصقع والكاظم البليغ فيقع في كلام أحدهم المعنى المستغلق واللفظ المستكره فإن انعطفت عليه جنبنا الكلام غطنا على عواره وسترنا من شينه ، وإن شاء قائل أن يقول بل الكلام القبيح في الكلام الحسن أظهر ومجاورته له أشهر كان ذلك له . وقال في ج ٨ ص ١٤٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم قد ذكرنا في صدر كتابنا هذا أنا نذكر فيه خطبا ومواعظ فيما نذكره من ذلك أمر التعازي والمراثي فانه باب جامع وقد قيل إنه لم يقل في شيء قط كما قيل في هذا الباب لأن الناس لا ينفكون من المصائب ومن لم ينكل أخاه نكله أخوه ومن لم يعلم نفيسا

كان هو المعلوم دون النفيس وحق الانسان الصبر على النوائب واستشعار ما صدرناه إذ كانت الدنيا دار فراق ودار بوار لا دار استواء وعلى فراق المؤلف حرقة لا تدفع ولوغة لا ترد وإنما يتفاضل الناس بصحة الفكر وحسن العزاء والرغبة في الآخرة وجميل الذكر .

وأسلوبه التأليفي يميل الى البسط والوضوح وظهرت آثار البسط فيها عنوان له في المقتضب ، عنوان للتعجب بقوله ص ٤٠٦ .

هذا باب الفعل الذي يتعدى الى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الافعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب .

وعنوان لما النافية بقوله ص ٤١٢ .

هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ويمجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف ما النافية .

ومثال ولعه بالاكثار من المترادفات قوله في المقتضب ص ٢٧٦ .

فلن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل أجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف فتقول في النسب الى حبل حبل .

ويشئ على رأي فيقول قول حسن جميل - وهذا واضح بين جدا ويعرض عن آخر فيقول خطأ فاحش وغلط بين .

وقال في الكامل ج ٨ ص ٢٠٦ عن ابن منذر .

قال أبو العباس ومن حلو المراثي وحسن التأين شعرا ابن منذر فإنه كان رجلا عالما مقدما شاعرا مقلقا وخطيبا مصقعا وفي دهر قريب فله في شعره شدة كلام العرب بروايته وأدبه وحلاوة كلام المحدثين بعصره

ومشاهدته ولا يزال قد رمى في شعره بالمثل السائر والمعنى اللطيف  
واللفظ الفخم الجليل والقول المتسق النبيل .

ورغبة المبرد في الوضوح جعلته يمتدح الكلام بسببه في الكامل ج ١  
ص ٢٢٨ فهذا أوضح معنى وأعرب لفظا وأقرب مأخذاً ، وفي ج ١ ص  
١٢٩ فهذا كلام واضح وقول عذب ، وفي ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من  
أجود الكلام وأوضحه معنى واستمع اليه يدقق في تحليل بعض الأساليب  
تحليلاً وافياً في المقتضب ص ٤١١ ولو قلت ما أكثر هبتك الدنانير  
وإطعامك المساكين كنت قد أوقعت التعجب بالفعل واتصل به التعجب  
من كثرة المفعول وهو الطعام والدنانير التي يهبها فكأنك قلت ما أكثر  
الدنانير التي تهبها والطعام الذي تطعمه إن أردت هذا التقدير ، وإن  
أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيراً إلا أن ذلك يكون نزراً في كل  
مرة جاز وكان وجه الكلام إلا يقع التعجب على هذا لأن هذا شبيه  
بالإلغاز لأن قصد التعجب الكثرة فإذا تؤول على القلة فقد زال معنى  
التعجب ولكن بعض الأشياء يدل على بعض ألا ترى أنك تقول ما  
جاءني غير زيد وتريد ما جائي إلا زيد وقد يجوز ألا يكون زيد جاءك  
ويكون الكلام مستويا وذلك أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد فإنما زعمت  
أن غيره لم يأتك فجائز أن يكون أيضاً ما جاءك إلا أنك امسكت عن  
الخبر فيه .

وما أكثر ما يسائل المبرد نفسه فيقول في معرض الشرح فإن قلت أو  
فإن قال قائل ونحو ذلك .

أكثر من ( الفناقل ) في أسلوبه رغبة في الإيضاح والشرح ويظهر  
أيضاً أن لموقفه أثراً في ذلك فموقفه يدعوه إلى أن ينافع عن آرائه ويحتج  
لها ويدفع عنها ما يرد عليها كما أن عليه أن يدفع الآراء المعارضة له .

وكما أكثر في أسلوبه من ( الفناقل ) أكثر من قوله فاعلم ويا فتى في

المقتضب ص ١٠ هذا أقوم فاعلم وهذا تقوم فاعلم ورأت يقوم فاعلم وفي  
المقتضب ص ٣٦٤ ومن قال هذان رجلان فاعلم قال في رجل يسمى  
بقولك مسلمون هذا مسلمون فاعلم . . . . . ومثل قولك مسلمين  
فاعلم غسليين فاعلم . . . . . وفي الكامل ج ٥ ص ٣٢ قولهم هذه سنين  
فاعلم وهذه عشرين فاعلم .المقتضب ٢٩٧ أشياء أفقلاء يا فتى .  
المقتضب / ٨ . سينات فاعلم .

وفي المقتضب ص ٢٨٩ تقول لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو  
جاري بيت بيت يا فتى وفي الكامل ج ٥ ص ٣٣ وتقول هذه فلسطين  
يا فتى ورأيت فلسطين يا فتى .

والأسلوب التعليمي يقع فيه مثل هذا الخشو للفت الأذهان وتنبيه  
المعلمين وقد يكون داعيه بيان إعراب الكلمة لأن الوقف عليها يحذف  
حركة إعرابها .

وفي الكامل بعض مظاهر من عفة قلم المبرد .

فقد أمسك عن ذكر شعر في ذم علي بن أبي طالب ج ٣ ص ٢١٢  
كما أمسك عن ذكر شعر قيل في ذم معاوية من شاعر على ج ٣ ص  
٢٢٥ وفي الرسائل المتبادلة بين المنصور ومحمد بن عبد الله بن حسن  
العلوي أمسك عن ذكر شيء منها قائلاً ونمساك عن الباقي فقد قيل  
الرواية أحد الشاقين ج ٨ ص ٢٧٨ .

وإن كان ذكر بعضا منها في ج ٥ ص ٥٤ .

شعر المبرد : قال الشعر ولم يكثر منه وعلى كل فلا يعد شاعرا  
سمح القرعجة خصب الخيال إذ أغراض شعره محدودة ولامر ما نراه لا  
يضمن كتابه الكامل من شعره الا بيتا واحدا دون أن يصرح بنسبته له .

في العقد الفريد ج ١ ص ٣٠١ وللمبرد :

ما القرب إلا لمن صحّت مودته  
ولم يخنك وليس القرب للنسب  
كم من قريب دويّ الصدر مضطغن  
ومن بعيد سليم غير مقترب

وفي معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ في هجاء ثعلب :

رب من يعنيه حالي وهو لا يجري ببالي  
قلبه ملآن مني وفؤادي منه خالي

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .....

حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد المبرد قال سألت بشر بن سعد  
المرثلي حاجة فتأخّرت فكتبت إليه :

وقاك الله من اخلاف وعد وهضم أخوة أو نقض عهد  
فأنت المرتجى أدبا ورأيا وبيتك في الرواية من معد  
وتجمعنا أواصر لازمات سداد الأسر من حسب وود  
إذا لم تأت حاجتي سراعا فقد ضمتها بشر بن سعد  
فأي الناس آمله لبر وأرجوه لحل أو لعقد

وفي أخبار النحويين البصريين للسيرافي ومن شعر أبي العباس وكان  
مليح الطبع أخير أبو بكر بن أبي الأزهر قال .

كتب طاهر بن الحارث كاتب محمد بن عبد الله بن طاهر إليه رقعة  
في درجها تسيب له على مصر قد فرغ منه وأحكمه وكان الغلام الموصل  
للرقعة يسمى نصراً فأجابه عن رقعته وكتب في آخر الجواب .

بنفسى أخ برّ شددت به أزري فألفيته حرّاً على العسر واليسر  
أغيب ولى منه ثناء ومدحه وأحضر منه أحسن القول والبشر  
وما طاهر إلا جمال لصحبه وناصر عافيه على كلب الدهر  
تفردت يا خير الورى فكفيتني مطالبة شعاء ضاق لها صدري

فأحسن من وجه الحبيب ووصله      كتاب أثناني مدرجا بيدي نصر  
سررت به لما أتى ورأيتني      غنيت وإن كان الكتاب إلى مصر  
وقلت رعاك الله من ذي مودة      فقد فت إحسانا وقصر بي شكري

وفي معجم الشعراء للمرزباني ص ٤٤٩ .

ذكر انه دخل الى المتوكل فقال له يا بصري رأيت أحسن وجهها مني  
فقال لا ولا أسمع راحة ثم تجاسرت فقلت :

جهرت بحلفة لا أتقيها      لشك في اليمين ولا ارتياب  
بأنك أحسن الخلفاء وجهها      وأسمع راحتين ولا أحابي  
وأن مطيعك الأعلى جدودا      ومن عاصاك هوى في تباب

فقال لي أحسنت وأجملت في حسن طبعك وبديتك :

وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في رصف      وثناء مجاوز المقدار... الخ  
وفي الموشح للمرزباني أيضا ص ٣٥٠ .

أخبرنا الصولي قال أنشدنا أبو العباس المبرد لمحمود بن مروان بن أبي  
حفصه :

لي حلة فيمن ينمم      وليس في الكذاب حيلة  
من كان يخلق ما يقو ل      فحيلتي فيه قليلة  
قال المبرد وقد ناقض هذا الشاعر لأنه قال وليس في الكذاب حيلة .

ثم قال فحيلتي فيه قليلة      ثم أنشدنا لنفسه :

إن النجوم أعطى دونه خبري      وليس لي حيلة في مفتري الكذب  
لا يكذب المرء إلا من مهاتته      أو عادة السوء أو من قلة الأدب

وهذا البيت ذكر في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ ولم يصرح بنسبته له

وإنما قال بعد أن ذكر البيتين السابقين وقال آخر ثم نسبه إليه الأخفش .  
١ من أخباره ونوادره : كان شحيحاً ضئيلاً لا يعلم إلا بأجر في  
معجم الأدباء ج ١ ص ١٣١ .

قال الخطيب بإسناده قال أبو محمد عبد الله بن درستويه النحوي  
حدثني الزجاج قال كنت أخطر الزجاج فاشتيت النحو فلزمت المبرد  
لتعليمه وكان لا يعلم مجاناً ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها فقال لي أي  
شيء صناعتك قلت أخطر الزجاج وكسي في كل يوم درهم ودانق أو  
درهم ونصف وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كل يوم درهماً  
وأشروط لك أن أعطيك إياه أبداً إلى أن يفرق الموت بيننا استغيت عن  
التعليم أو احتجت إليه قال فلزمته وكنت أخدمه في أموره مع ذلك  
وأعطيه الدرهم فيصحني في العلم حتى استقلت فجاء كتاب بني مازقة  
من الصراة يلتسون معلماً نحويّاً لأولادهم فقلت له أسمني لهم  
فأسماني فخرجت فكنيت أعلمهم وأنفذ إليه في كل شهر ثلاثين درهماً  
وأزيد بعد ذلك بما أقدر عليه ومضت مدة على ذلك وطلب منه عبيد  
الله بن سليمان بن وهب مؤدباً لابنه القاسم فقال له لا أعرف لك إلا  
رجلاً بالصراة مع بني مازقة قال فكتب إليهم عبيد الله فاستنزلهم عني  
فنزّلوا له فأحضرنني وأسلم القاسم إلي فكان ذلك سبب غنائي وكنت أعطي  
المبرد ذلك الدرهم في كل يوم إلى أن مات ولا أخليه من التفقد بحسب  
طاقتي وفي معجم الادباء أبداً ج ١٨ ص ١٠٠ .

قال الأزهري أخبرني المنذري أنه اختلف إلى ثعلب سنة في سماع  
كتاب النوادر لابن الأعرابي . . . . . قال وكتب عنه من أماليه في معاني  
القرآن وغيرها أجزاء كثيرة فما عرض ولا صرح بشيء من أسباب الطمع  
قال واختلفت إلى أبي العباس المبرد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه  
المعروفين بالروضة والكمال قال وقاطعته من سماعها على شيء مسمى  
وأنه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط .

وما أبعد الفرق بين حرص المبرد على المال وزهادة شيخه المازني فيه  
لقد أبى المازني على حاجته قراءة كتاب سيبويه ليهودي لقاء أجر معين لما  
يتضمنه من أي الذكر الحكيم وأثار ذلك الفعل دهش تلميذه المبرد  
وتساؤله .

أما صاحبنا فلا يرى غضاضة في أن يشترط ويبالغ في الأجر ولا  
يعلم بأجرة إلا على قدرها ولا يقرأ حكاية واحدة لم يكن وقع عليها  
الشرط كما لا يرى غضاضة في أن يصطفى مثل ابن الراوندي - المشهور  
بالحادة ما دام أن هناك أجرا يدفع .

( في طبقات النحويين للزبيدي ) وقال أبو عبيدة لا يكون النحوي  
شجاعا فقيل له لم ذاك فقال ترونه يفرق بين الساكن والمتحرك ولا يفرق  
بين الحياة والموت .

قال المبرد وأنا أقول لا يكون النحوي جوادا قيل له ولم ذاك فقال  
ترونه يفرق بين المهمتين ولا يفرق بين الغنى والفقر .

وللمبرد مع ظرفاء المجانين أحاديث طريفة ذكرت في العقد الفريد  
ج ٤ ص ٢٠٨ وفي معجم الأدباء وتاريخ بغداد وأخبار النحويين  
البصريين .

### ، في أية ناحية من نواحي العربية كان تفوقه ونبوغه :

نهض المبرد بقسط وافر في خدمة العربية فشارك في علومها نحوها  
وصرفها وفقها وأدبها وروايتها وبلاغتها فهو بلا ريب إمام من أئمتها  
وجهباء من جهابذتها على أنه لم تكن كل هذه النواحي لديه على السواء .

فأية ناحية من نواحي العربية كان ميالا إليها ومبرزها فيها ؟ لو تراءفنا  
إلى آثاره لتبين لنا أن النحو ظفر من أبي العباس بالحظ الوافر والنصيب  
الأكبر فقد كان غالبا عليه ومستبدا بجهده وله مؤثرنا وفيه راغبا وأنفس  
كتبه جاءت فيه .



ولم يجرؤ نقاد أبي العباس وأكثرهم تحاملا عليه أن يسلبوا عنه  
اجتهاده في النحو .

فهذا علي بن حمزة البصري لم يأخذ على المبرد مع كثرة ما نعى عليه  
ونال منه في نقله الكامل إلا ثلاث مؤاخذات نحوية وقد رددت عليه  
اثنتين منها كما سيجيء .

ثم إنه قد صرح في غير موضع من كتاب التنيهات بمعرفة أبي  
العباس للنحو قال :

وتشاغل أبي العباس - غفر الله لنا وله - بالنحو يمنعه من تأمل المعاني  
ونقدها وقال في موضع آخر ولو تشاغل أبو العباس بملح الاشعار ونقف  
الاخبار وما يعرفه من النحو لكان خيرا له .

وغلبة النحو على المبرد جعلته يشتهر بين المؤرخين بهذا الاسم  
محمد بن يزيد النحوي .

وتلى الناحية النحوية الناحية اللغوية ، وقد اعترف له بهذا ابن عبد  
ربه في العقد في مقام كان ينال منه ويتجنى عليه قال :

ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على عليه باللغة ومعرفته  
باللسان . . . . .

وبقية النواحي سنعرض لها عند حديثنا عن الكامل .





## لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

ليس من غرضي ان أتناول في هذه الفصول بالعرض كل ما وقفت عليه من أقوال للمبرد وإنما مقصدي أن أرسم صورة تكشف لنا جهد الاستطاعة عن اتجاهات المبرد في مذهبه مستندا في ذلك إلى ما درسته من مؤلفاته وما جمعته مما هو منشور مبثوث في أضعاف كتب النحو .

مسويا بين ما تابع فيه المبرد من سبقه من النحاة ( وبين ) وما انفرد به فيما مذهبه إلا مجموع هذه الأقوال .

ولنأخذ في بيان ما قصدنا إليه وعلى الله قصد السبيل .

احتفال المبرد بالمعاني : كان يحتفل بالمعاني ويسير على سناها ويترافع لها ويحتكم إليها وينزل عند حكمها قال في المقتضب ص ٤٤٨ .

هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من فعل .

تقول زيد أبوك حقا وهو زيد معروفا وأنا عبد الله أمرا واضحا وذلك لأن هذه الحالات وإنما تؤكد ما قبلها لأنك إذا قلت هو زيد وأنا عبد الله فإنما تخبر بخبرين فإذا قلت معروفا أو بينا فإنما المعنى أني قد بينت لك هذا وأوضحته وعمل فيه الإخبار لأنه عليه يدل .

ولو قلت أنا عبد الله منطلقا لم يجوز لأن المنطلق لا يؤكدني ألا ترى

أنك لو قلت أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره ولكن يجوز أن تقول أنا عبد الله مصغراً نفسك لربك ثم تقول آكلاً كما يأكل العبيد وشارباً كما يشرب العبيد لأن هذا يؤكد ما صدرت به ، وكذلك لو قلت مفتخراً أو موعداً أنا عبد الله شجاعاً بطلاً وهو زيد كريماً حليماً أي فاعرفه بما كنت تعرفه به كان جيداً ، وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود .

وقال في المقتضب أيضاً ص ٣٠٦ .

هذا باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالا وذلك قولك كلمته فاه إلى في وبايعته يدا بيد فلإنما انتصب لأنه أراد كلمته مشافهة وبايعته نقداً فوضع قوله فاه إلى في موضع مشافهة ووضع قوله يدا بيد في موضع نقداً فلو قلت كلمته فوه إلى في لجاز لأنك تريد كلمته وفوه إلى في فأما بايعته يدا بيد فلايجوز غيره لأن المعنى بايعته نقداً أي أخذت منه وأعطيته ولست تخبر أنك . وبايعته ويد بيد كما أنك كلمته وفوه إلى فيك ولكن تقول بايعته ويد بيد كما أنك كلمته وفوه إلى فيك ولكن تقول بايعته يده فوق رأسه أردت ويده فوق رأسه أي وهذه حاله لأن هذا ليس من نعت المبايعة كما كان قولك مشافهة ونقداً من نعت الفعل فكذلك بايعته ويده في يدي .

والاسم المشتغل عنه الواقع بعد أدوات الشرط لا يرى المبرد بأساً في جواز رفعه على إضممار فعل يستقيم به المعنى - قال في المقتضب / ١٣٤ واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر لأن الذي بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك أزيداً ضربته أبشراً منا واحداً تتبعه وذلك قولك إن زيدا تراه تكرمه ومن زيدا بأنه يعطه وإن زيدا لقيته أكرمه وكذلك إذا لأنها لا تقع إلا على فعل تقول إذا زيدا لقيته فأكرمه قال :

لا تجزعي<sup>(١)</sup> إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي  
وقال الآخر :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر<sup>(٢)</sup>  
ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ لأن هذه الحروف لا  
تقع إلا على الأفعال ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى وهو أن  
يضمّر بلغ فيكون إذا بلغ ابن أبي موسى وقوله بلغته إظهار للفعل  
وتفسير للفاعل وكذلك لا تجزعي إن منفس أهلكته على أن يكون  
المضمّر هلك .

وبين المعنى الفاضل من المفضول في قول الشاعر :

أنا بني نهشل لا ندعي لأب عنه ولا هو بالإناء يشربنا  
قال من قال أنا بنو نهشل فقد خبر وجعل بنو خبر إن ، ومن قال  
بني فلاناً جعل الخبر .

إن تبندر غاية يوماً لمكرمة تلق السوابق منا والمصلينا  
ونصب بني على فعل مضمّر للاختصاص وهذا أمدح ومثله

نحن بني ضبة أصحاب الجمل

الكامل ج ٢ ص ٦٧

وكرر في المقتضب في غير موضع قوله بالمعنى يصلح اللفظ ويفسد  
ص ١٩٩ فلانما يصلح هذا ويفسد بالمعنى ص ٢٢٥ .

---

(١) خزائن الأدب ج ١ ص ١٥٢ .

(٢) خزائن الأدب ج ١ ص ٤٥٠ .





## بَيْنَ الْمَبْرَدِ وَالْقَرَاءِ

أثار دهشتي بادئ الرأي أن يكون من المبرد إقدام على تلحين القراء وعددت هذا جرأة منه انفرد بها وأقدم عليها ثم لما وسعت دائرة البحث تبين لي أن الحملة على القراء برّد قراءاتهم وتلحينهم استفتح بابها وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى من بعدهم فشاركوا فيها .

ولم يقف الأمر عند علماء البصرة بل تخطاهم إلى بعض زعماء الكوفة وسأعرض لكل هذا في ختام الرسالة ببيان أوسع وأبين من ساهم فيها وأرد على هذه الفكرة الخاطئة كما أبين أن طعن بعض العلماء على الزنجشري في هذا وجعله صاحب هذه الفكرة وأبا عذرتها وتعليل ذلك بما غلب عليه من الاعتزال فيه شيء من التحامل فما الزنجشري إلا أحد من شايخ هذه الفكرة فهو مسبوق بها .

ويهمني هنا أن أسجل نصيب المبرد في هذه الحملة الأثمة وما قام به من ردّ بعض القراءات المتواترة وغيرها .

في المقتضب ص ١٥٤ ..

وأما قراءة من قرأ ثم ليقطع فليُنظر فإن الإسكان في لام فليُنظر جيد

وفي لام ليقطع لحن لأن ثم منفصلة من الكلمة وقد قرأ بذلك يعقوب ابن إسحاق الحضرمي .

وهذه القراءة التي لحن قارئها المبرد من القراءات السبع في غيث النفع في القراءات السبع ص ١٧٨ .

ثم ليقطع : قرأ ورش والبصري والشامي بكسر اللام على الاصل في لام الامر والباقون بالاسكان تخفيفا .

وفي شرح الشاطبية لابن القاصح ص ٢٦٥ .

ابن عامر وورش وأبو عمرو قرأوا ثم ليقطع بتحريك اللام بالكسر وأن ابن ذكوان قرأ وليؤفوا نذورهم وليطوفوا كذلك يعني بتحريك اللام بالكسر فيها وأن قبلا وأبا عمرو وابن عامر وورش قرأوا ثم ليقضوا تفهم كذلك يعني بتحريك اللام بالكسر فتعين لمن يذكره في هذه التراجم المذكورة القراءة بالاسكان اللام .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٥٥ .

وقرأ حمزة الذي تساءلون به والأرحام وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر كما قال :

فاليوم قد بت تهجونسا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وفي تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢ .

وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي ان أبا العباس المبرد قال لو صليت خلف إمام يقرأ ما أنتم بمصرخي واتقوا الله الذي - تساءلون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت .

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٩٤ .

ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف



على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس .

وفي اللوسي .

وأول من شنع على حمزة في هذه القراءة أبو العباس المبرد حتى قال لا تحمل القراءة بها وتبعه في ذلك جماعة منهم ابن عطية .

قراءة حمزة (تسألون به والأرحام) قراءة سبعية كما في غيث النفع / ٨٥ وشرح الشاطبية / ١٩٠ .

وقراءته مصرخي بالكسر من القراءات السبع .

في غيث النفع في القراءات السبع ص ١٤٧ .

قرأ حمزة بكسر الياء والباقون بالفتح وقد ضعف بعض النحويين قراءة حمزة وقد جعلها أبو عبيدة غلطا والزجاج رديئة والأخفش غير مسموعة من جهة أن الياء فيه ياء إضافة وحكمها الفتح أو السكون وإذا تعذر أحدهما تعين الآخر والسكون هنا متعذر فتعين الفتح وإنما تعذر السكون لأن أصل مصرخي مصرخين جمع مصرخ بمعنى مغيث أضيف لياء المتكلم فحذفت النون للإضافة فاجتمع ياء الإعراب وهي ياء ساكنة وياء الإضافة فلو سكناها لاجتمع ساكنان فتعين الفتح فاجتمع مثلان الأول ساكن والثاني متحرك فوجب الإدغام فصارت ياء مفتوحة مشددة ولا عبرة بقولهم فإنها قراءة متواترة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وقرأ بها جماعة من التابعين الأعمش ويحيى بن وثاب وحران بن أعين وهي لغة بني يربوع نص على ذلك قطرب وأجازها هو والفراء<sup>(١)</sup> وإمام النحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء ولها في العربية وجه صحيح وهو أنه زيد بعد ياء الإضافة ياء ساكنة كما تزداد بعد الضمير في به وحذفت تحفيظاً كما حذفت من فيه وعليه وبقيت الكسرة دالة عليها .

(١) اضطراب الفراء فعدها من وهم الفراء ثم قال إنها لغة بني يربوع - خزانة الأدب

وأنه لما التقى ساكنان ياء الإعراب وياء المتكلم وحرك الثاني لتعذر تحريك الأول بسبب الإعراب حرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين فإن قلت الكسر في الياء ثقيل فالجواب أنها لما أدغمت فيها الياء التي قبلها قويت بالإدغام فأشبهت الحرف الصحيح فاحتملت الكسر أو أن أصلها الفتح فكسرت إتباعاً لكسرة إني وهو لغة تميم وبعض غطفان يتبعون الأول للثاني للتجانس وبه قرأ الحسن في الحمد لله .

وفي شرح الشاطبية ص ٢٤٤ .

ثم أمر أن يقرأ الحمزة وما أنتم بمصرخي بكسر الياء المشددة فتعني للباقيين القراءة بفتحها ، وقوله مجملاً من قولهم أحسن فاجل في قوله وفعله أي مجملاً في تعليل قراءة حمزة غير طاعن فيها كما فعل من انكر هذه القراءة من النحاة وقال لا يجوز كسر ياء الإضافة وهي قراءة صحيحة ثابتة وقد ذكر لها وجهين من القياس العربي مع كونها لغة محكمة ، وقوله كهاء وصل أي كهاء وصل بياء أو واو وذلك أن هذه الياء فعل فيها كما فعل في هاء الضمير تكسر وتوصل بياء فيقال عليه وإليه بالياء بعد الهاء ويجوز حذف الصلة في عليه وإليه وكذلك هذه الياء كسرت ووصلت بياء ساكنة ثم حذفت الصلة فبقيت الياء مكسورة ، فهذا معنى قوله كهاء وصل ، ثم ذكر الوجه الآخر فقال أو للساكنين يعني أو كسرت لالتقاء الساكنين وذلك أن الياء الأولى ساكنة وهي ياء الجمع لما التقت بياء الإضافة وهي ساكنة كسرت ياء الإضافة لالتقاء الساكنين ثم حكى أن الفراء وقطربا وابن العلاء حكوا أنها لغة بني يربوع .

في شرح الاقتراح ص ٣٩ .

كان قوم من النحاة يعيرون قراءات بعيدة في العريية فقرأ عاصم برواية حفص عنه (وَأَنَّ كَلًّا لَّا لِيُوفِينَهُمْ) بتشديد إن وميم لما وبها قرأ ابن عاصم وحمزة وقال المبرد وهذا لحن لا تقول العرب إن زيدا لما خارج .

قال أبو حيان في البحر ( ج ٥ ص ٢٦٧ ) وهذه جسارة من المبرد على عادته وكيف تكون قراءة متوافرة لحنا وليس تركب الآية كتركيب المثال الذي يقال ذلك لحن وأما في الآية فلا فلو سكت أو قال كما قال الكسائي ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وفق .

وهذه القراءة من القراءات السبع أيضا في غيث النفع ص ١٣٦ وتحصل من جمع حكم وإن ولما أربع قراءات تخفيفها للحرمين وتشديدهما لشامي وحفص وحمزة وتخفيف إن وتشديد لما لشعبة وعكسه لبصري وعلى وفي شرح الشاطبية ص ٢٣٦ .

وإذا جمعت بين وإن وكلا لما تأتي في ذلك أربع قراءات تخفيف النون والميم لنافع وابن كثير وتشديدهما لابن عامر وحفص وحمزة وتخفيف إن وتشديد لما لشعبة وتشديد إن وتخفيف لما لأبي عمرو والكسائي .

وفي المقتضب ص ١٦٨ .

وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال ( ثلاثمائة سنين ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى لأنه في المعنى جماعة .

وهذه قراءة سبعة أيضا في غيث النفع ص ١٦٠ .

( ثلثمائة سنين ) قرأ الأخوان بحذف تنوين مائة على الإضافة والباقون بالتنوين ومثله في شرح الشاطبية ص ٢٥٣ .

في المقتضب ص ٤١٤ .

وقد قرأ بعض القراء ( واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ) فعطف على إن وعلى في وهذا عندنا غير جائز .

وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٤ .

وقرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا ( واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح آيات ) فجعل آيات في موضع نصب وخفضها لتاء الجمع فحملها على إن وعطفها بالواو وعطف اختلافا على في ولا أرى ذا في القرآن جائزا لأنه ليس بموضع ضرورة .

وهذه القراءة التي أصر المبرد على ردها في كتابيه من القراءات السبع كما يعرف ذلك بمراجعة غيث النفع ص ٢٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٩٣ .

في نزهة الالبا ص ٣٦٥ .

حكى عن المبرد أنه قال ما عرفت أو ما علمت أن أبا عمرو لحن في صميم العربية الا في حرفين إحداهما عادا لولي والأخرى يؤده إليك وإنما صار لحنا لأنه أدغم حرفا في حرف فاسكن الأول والثاني حكمه السكون وإنما حركته عارضة فكانه قد جمع بين ساكنين وأما يؤده فلا يجوز إسكان الهاء إلا في الضرورة عند بعض النحويين ومنهم من لا يميزه البتة .

وهاتان القراءتان من القراءات السبع في غيث النفع ص ٦٩ يؤده قرأ البصري وشعبة وحمة بسكون الهاء .

وفي شرح الشاطبية ص ٨١ إنافع وأبو عمر أدغما تنوين عادا في لام التعريف من الأولى بعدما نقلنا الى اللام حركة الهمزة .

وكذلك في غيث النفع ص ٢٥٥ .

في المقتضب ص ٤٦ .

فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط وإنما هذه القراءة منسوبة

إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن علم بالعربية وله في القرآن حروف قد وقف عليها .

وما قاله المبرد في المقتضب مأخوذ من كلام المازني في تصريفه وسيأتي بعد .

في تفسير البحر لأبي حيان ج ٤ ص ٢٧١ .

وقال الفراء ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعلية فيشبهون مفعلة بفعلية .

فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهزمون هذا وشبهه وجاء به نقل الفراء الثقات ابن عامر وهو عربي صراح وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن والأعرج وهو من كبار القراء التابعين وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد والأعمش وهو في الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان وقد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا .

وأما قول المازني أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح لأنها نقلت عن ابن عامر والأعرج وزيد بن علي والأعمش .

وأما قوله إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك .

في المقتضب ص ٣٨٥ .

فأما قراءة أهل المدينة ( هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ) فهو لحن فاحش وإنما قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية وإنما فسد لأن

الأول غير محتاج الى الثاني ألا ترى أنك تقول هؤلاء بناتي فيستغني الكلام وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفين وتدل على ما يجيء بعدهما .

وللمبرد مع هذا مواقف تدل على أنه كان يحتكم الى أساليب القرآن قال في المقتضب ص ١٢١ وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه لأنها لام إضافة . . . . . قال تعالى ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ وقال بعض المفسرين في قوله ﴿ قل عسى ان يكون ردف لكم ﴾ معناه ردفكم وتقول لزيد ضربت ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه فان اخرته فالأحسن أن لا تدخلها إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنا وحذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه .

وقال في المقتضب أيضا ص ٤٢١ فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل أجودها حذف الياء وذلك كقولك يا غلام أقبل ويا قوم لا تفعلوا ويا جارة أقبلي قال الله عز وجل ﴿ يا قوم لا أسألكم عليه أجرا ﴾ وقال ﴿ يا عباد فاتقون ﴾ وكذلك كل ما كان في القرآن من ذا كقوله ﴿ رب لا تذر على الأرض ﴾ ﴿ رب إني أسكنت من ذريتي ﴾ .

في جمع الهوامع ج ٢ ص ٧٨ .

التزم المبرد وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد إما لأنه لم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون .

### استشهاده بالحديث

استشهد المبرد في المقتضب بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواضع محدودة .

ويظهر أنه كان يرى الاستشهاد به مع تحفظ ومن غير استرسال في الإكثار منه .

وهذه مواضع ما استشهد به .

في المقتضب ص ١٧٢ .

إذا بلغت المائة قلت كانوا تسعة وتسعين فأما يتهم إذا جعلتهم مائة وكانوا تسعمائة فآلفتهم إذا أردت فعلتهم وآلفتهم إذا أردت افعلتهم كل ذلك يقال .

وجاء في الحديث أول حي ألف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جهينة وقد آلفت معه بنو سليم بعد .  
وفي المقتضب .

إن جعلت أحرر اسماً جمعه بالواو والنون فقلت الأحمرون والأصفررون وقلت في المؤنث حمراوات وصفراوات وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة لأنه ذهب . مذهب الاسم والخضراوات في هذا الموضع ما أكل رطباً ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابساً .  
وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦ يقول أنبياء لغة القرآن والرسول .

### ١ موقف المبرد من لغات العرب

كان يشرح اللغتين ويبين وجهيهما ولا يفاضل بينهما كما فعل في ما قال في المقتضب ص ٤١٢ تقول ما زيد قائماً وما هذا أخاك كذلك يفعل أهل الحجاز وذلك أنهم رأوها في معنى ليس تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع فلما خلصت في معنى ليس ودلت على ما تدل عليه ولم يكن بين نفيهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تنفي عن الأخرى أجروها مجراها فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿ ما هذا بشراً ﴾ وما من أمهاتهم ﴿ .

وأما بنو تميم فيقولون ما زيد منطلق يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة إنما إذا قلت إنما زيد منطلق .

وكذلك لم يفاضل بين اللغة الحجازية واللغة التميمية في هلم  
المقتضب / ٢٣٤ .

وكان منه مفاضلة بين اللغتين واختيار إحداهما قال في  
المقتضب / ١٧٥ أما ما كانت الواو والياء منه في موضع العين فإن فيه  
اختلافا أما الاقيس والأكثر في لغات جميع العرب فإن تقول في بيضة  
بيضات وفي جوزة - جوزات وفي لوزة لوزات .

وأما هذيل بن مدركة خاصة فيقول جوزات وبيضات ولوزات على  
منهاج غير المعتل ولا يقبلون واحدة منها ألفا فيقال أليس حق الواو والياء  
إذا كانت كل واحدة منها في موضع حركة أن تقلب ألفا إذا كان ما  
قبلها مفتوحا فيقول من يحتج عنهم إنما حركت هذه الياء وهذه الواو لأن  
الباب وقع اسما متحركا وألحق المعتل بالصحيح لثلا يلتبس النعت  
بالمفعول وأجرى هذا الباب في ترك القلب مجرى خونة وحوكة لثلا  
يلتبس بما أصله فعله .

وقبح لغة أهل الحجاز في نحو ياجل وياحل وموتعد وموتزن وياتعد  
وياتزن المقتضب ص ٣١ الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ .

ونسب المبرد الغلط الى بعض العرب في غير موضع من المقتضب  
قال في ص ١٠٨ .

وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذ كانت مهموسة  
مثلها وكانت علامة إضمار كالهاء وذلك غلط منهم فالحش لأنها لم تشبهها  
في الخفاء الذي من اجله جاز ذلك في الهاء وإنما ينبغي أن يجري الحرف  
مجرى غيره اذا اشبهه في علته فيقولون مررت بكم وينشدون هذا  
البيت .

وإن قال مولاهم على جل حادث  
من الدهر ردوا فضل أحلامكم ردوا



وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

وقال في ص ٤٦ .

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة مصائب إنما هو غلط وإنما  
الجمع مصاوب لأن مصيبة مفعلة وتنتظر ص ٢٢٠ .

وقد تبع المبرد سيبويه والملازمي في نسبتهم الغلط الى بعض العرب في  
كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ .

وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون  
وإنك وزيد ذاهبان وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال  
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقال أيضا في ج ٢ ص ١٢٧ / ومن  
العرب من يقول في ناب نوب فيجيء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من  
الواو أكثر وهو غلط منهم وقال أيضا في ج ٢ ص ٣٦٧ .

فأما قوله مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما  
هي مفعلة وقد قالوا مصاوب ثم قال :

وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة  
وصحائف مثله في ج ١ ص ٢١٧ وج ٢ ص ٢٧٨ .

وقال الملازمي في تصريفه ص ١٩٦ . وقد قالت العرب مصائب  
فهمزوا وهو غلط كما قالوا حلات السويق .

في حاشية الصبان ج ١ ص ٣٤٢ .

واعترض بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجب بأنه لا مانع من  
ذلك لما سبق ( ٣٠٣ ) من أن الحق قدرة العربي على الخطأ اذا قصد  
الخروج عن لغته والنطق بالخطأ .

وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام إن وهذا هو  
ما يدل عليه بقية كلامه .

ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ .





## مذهب المبرد بين القياس والسماع

طغت موجة الخلاف بين العلماء على مسائل القياس والسماع فبعضهم كان يضمن بالقياس في مسائل كثيرة وبعض آخر كان سخيا به وسنعرض لهذا في ختام الرسالة ونثبت هنا أن صاحبنا المبرد كان قياسا أعمل الاقتياس في مسائل كثيرة .

مظاهر توسعه في القياس :

(١) ما يفيد النسب مما جاء على فاعل وفعال مقيس الممع ج ٢ ص ١٩٨ .

(٢) حذف الياء من نحو قریش وثقیف عند النسب مقيس قال في المقتضب / ٢٧٣ . واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز لأنها حرف ميت وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك وسيبويه وأصحابه يقولون إثباتها هو الوجه وذلك قولك في النسب الى سليم سلمى والى ثقيف ثقفى .

(٣) يقيس قلب الواو المكسورة الواقعة أولا همزة كما يراه المازني في نحو إشاح . المقتضب ص ٣٣ ، الكامل ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٤) مصدر فاعل المفاعلة وفعال ويجوز الفاعل لأنه الأصل المقتضب /  
١٤٢ .

(٥) مصدر فاعل التفعيل ويجوز الفاعل لأنه الأصل كما قال الله تعالى ﴿ وكذبوا بآياتنا كذبابا ﴾ المقتضب ص ١٤٢ .

(٦) فعل المعدول في سبب الذكور مقيس الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٧) حروف الجر يبدل بعضها من بعض اذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .

(٨) يقيس تشية العلم المختوم بويه وجمعه جمع مذكر فيقول السيويهان والسيويهان المقتضب ص ٣٦٢ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧٣ .

(٩) قاس فعلا في جمع فاعل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو هند كما قاس فعلا في جمع نحو جمل المجمع ج ٢ ص ١٧٦ .

(١٠) يقيس إعمال لكن المخففة المقتضب ص ١٧ .

وفي المعنى لم يسمع الإعمال ج ١ ص ٢٢١ الاشموني ج ١ ص ٣٤٩ .

(١١) يقيس تصحيح نحو مغزو في مغزى الكامل ج ٦ ص ٧ .

(١٢) الجمع الذي اكتف ألفه حرفا علة المسموع منه معلا ما اكتف ألفه | او ان | و قاس عليه الياءين والياء والواو مع سيويه والجمهور المقتضب ص ٤٧ شرح الشافية ج ٣ / ١٣٠ .

(١٣) قاس ورود اسم التفضيل عاريا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قال في المقتضب ص ٣٠٩ .

فأما قوله في الأذان الله اكبر فتأويله كبير كما قال عز وجل ﴿ وهو أهون عليه ﴾ فإنما تأويله وهو عليه هين لأنه لا يقال شيء أهون عليه من شيء . . . . . واعلم أن أفعل اذا أردت أن تضعه

موضع الفاعل فمطرود والكامل ج ٦ ص ٩٦ .

(١٤) يقيس وقوع المصدر المنكر حالا ان كان نوعا لعامله ومنعه سيبويه  
المقتضب ص ٣٠٦ .

(١٥) يقيس إعمال إن النافية عمل ليس خلافا لسيبويه المقتضب ص  
٢٢٧ .

وقاس المبرد على القليل وعلى ما يراه غيره شاذا يوقف عند المسموع  
منه .

(١) قاس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ المقتضب ص ٤٤٠ و ٤٧٣  
و ٣١٣ .

(٢) يقيس جر حق والكاف للضمير الجمع ج ٢ ص ٢٣ الكافية ج ٢  
ص ٣١٩ .

(٣) في المقتضب ص ١٦٣ .

إن قلت خمسة كلاب جاز على أنك أردت خمسة من الكلاب قال  
تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وقال الشاعر خمس بنان .

(٤) يقيس الجمع بين فاعل نعم وتمييزها المقتضب ص ١٦٠ .

(٥) قاس رد لام الأسياء الستة عند إضافتها الياء المتكلم .

الجمع ج ٢ ص ٥٤ الكافية ج ١ ص ٢٧٣ ابن يعيش ج ٣ ص  
٣٦ .

(٦) قاس تقديم التمييز على عامله المتصرف مع المازي المقتضب /  
٢٣٨ .

(٧) لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا  
أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس

جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور .

ومذهب المبرد والرماني قياس ذلك على المسموع . المجمع ٢ ص ١٨٣ .

(٨) تصغير نحو ناب على نييب مقيس قال في المقتضب ص ٢٠١ .

فأما ناب فتصغيره نييب فان قلت نييب فإن ذلك يجوز في كل ما  
ثانيه ياء في التصغير .

(٩) يقيس فتح ما قبل الآخر عند النسب الى نحو تغلب شرح الشافية  
ج ٢ ص ١٩ .

وقد استعمل المبرد القياس أيضاً وإن وجد السماع بخلافه .

(١) اجاز تسكين عين لجبات وربعات وإن لم يسمع فيهما إلا الفتح  
الكافية ج ٢ ص ١٧٦ المجمع ج ١ ص ٢٤ والمقتضب ص ١٧٤ .

(٢) فعلة إن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجرز الاتباع اتفاقاً ان جمع  
مؤنث وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه ومثله نحو رشوه شرح  
الكافية ج ٢ ص ١٧٦ المقتضب ص ١٧٥ .

(٣) سمع في تصغير اللاتي اللتات وقال في تصغيره مع الاخفش اللويا  
واستغنى سيبويه بالمسموع شرح الشافية ج ١ ص ٢٨٨ المقتضب  
٢٠٤ .

كما كان من المبرد إقدام على القياس ولا سند له من السماع :

(١) قال بجواز إظهار كان في نحو قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

ويعتبر ما زائدة لا عوضاً ، قال الرضى ولا يستند في ذلك الى سماع  
شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضاً في نحو اعطاهاني

وأعظامهوك قال إنما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب واستجاد  
المبرد مذهب النحاة شرح الكافية ج ٢ ص ١٧ .

وتوقف المبرد عن القياس في مسائل قليلة .

(١) التعدية بالهمزة سماع في اللازم والمتعدى عند المبرد وقياس فيهما عند  
الأخفش وقياس في اللازم فقط عند سيبويه

(المجمع) ج ٢ ص ٨١ الخصائص ص ٢٧٩

(٢) قاس سيبويه والأخفش اسم فعل الأمر من الثلاثي على فعال  
بشرطه ، وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد  
إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب ابن يعيش ص ٥٢ ج  
٤ شرح الكافية ج ٢ ص ٧١ الصبان .

(٣) منع القياس على شيء في النسب شنؤة شرح الشافية ٢ ص  
٢٣ .

(٤) منع القياس على قروى في النسب إلى قرية كما يراه يونس  
المقتضب ص ٢٧٤ .

(٥) منع صياغة فاعل بمعنى جاعل من العدد المركب مع الأخفش  
والملازني المقتضب ص ١٧١ .

(٦) جمع أمة آم واموان ، قال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ .

ومن أنشد أموان فقد غلط لأنه يحتاج بقولهم حمل وحلان وقلق ولفلقان  
وهذا إنما يحمل على ما كان معتلا مثله نحو أخ وأخوان ، وقد روى أبو  
زيد أخوان فإلى هذا ذهبوا والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية  
الضعيفة .

(٧) وردت في الكامل عبارة ظاهرها يفيد أن تخفيف الهمزة بشرطه  
مقصود على السماع وفي هذا تحجير واسع قال في ج ٢ ص ١٧٨

والثأر ما يكون لك عند من أصابك حميمك من الثرة ومن  
قال ثار فقد أخطأ .

ولو رجعنا الى المقتضب في باب تحفيف الهمة نجده يرسل القول في  
أحكامه كما أرسله غيره .

مسائل أجازها ومنمها غيره :

(١) يجوز أن تفتح همزة إنَّ إن وقعت جوابا للقسم نحو بالله أنك قائم  
شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٥ .

(٢) لو وقع بعد ضمير الفصل فاء الجزاء نحو ما زيد هو فالقائم فقال  
سيبويه يتعين للإبتدائية ولا يجوز الفصل لأن الفاء تدل على أنه ليس  
بنعت ، وجوز المبرد أن يكون ضمير فصل ( المجمع ج ١ / ٦٩ ) .

(٣) لا تتقدم أخبار أفعال المقاربة ويتوسط فإن اقترن بأن ففي التوسط  
قولان الجواز كغيره وعلمه المبرد والثاني المنع ( المجمع ج ١ /  
١٣١ ) .

(٤) تدخل لام الابتداء على معمول خبر إن اذا كان متوسطا بين الاسم  
والخبر وهو ظرف أو مجرور وإن دخلت على الخبر أيضا نحو إن زيدا  
لبك لوائق ( المجمع ج ١ ص ١٣٩ ) .

(٥) يجوز أن يرفع الظرف الاسم إذا تقدم عليه نحو أمامك زيد مع  
الكوفيين الإنصاف المسألة السادسة .

(٦) في حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها اقتصارا يجوز حذف الأول  
بشرط ذكر الآخرين أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول المجمع ج ١ /  
١٥٨ .

(٧) يجيز التنازع بين فعلي التعجب المقتضب / ٤٣١ الكافية ج ١ / ٧٣ .

(٨) يجيز نصب المستثنى بعد حاشا خلافا لسيبويه المقتضب / ٤٧٢ .



(٩) أجاز سيويه رفع المصدر المؤكد لجملة على تقدير الابتداء ويكون لازم الإضمار ، فصنع الله مثلاً على إضمار هو ، وله على ألف اعتراف كذلك ، وجوز المبرد رفع باقي الخبر المكرر والمحصور فيقول زيد سير سير وإنما أنت سير المجمع ج ١ / ١٩٣ .

(١٠) في المقتضب ص ٤٠٠ قال :

ولو قلت عبد الله جاريتك أبوها ضارب كان بين النحويين فيها اختلاف وذلك أن بعضهم يقول إذا قلت عبد الله زيد ضارب فإنما نصبت عبد الله بضارب الذي هو خبر زيد فكأنك قلت زيد يضرب عبد الله وزيد ضارب عبد الله ، فإذا قلت عبد الله جاريتك أبوها ضارب فالجارية ابتداء وأبوها ابتداء ثان وضارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله ، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء وذلك لأن ضارباً يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل فالتقديم والتأخير في الفعل وما كان خبراً للأول مفرداً أو مع غيره فمجراها واحد ، وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك كانت زيدا الحمى تأخذ فتصيب زيدا بتأخذ وتأخذ خبر كان وتفصل بزيد بين اسم كان وخبرها وليس زيد لها باسم ولا خبر فهذا الذي لا يجوز .

(١١) يجوز نعت كل أو المضافة إليه قال في المقتضب ص ٤٧٠ .

ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدار إن جعلت ظريفاً نعتاً للرجل وإن جعلته نعتاً لكل رفعت فقلت كل رجل ظريف في الدار .

(١٢) تأتي ثم للاستئناف قال في المقتضب ص ١٢١ .

ولو قال قاتل أريد أن تأتي ثم تحسن إليّ لكان معناه أريد إتيانك ثم قد استقر عندي أنك تحسن إلى أي فهذا منك معلوم عندي ،

والتقدير في العربية أريد أن تأتيني ثم أنت تحسن إليّ .

(١٣) أجاز أن ينصب عامل النداء الحال نحو يا زيد قائما إذا ناديته في حال قيامه ومنه قول الشاعر :

يا بؤس للمجهل ضرارا لأقوام

شرح الكافية ج ١ ص ١٢٠ خزنة الأدب ج ١ ص ٢٨٥

(١٤) مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس جائزة نحو قوله تعالى ﴿ ذلك أدنى أن لا تعولوا ﴾ المقتضب ص ٣١٩ .

لم يسلك المبرد سبيل التأويل فأجاز هذه المسائل :

(١) يميز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا ﴾ ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا ﴾ وسيبويه يقدر الخبر عنوفا الكامل ٦ / ٢٢ .

(٢) من تكون لابتداء الغاية في الزمان كقول الشاعر أقوين من حجج ( مع الكوفيين والاختش المغني ٢ / ١٤ ابن يعيش ٨ / ١١ الخزنة ٢ / ١١ .

(٣) يوصف اللهم قال في المقتضب ص ٤٢٠ .

. . وزعم أن مثله اللهم إنما الميم المشددة في آخره عوض عن يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء ، ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال لأنها إذا كانت بدلا من يا فكأنك قلت يا الله ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع فمن ذلك قوله ﴿ قل اللهم فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة ﴾ وكان سيبويه يزعم أنه على نداء آخر كأنه قال يا فاطر السموات والأرض .

(٤) ناصب اسم المصدر في نحو انتبكم نباتا والمصدر المرادف نحو قعدت - جلوسا الفعل الموجود المقتضب ص ٢٩٦ .

مسائل منعها وأجازها غيره :

(١) لا تقع أن المصدرية بعد علم مؤول ولا المخففة بعد خوف مؤول  
قال في المقتضب ص ٢٣٠ .

وزعم سيبويه أنه يجوز خفت أن لا تقوم يافتي إذا خاف شيئا  
كالمستقرّ عنده ، وهذا بعيد ، وأجاز أن تقول ما أعلم إلا أن تقوم  
إذا لم يرد علما واقعا وكان هذا القول جاريا على باب الإشارة أي  
أرى من الرأي وهذا في البعد كالذي فكرنا قبله .

(٢) يمنع الحالية في نحو هذا خاتمك حديدا ويعربه تمييزا قال في  
المقتضب / ٣١٨ وإنما أجاز سيبويه هذا خاتمك حديدا وهو يريد  
الجوهر بعينه لأن الحال مفعول فيها والاسماء تكون مفعولة ولا تكون  
نعوتا حتى تكون تحلية ، وهذا في تقدير العربية كما قال ولكن لا  
أرى المعنى يصح إلا بما اشتق من الفعل نحو هذا زيد قائما لأن  
المعنى انبهك له في حال قيام وإذا قال هذا خاتمك حديدا فالحديد  
لازم فليس للحال ها هنا موضع بين ولا أرى نصب هذا إلا على  
التين لأن التين إنما هو بالاسماء فهذا الذي أراه وقد قال سيبويه ما  
حكيت لك .

(٣) لا تضاف إذا إلى الجملة الاسمية المقتضب ص ٢٨٦ .

(٤) أو ان لا تضاف إلا إلى الجملة وقول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان

التونين عوض ابن يعيش ٩ / ٣٢ الكافية ١ / ٢٥٠ .

(٥) لا يفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ولو بظرف ونحوه قال في  
المقتضب ص ٤٠٨ ولو قلت ما أحسن عندك زيدا وما أجمل  
اليوم - عبد الله لم يميز وكذلك لو قلت ما أحسن اليوم وجه زيد وما

أحسن أمس ثوب زيد لأن هذا الفعل لما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة صار حكمه حكم الاسماء .

(٦) لا يعمل فعيل وفعِل من صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل المقتضب / ١٤٧ .

(٧) منع العطف على معمولي عاملين ولو كان أحدهما جاراً وأجازه الاخفش وغيره المقتضب ص ٤١٤ .

(٨) لا يبنى الثني والمجموع جمع المذكر السالم مع لا النافية للجنس المقتضب ص ٤٦٦ .

(٩) لا تحذف لام الأمر في الضرورة المقتضب ١٥٣ .

(١٠) لا يتقدم ما يتعلق بصلة آل ولو كان ظرفاً الكامل ج ١ ص ١٤٣ .

وسلك المبرد سبيل التأويل والتقدير في المسائل الآتية :

(١) المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة قال إن وجدت به زائدة الاشموني ١ / ٤٨٥ المجمع ج ١ / ١٩٤ .

(٢) فعَلان بالفتح لا يكون مصدراً فليان إما أن يكون أصله كسر اللام أو ضمها فاستقلت مع الياء المشددة فعدلوا الى الفتحة ابن يعيش ٦ / ٤٥ .

(٣) تقدر قد إن لم توجد في الماضي الواقع خبراً لكان أو إحدى اخواتها خزانة الأدب ١ / ٤٤٢ و ٢ / ٧٦ .

(٤) تقدر قد أيضاً إن لم توجد في الماضي الواقع حالاً مع البصريين المجمع ١ / ٢٤٧ الكافية ١ / ١٩٥ .

مظاهر طرد الحكم والرغبة عن التفصيل الذي يراه غيره .

(١) إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف لكن إن تقدم الظرف والمجرور على الاسم اختير عند سيويه والكوفيين الحالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد المجمع ١ / ٢٤٣ .

(٢) منع سيويه والتحليل إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع جمع تصحيح المسند إلى الظاهر لأنه في موضع يفرد فيه الفعل فخالف الفعل فلا يقال مررت برجل ضارئين غلمانة زيدا وأجاز المبرد أعماله المجمع ٢ / ٩٥ .

(٣) الأجماع على أن لا النافية للجنس هي الرافعة للخبر عند عدم التركب وأما في التركيب فكذلك عند الاخفش والمازني والمبرد المجمع ١ / ١٤٦ .

(٤) ما ثالثه حرف مد وكان محدودا أو مثنى أو مجموعا فعند تصغيره لا يحذف منه شيء سواء جعل علما أم لا عند المبرد وسيويه يحذف المد عند التسمية في التصغير المقتضب ١٩٥ شرح الشافيه ٢٤٧ ج ١ .

(٥) الخماسي الأصلي الحروف يحذف خامسه عند تصغيره أو تكسيره فسواء لديه تصغير وتكسير نحو فرزدق وسفرجل المقتضب ١٨٦ و ١٩٢ .

إذا وجد للأمر منفذا لإخراجه عن الشنوذ أو البقاء على الاصل  
خف اليه :

(١) أناسي جمع إنسي وعلى هذا لا تكون الياء بدلا من النون شرح الشافيه ٣ / ٢١١ .

(٢) قالوا في الشتاء شتوي قال المبرد شتاء جمع شتوة كصحاف جمع

صفحة فعل هذا شتوي قياس شرح . الشافية ٢ / ٨٢ .  
(٣) لا يلحن العجاج في قوله :

خالط من سلمى خياشيم وفا

قال في المقتضب ٩٥  
فأما فوك فلأنما حذفوا لأمه لموضع الإضافة ثم أبدلوا منها في الإفراد  
الميم لقرب المخرجين فقالوا فم كما ترى لا يكون في الإفراد غيره ،  
وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :  
خالط من سلمى خياشيم وفا .

وليس عندي بلاحن لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه معها  
التنوين في مذهبه . . . . .

(٤) لم يقل بزيادة كان في قول الشاعر: وجيران لنا كانوا كرام  
لثبوت فاعلها ولنا خبرها وقال سيويه بزيادتها .

المقتضب / ٣٨٨ شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ خزنة الأدب ٤ / ٣٧ و ٣٨ .  
(٥) قال سيويه بزيادة كان فيقولهم إن من أفضلهم كان زيدا وقال المبرد  
زيدا اسم إن ومن أفضلهم خبر كان وهي مع معموليها خبر إن  
شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ .

(٦) جعل بيت حسان فمن هجور رسول الله منكم ويمدحه . . . .  
من حذف الموصوف وليس من قبيل حذف الموصول قال في  
المقتضب / ١٥٥ .

وقالوا في بيت حسان .  
فمن هجور رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء  
إنما المعنى ومن يمدحه وينصره ، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك

ولكنه جعل من نكرة وجعل الفعل وصفا لها ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف كأنه قال وواحد يدحه وينصره لأن الوصف يقع في موضع الموصوف اذ كان دالا عليه .

(٧) قال سيويه في قول الشاعر ونهت نفسي بعدما كدت أفعله  
الأصل أن أفعله فحذفت أن وبقي عملها ، وقال المبرد  
الأصل أفعلها ثم حذف الألف ونقل حركة الهاء إلى ما قبلها .

قال ابن هشام وهذا أولى من قول سيويه لأنه أضمر أن في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها المغنى ٢ / ١٦٥ .

وتخريج المبرد موافق لبعض لغات العرب في قولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به الجمع ١ / ٥٨ .

(٨) قال في المقتضب / ٣٢٥ .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله ﴿ أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ﴾ .

فإنما تأويله والله أعلم انه قال أفلا تبصرون أم أنا خير على أنه لو قالوا له أنت خير لكانوا عنده بصراء فكأنه قال والله أعلم أفلا تبصرون أم تبصرون ، وهذه أم المنقطعة لأنه أدركه الشك في بصريهم كالمسألة في قولك أزيد في الدار أم لا . . فهذا قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه ، فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذهبهم فيقول أم زائدة ومعناه أفلا تبصرون أنا خير ، وكان يفسر هذا البيت :

يا دهر أم ما كان مشيي رقصا  
بل قد تكون مشيتي توقصا

يريد يا دهر ما كان مشي رقصا ، وهذا لا يعرفه المفسرون ولا  
التحويون لا يعرفون أم زائدة .

يرجح ما هو الأصل والقياس ويجعله الوجه :

(١) يا تيم تيم عدى ) يضم الأول أجود من فتحه قال في المقتضب /  
٤٣٣ والأجود يا تيم تيم عدى لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا  
إزالة شيء عن موضعه .

(٢) والأجود عنده أن تقول يا زيد بن عمرو يضم الأول المقتضب /  
٤٤٣ .

(٣) قال في الكامل ج ٣ / ٢٣٠ .

فما أنت وعثمان الرفع فيه الوجه لأنه عطف اسما ظاهرا على اسم  
مضمر منفصل وأجراه مجراه وليس ها هنا فعل فيحمل على المفعول  
فكانه قال فما أنت وما عثمان هذا تقديره في العربية ومعناه لست  
منه في شيء .

(٤) الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الموضع فنحو ما جاءني غير  
زيد وعمرو بجر عمرو ، وما جاءني من أحدٍ عاقلٍ بجر عاقل ،  
ونحو إن زيدا منطلق وعمرا بنصب عمرو أجود من الحمل على  
الموضع كما ذكر ذلك في المقتضب / ٣٢١ و / ٣٨٧ .

(٥) إثبات العائد المنصوب في نحو جاء الذي ضربته وعدم حذف نون  
لم يكن بشرطه أولى من الحذف إلى غير ذلك مما ذكره في المقتضب .

وللمبرد إبعاد في تحليل بعض الحروف والأسماء المبهمة فيقول بزيادة  
لام لعل الأولى مع البصريين وأصلها عندهم على ( المقتضب / ٢٥٠ و  
٣٦٢ ) .

وقال في ذاتك وتأنك بتشديد النون الأصل ذان لك وتان لك



أبدلت اللام نونا ثم ادغمت في النون المقتضب / ٣١٩ الكافية ٢ / ٣٢  
ابن يعيش ٣ / ١٣٥ . وقال كأين أصلها كاف التشبيه دخلت على أي ،  
وكذا أصلها ذا دخلت عليها الكاف الكامل ٨ / ٢٢ .

وللمبرد مع هذا إعراض عن الإمعان في تحليل مثل هذه الألفاظ  
فيرد على التحليل قوله في لن أنها مركبة من لا وأن المقتضب / ١١٣ .

ويقول ألف أولى الإشارية أصل لعدم تمكنها مخالفاً سيبويه الهمع  
١ / ٧٥ ويعجني في مثل هذا المقام قول أبي علي في الرد على الفراء  
زعم الفراء أن أصل بينا بينا فحذفت الميم ، قال أبو علي هذا لا يعرف  
الابوحي أو خبر نبي خزنة الأدب ٣ / ١٧٩ .

وقال الرضي في الكافية ٢ / ٣٧ قال الكوفيون أصل الذي الذال  
الساکنة ثم لما ارادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لا ما متحركة . . ثم  
حركوا الذال بالكسر وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء . . قال وكل ذا قريب  
من دعوى علم الغيب .

وفي الهمع ٢ / ١٣٢ رد أبي حيان على ابن كسان في قوله إن أصل  
أم أو .

### دعاوي المبرد

استكثر أبو العباس منها حتى عرض نفسه لمثل كلام علي بن حمزة  
في التنبيهات: ولو تشاغل أبو العباس بملح الأشعار وتنف الأخبار وما يعرفه  
من النحو لكان خيراً له من القطع على كلام العرب وأن يقول ليس كذا  
من كلامهم فلماذا رجال غيره ويا ليتهم أيضاً يسلمون ، وقال عنه أيضاً  
بصد رواية بيت امرئ القيس .

فالיום أسقى غير مستحقب إنما من الله ولا واغل  
ولم يقل امرؤ القيس إلا فالיום أشرب وهذا مما اشتهر به من تغيير

لروايته وقال عنه ابن جني في كتابه المحتسب خاصاً برواية هذا البيت .

وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمع ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره وقول أبي العباس إنما الرواية قال يوم فاشرب فكأنه قال لسيويه كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيتهم عنهم وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه .

وكذلك إنكاره عليه أيضاً قول الشاعر وقد بدا هنك من المتر .

فقال إنما الرواية

وقد بدا ذلك من المتر وما أطيب العروس لولا النفقة

خزانة الأدب ٢ / ٢٧٩ و ٣ / ٥٣٠ .

وقال عنه أيضاً في الخصائص ١ / ٧٧ واعتراض أبي العباس في هذا للوضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجرداً من النصفة ونفسه ظلم لا من جعله خصمه .

وقال عنه ابن مالك في شرح التسهيل : وللمبرد إقدام على رد ما لم

يرو

خزانة الأدب ١ / ٧١

ونكتطف أمثلة لدعاويه في الرواية :

(١) روى سيويه بيت أبي النجم برفع كله ١ / ٤٤ .

قد أصبحت أم الخيار تدعى عليّ ذنباً كله لم أصنع

وفي خزانة الأدب ١ / ١٧٣ .

وقد أنكر المبرد على سيويه رواية الرفع وقال الذي رواه الجرمي وغيره من الرواة ألنصب فقط ومنع المسألة نظماً ونثراً .

وقال ابن ولاد سيويه أيضا رواه بالنصب وقال إنه أكثر وأعرف  
فاغنى عن الاحتجاج عليه يقول الجرمي .

(٢) روى سيويه جر بشر في البيت ١ / ٩٣ .

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا  
وقال سمعناه ممن يرويه عن العرب وأجرى بشرا على مجرى المجرور  
وقال المبرد الرواية بالنصب لا غير إذ لا يتبع مجرور ذي الألف  
واللام إلا بما يمكن وقوعه موقع متبوعه .

ابن يعيش ٣ / ٧٣ والكافية ٣ / ٣١٧ الخزانة ٣ / ١٩٣

(٣) أنشد سيويه هذا البيت شاهدا على ترخيم غير المنادى في الضرورة  
١ / ٣٤٣ .

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما  
قال الأعلام وكان المبرد يود هذا ويزعم أن الرواية فيه .

وما عهد كعهد يا أماما

وأن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا ، وسيويه  
أوثق من أن يتهم فيها رواه .

(٤) قال عن البيت الخزانة ١ / ٧١ .

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع  
الرواية يفوقان شيخي في مجمع .

قال ابن مالك في شرح التسهيل وللمبرد إقدام في ردّ ما لم يرو مع  
أنّ البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح  
البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ولا سبب

يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح .

وقال ابن جنى في سر الصناعة بعد أن عارض الرواية المشهورة -  
برواية المبرد على أن المبرد قد حكى عنهم سلام عليكم غير ممنون  
والقول فيه أن اللفظة كثرت في كلامهم فحذف تنوينها تخفيفا  
كما قالوا لم يك ولا تبل ولا أدر .

(٥) قال في المقتضب / ٤٢٠ وأما هذا البيت الذي ينشده - النحويون .

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباننا شرا  
فإن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه فيا غلامان اللذان فرا كما  
تقول يا رجل العاقل أقبل .

(٦) قال في المقتضب / ١٥٣ عن البيت :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا  
ليس بمعروف .

وفي خزانة الأدب ٣ / ٦٣٠ .

والبيت لا يعرف قائله ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا  
لحسن وليس موجودا في ديوانه وقال ابن هشام في شرح الشذور  
قائله أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعض فضلاء  
العجم في شرح أبيات المفصل هو للأعشى والله اعلم بحقيقة  
الحال .

(٧) انكر المبرد وقوع الضمير المتصل بعد إلا مطلقا حتى إنه أنشد  
البيت :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يحاورنا إلاك ديار  
سواك ديار وأنكر رواية الاك العيني على هامش الخزانة ١ / ٢٥٦

وفي خزانة الأدب ٢ / ٤٠٦ بعد أن ذكر البيت قال. قال شارح اللب  
رواية البصريين ان لا يجاورنا حاشاك ديار .

وتذكر طرفا من دعاويه اللغوية بعد أن قلنا طرفا من دعاويه في  
الرواية .

(١) قال وشجى مخفف الياء ومن شدها فقد أخطأ والمثل ويل للشجى  
من الخلى الياء في الشجى مخففة وفي الخلى مثقلة الكامل ٣ / ١٥٠ .

(٢) ماء ولا كصداء مثل حمراء ووزنها فعلاء وموضع اللام همزة وهي بئر  
مقدمة واسمها ما ذكرنا عن الاصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا  
العرب تقوله ومن ثقل فقد أخطأ الكامل ٥ / ٩٣ .

(٣) يقال طارقت نعلي اذا أطبتها ومن قال طرقت أو أطرقت فقد  
أخطأ .

الكامل ٢ / ١٦٠

(٤) ويقال بخصت عينه بالصاد ولا يجوز إلا ذلك الكامل ٤ / ٢٧ .

(٥) ويقال فلان ليس بنذي طعم وفلان ليس بنذي نزل أي ليس بنذي  
عقل ولا معرفة وإنما يقال هذا طعام ليس له نزل إذا لم يكن ذا ريع  
ومن قال نزل في هذا المعنى فقد أخطأ الكامل  
٢ / ٢٠٠ .

ويراجع الكامل ٢ / ١٥٧ و ٦ / ١٢٤ .

### عوامل المبرد

تمهيد : نسبة العمل من الرفع والنصب والجر والجزم الى ما سموه عاملا  
فيها تجوز والمحدث لها في الحقيقة هو للمتكلم وما العامل عند النحويين  
إلا بمثابة الأمانة والآلة وعلى هذا انعقد اجماعهم قدامهم ومحدثهم .

يقول ابن الأنباري في الإنصاف عند حديثه عن العامل في المبتدأ  
المسألة / ٥ .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا العوامل في هذه الصناعة ليست  
مؤثرة حية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي  
أمارات - ودلالات . قال البصريون وإذا كانت العوامل في محل الإجماع  
إنما هي أمارات ودلالات فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون  
بوجود شيء ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من  
الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في  
التمييز بمنزلة صبغ الآخر وكذلك ها هنا .

وقال ابن جني في الخصائص ١ / ١١٥ .

ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جعفرًا فإن ضرب لم تعمل في  
الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء  
والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون  
منسوباً إليه الفعل وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك  
أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً  
قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء  
ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول  
فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم  
إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت  
آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا  
واضح .

وبذلك قال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٥ و ١٨ .

وصرح المبرد في المقتضب ص ٣ بأن العامل هو آلة قال  
وكاستفهامك إذا قلت أَضْرَبَ زيد إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من  
شأنها أن ترفع زيدا .

والعمل إنما هو للمفعول في الأصل قال :

اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها ما تعمل فيها الحروف  
الناصبية والجارة وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك .

وعامل النصب الفعل أو ما شبه به قال في المختضب / ٣٧٨ .

إعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في  
لفظ أو معنى ، والمفعول على ضروب فمن ذلك المصدر وهو اسم الفعل  
وهو مفعول صحيح لأن الإنسان يفعل واسم فعله ذلك المصدر تقول  
ضربت ضربا وقمت قياما فأنت فعلت الضرب والقيام ولو قلت ضربت  
وقمت للدلت على أنك فعلت الضرب والقيام وكذلك كل فعل تعدى أو  
لم يتعد فإذا قلت ضربت زيدا أو كلمت عمرا فأنت لم تفعل زيدا ولا عمرا  
إنما فعلت الضرب والكلام فأوقعت الضرب يزيد وأوصلت الكلام إلى  
عمرو فزيد وعمرو مفعول بهما لأنك فعلت فعلا أوقعته بهما وأوصلته  
إليهما ، فإن قلت سرت يوم الجمعة وجلست مكان زيد فإنما فعلت السير  
والجلوس في هذا الزمان وهذا المكان فالزمان والمكان مفعول فيهما ،  
والفصل بينهما وبين زيد أنك أوصلت إلى زيد شيئا ولم تعمل في الزمان  
شيئا إنما عملت عملا احتوى عليه الزمان والمكان تقول ضربت زيدا يوم  
الجمعة في الدار فأنت لم تصنع بالدار واليوم شيئا ولكن لو قلت هدمت  
الدار وبنيت الدار لكانت مفعولة بمنزلة زيد لأنك فعلت فعلا أوصلته  
إليها .

وكذلك الحال هي مفعول فيها تقول جاءني زيد الطويل فالطويل  
نعت وكذلك مررت بأخيكم الكريم إنما معناه بأخيك الموصوف بالكرم  
المعروف به فإذا قلت جاءني زيد ماشيا لم يكن نعتا لأنك لو قلت جاءني  
زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي وكان جاريا على زيد لأنه تحلية  
له وتبين أنه زيد المعروف بهذه السمة ليفصل عن اسمه مثل اسمه بهذا  
الوصف فإذا قلت جاءني زيد ماشيا لم ترد أنه يعرف بأنه ماش ولكن

خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحال أو بعدها فالحال مفعول فيها إنما خبرت بأن مجيئه وقع في حال مشى وكذلك مررت بزيد ضاحكا وصادفت أخاك باكيا فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلا منه دالا عليه .

وقال في ص ٣١٨ .

ولو قلت زيد أخوك قائما وأنت تريد النسب فهو محال لأن النسب لازم فليس له في القيام معنى ويستحيل في تقدير العربية مع استحالة في المعنى لأن الفعل ينصب الحال ولو قلت زيد أخوك قائما تريد الصداقة لكان جيدا المعنى يصادقك في هذه الحال وكل شيء كان فيه فعل أو معنى فعل فالحال فيه صحيحة نحو المال لك قائما أي تملكه في هذه الحال .

وقال في المقتضب أيضا ص ٤٤٧ .

وتقول هذا عبد الله قائما فت نصب قائما لأن قولك ها للتنبيه فالمعنى انتبه له قائما .

وقال عن ناصب التمييز في المقتضب ص ٢٣٦ .

إعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره . . ثم أخذ يبين كيف أشبه اسم العدد في نحوه له عندي عشرون درهما اسم الفاعل بشرح واسع .

وناصب المفعول معه هو الفعل قبله كما قال في الكامل ٦ / ٥٠ ويقدر الفعل الناصب له في الاستفهام نحو مالك وزيدا وما أنت وعثمان الكامل ٣ / ٢٣٠ .

ناصرب المستثنى الفعل المضمر والا بدل منه المقتضب ٤٧١ / الكامل ٤ / ٢٤٣ .



وناصب المتنادى الفعل المحذوف ويا بدل منه المقتضب / ٤١٦ .

وناصب المحذوف منه الفعل المحذوف المقتضب / ٢٩٨ .

والحروف الناسخة عملت لتشبيهها بالافعال قال في المقتضب / ٣٨٦ .

فهذه الحروف مشبهة بالافعال وانما اشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عبارتها الأفعال وهي في القوة دون الافعال .

وعملت ما عمل ليس عند الحجازيين لأنها في معناها المقتضب / ٤١٢ .

وعملت أن عمل ليس لأنها في معناها ولافصل بينها وبين ما المقتضب / ٢٢٧ .

الابتداء مرفوع بالابتداء والابتداء والمبتدأ رافعان للخبر المقتضب / ١٢٥ و ٣٩١ .

المضاف عامل في المضاف إليه الجر المقتضب / ٣٩٦ .

الجر في نحو ويلد ليس به انيس بالواو لأنها بدل من رب المقتضب / ٢٢٤ .

العامل في النعت هو العامل في المنعوت واختلاف معنى العاملين يوجب القطع قال في المقتضب / ٤٤٩ .

وكان سيويه يميز جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على النعت لأنها ارتفعوا بالفعل فيقول رفعهما من جهة واحدة وكذلك هذا زيد وذاك عبد الله العاقلان لأنها خبرا ابتداء ، وليس القول عندي كما قال لأن النعت انما يرتفع بما يرتفع به المنعوت فإذا قلت جاء زيد وذهب عمرو العاقلان لم يميز ان يرتفع بفعلين فان رفعتها بجاء وحدها فهو محال لأن

عبد الله إنما يرتفع بذهب وكذلك لو رفعتها بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت هذا زيد فلإنما يرتفع ومعناه الإشارة الى ما قرب منك وذلك لما بعد فقد اختلفا في المعنى .

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه  
المقتضب / ٤١٩ .

والعامل في البذل هو العامل في المبدل منه المقتضب / ٤٤٣ .

والمضارع يرتفع بوقوعه مواقع الاسماء قال في المقتضب / ١١١ .

إعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء او منصوبة أو مخفوضة فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ولا تنتصب إن كانت الأسماء في موضع نصب ولا تنخفض على كل حال وإن كانت الأسماء في موضع خفض فلها الرفع لأن ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما يتصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الأسماء كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها فكل على حاله .

ولما كانت عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال قال بإضمار أن بعد لام الجحود ولام التعليل وحتى ولكي .

والتزم ما في حيث واذا إن جزمنا لأنها من عوامل الأسماء  
( المقتضب / ١٢٧ ) .

وأن مضمرة بعد فاء السبية لأنه لما خالف الأول الثاني لم يميز أن يحمل عليه وحمل الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار أن .

وأن مضمرة أيضا بعد واو المعية المقتضب / ١١٨ و / ١١٤ .

وأن مضمرة بعد أوقال في المقتضب / ١١٨ .

وأو يكون بعدها أن إذا كان المعنى إلا أن يكون وحتى يكون وذلك  
قولك أنت تضرب زيدا أو تكرم عمرا على العطف . . . .

فأما الموضع الذي تنصب فيه بإضمار أن فقولك لالزمك أو  
تقضيني حتي أي إلا أن تقضيني وحتى تقضيني . . . . فجملة هذا أن  
كل موضع تصلح فيه حتى وإلا أن فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت  
هذا المعنى والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع .

واذن ولن عاملان النصب خلافا للخليل الذي يقول بإضمار أن  
بعد إذن وبتركيب لن من لا وأن المقتضب / ١١٣ .

فعل الشرط مجزوم بالأداة وجواب الشرط مجزوم بالأداة وفعل الشرط  
المقتضب / ١٢٥ .

وجواب الطلب مجزوم بالطلب نفسه ، قال في المقتضب / ١٥٤ .

ولاعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب  
الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع الى ان يكون جزاء  
صحيحا وذلك قولك أئتني أكرمك لأن المعنى فإنك إن تأتني أكرمك ألا  
ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان وكذلك لا تأت زيدا يكن خيرا لك  
لأن المعنى فإنك إن لا تأته يكن خيرا لك . . .

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع  
عليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك أين بيتك أزرك لأن المعنى إن  
أعرفه أزرك .

العامل الضعيف لا يضممر : فحرف الجر لا يحذف ويعمل الا  
بمعرض وخطا من يقول والله لأفعلن ( المقتضب / ٢٢٠ .

ولام الأمر لا تضممر حتى في الضرورة قال في المقتضب / ١٥٣ .

التحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ويستشهدون

على ذلك بقول متمم بن نويرة .

على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حر الوجه أويك من  
بكى يريد ليك من بكى وقول الآخر

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما حفت من شيء تبالا<sup>(١)</sup>

فلا أرى ذلك على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها  
الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الاسماء ولكن بيت متمم  
حل على المعنى لأنه إذا قال فاحشى فهو في موضع فتلخمشى فعطف  
الثانية على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيويه على  
ما ذكرته لك .

وأطال في الرد على من قال بأن فعل الأمر معرب على إضمار اللام  
المقتضب / ١١١ .

ولما كانت إن وأخواتها عاملا ضعيفا منع تقديم خبرها على اسمها  
كما منعه في ما الحجازية .

والفصل لا يجوز بين فعل التعجب والمتعجب منه ولو بظرف لعدم  
تصرفه .

والحال إن كان عاملها فعلا متصرفا جاز تقديمه عليها وكذلك التمييز .

## تعليلات المبرد

في الاقتراح ص ٦٨ .

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل  
بها في النحو ف قيل له أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك فقال

---

(١) البيت في كتاب سيويه ج ١ ص ٤٠٨ .

أن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله وإن لم يتقل ذلك عنها وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته به ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجبية النظم والاقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخير الصادق والبراهين الواضحة . . . . فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال إنما فعل هذا هكذا لعلّ وسبب كذا لعلّ صحت له وخطرت محتملة أن تكون علة لتلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة كذلك فإن صحت لغيري علة لما عللته من النحو هي اليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها .

والناظر في المقتضب يرى عناية المبرد بالتعليل عناية فائقة فقلما يترك حكما دون أن يعلل له حتى المصطلحات النحوية علل لها علل لتسمية المضارع بهذا الاسم . المقتضب / ١١٠ .

وعلل لتسمية جمع المذكر بالجمع الصحيح وتسمية جمع التكسير بهذا الاسم المقتضب / ١ و ٢ .

والمبرد في تعليقاته قد يصرح بما قاله غيره ويشرحه كما فعل في بيان علة وقوف الافعال عند أربعة أصول والأسماء تكون على خمسة - اصول المقتضب / ١٠١ .

وكما صنع في بيان علة كسر عين عشرين المقتضب / ١٦٥ .

وما من شك في أن شيوع النظريات الفلسفية كان من أثره أن انساح علماء النحو في طريق الفلسفة ففلسفوا النحو بامعانهم في التعليل وإسرافهم فيه ، ويجدر بي أن أثبت تأثر صاحبنا المبرد بالفلسفة بذلك

امثلة من تعليقاته في المقتضب هي وحي الفلسفة .

حد الافعال أن لا تعرب :

كان حذها أن لا يعرف منها شيء لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل  
فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل  
وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية المقتضب / ٣٧٨ .

تصغير جمع الكثرة :

اعلم أنك إذا صغرت بناء من العدد يقع في ذلك البناء أدنى العدد  
فإنك تردّه إلى أدنى العدد فتصغره وذلك أنك إذا صغرت كلاباً قلت  
أكيلب لأنك تجبر أن العدد قليل فلنما تردّه إلى ما هو للقليل ، فلو  
صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال وهذا  
هو المحال . المقتضب / ١٦٢ .

لا يرخم جملوى على لغة من لا ينتظر :

النحويون لا يميزون ترخيم رجل في النداء يسمى جملوى في قول  
من قال يا حار فرفع لأن الذي يقول يا حار لا يعتد بما ذهب ويجعله  
اسماً على حياله فإذا رخم جملوى لزمه أن يقول يا حيلى أقبل لأن الواو  
تنقلب ألفاً لفتحة ما قبلها ومثال فعل لا يكون إلا للتأنيث ومحال أن  
تكون ألف التأنيث متقلبة فقد صار مؤنثاً مذكراً في حال فلهذا ذكرت  
لك أنه محال المقتضب / ٣٥٥ .

فأما طلحة فلو قلت في جمعها طلحتون للزمك أن تكون أنته  
وذكرته في حال وهذا هو المحال المقتضب / ٣٥٦ .

لا يجتمع مؤثران على أثر واحد فلا يعمل في حرف عاملان  
( المقتضب / ٤٦٩ .

ولا يدخل تعريف على تعريف / ٤٢٠ .

يقول ابن جني في الخصائص ج ١ / ١٤٨ .

اعلم أن محمول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة لأنها وإن تقلعت علل الفقه فإنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق .

وقد نظمت شمل ما تنائر في المقتضب من التعليقات فوجد أكثره يدور حول ما ذكره ابن جني ، ويطول بي القول إذا مثلت بكل ما ذكره .  
وعما انفرد به القول بأن توالي العلل يوجب البناء ورد عليه النحويون .

### الضرائر الشعرية

أفرد أبو العباس الضرائر الشعرية بمؤلف يبد أنه لم يصل إلينا ونثر في المقتضب كثيرا من مسائلها وهي سندنا فيما نذكره قال .

لا تجوز الضرورة للحن وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخوله العلة / ٣٥٤ .

ورد الأشياء إلى أصولها في الشعر من أصول المبرد التي قال بها .

وحافظ عليها ولم يتخل عنها حتى فيما أجمع البصريون في زعمه على أنه لا يجوز في الضرورة كتصحيح اسم المفعول الثلاثي الواوي نحو مقول ومن مضارها .

(١) أجاز للشاعر أن يقول قضائي وخطائي في قضايا وخطايا .

(٢) أجاز للشاعر أن يفك المدغم

(٣) أجاز للشاعر أن يقول يؤكرم كما قال فانه أهل لأن يؤكر ما .

(٤) أجاز للشاعر أن يصحح فُعْلا من الواوي كقوله في الأكف اللامعات

سور .

(٥) قال في الكامل ٣ / ٩٢ .

وكل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز لأن أصله كان الصرف  
فلما احتيج إليه رد إلى أصله فهذا قول البصريين ، وزعم قوم أن  
كل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز إلا أفعل الذي معه  
منك نحو أفضل منك وأكرم منك وزعم الخليل وعليه أصحابه أن  
هذا إذا كانت معه منك بمنزلة أحمر لأنه انما كمل أن يكون نعتا  
بمنك وأحمر لا يحتاج إليها فهو مع منك بمنزلة أحمر وحده قال .

والدليل على أن منك ليست بمناعة من الصرف أنه إذا زال عن بناء  
أفعل انصرف نحو قولك مررت بخير منك وشر منك فلو كانت منك  
هي المانعة لمنعت هنا ، فهذا قول بين جدا .

(٦) قال في المقتضب / ٩٩ .

فأما ليتني فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطر شاعر فيحذفها  
لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها والأصل الياء وحدها .

(٧) يقول في المقتضب والكامل إذا اضطر شاعر جاز أن يجمع فاعلا  
وصف المذكور العاقل على فواعل لأنه الأصل نحو فارس وفوارس .

(٨) ما كان على فعل وهو أجوف جاز جمعه على أفعل في الضرورة لأنه  
الأصل المقتضب ٨ / و ٥٠ و ١٧٧ .

(٩) لو احتاج شاعر لجاز له أن يقول في رجل أرجال وفي سبع أسباع  
لأنه الأصل المقتضب / ١٧٧ .

وتبع هذا أنه كان يستدل على وزن الكلمة وأصلها بما جاء  
عليه في الضرورة فقال أصل دم فعل مستدلا بقول الشاعر :

جرى النميان بالخبر اليقين

وإذا دار الأمر في الضرورة بين أن ترد الشيء إلى أصله وبين أن لا



ترده اختار الأول نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها

يقول الأحسن عندي النصب وأن يرده التنوين إلى أصله كما كان  
ذلك في النكرة والمضاف المقتضب / ٤٢٧ .

وهناك رخص خص بها المبرد الشاعر دون النائر وليست من قبيل رد  
الاشياء الى أصولها وهي :

(١) كل مثقل فتخفيفه في القوافي جائز الكامل ٨ / ١٣٦ .

(٢) حذف همزة الاستفهام قبل أم كقول عمر بن أبي ربيعة .  
لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان  
(٣) في المقتضب / ١٣٣ .

ولو قلت هل زيد قام لم يصلح إلا في الشعر لأن السؤال انما هو  
عن الفعل وكذلك متى زيد خرج وأين زيد قام وجميع حروف  
الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل  
إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر .

(٤) جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة المقتضب / ٣٨٢ . ٣٩٨ .  
(٥) تجريد خبر عسى من أن المقتضب / ٢٤٩ و ٢٤٨ .

(٦) اقتران خبر لعل بأن المقتضب / ٢٥٠ .

(٧) اقتران خبر كاد بأن المقتضب / ٢٥٠ .

(٨) جعل سوى اسما وخروجها عن الظرفية المقتضب / ٤٦١ و ٤٨٩ .

(٩) خروج ذو عن الظرفية وجعلها اسما المقتضب ٤٥٩ و ٤٨٨ .

(١٠) اسمية كاف التشبيه بإدخال حروف الجر عليها ووقوعها فاعلة أو  
مفعولة المقتضب / ٣٩٥ .

(١١) لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها المقتضب / ٤٦٨ و ٤٩٧ .

(١٢) إدخال الواو من بين حروف العطف على سائر حروف العطف قال ابن جني في سر الصناعة ص ٣٥٥ .

ونسخت من خط أبي بكر محمد بن السري وقرأته على أبي علي قال أبو العباس إذا اضطر الشاعر ادخل الواو من بين حروف العطف على سائر حروف العطف وأنشد :

وئمت لا يجوزني بعد ذاكم ولكن سيجزني الإله فيعقبا  
قال وأستعمله أبو نواس فقال :

البدر أشبه ما رأيت بها حين استوى وبدا من الحجب  
ويل الرشالم يحكها شها في الجيد والعينين واللب

(١٣) اجمع بين يا وأل في نحويا اللهم وقول الشاعر :

من أجلك يا التي تئمت قلبي المقتضب / ٤٢٠

(١٤) استعمال الأسماء الخاصة بالنداء في غيره المقتضب / ٤٤٣ و ٤٢٠ .

(١٥) نحو اياك المراء وإياك الضرب جائز في الضرورة المقتضب / ٣٠٢ و ٢٩٩ .

(١٦) الجزم بأذا المقتضب / ١٢٨

(١٧) قال في المقتضب / ١١٧ .

واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار أن يذهب بالأول الى الاسم على المعنى فيقول أنت تأتيني فتكرمني تريد أنت يكون منك إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة كما يجوز صرف ما لا

ينصرف وتضعيف مالا يضعف في الكلام قال :

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً<sup>(١)</sup>

(١٨) قال في المقتضب / ١٣٤ .

الفعل في الجزاء أوجب لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل والاستفهام قد يكون عن الاسماء بلا فعل تقول أزيد أخوك أزيد في الدار ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى إن لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في إن إذا جزم لا تقول من زيد يأتيه يكرمه ولا إن زيد يأتيه آت ولا أين زيد أتاني أتته ولا من زيد أتاه أكرمه فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزم من أولم يجزم .

(١٩) قال في المقتضب / ١٣٣ .

ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريد لها لجاز كما قال :

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب<sup>(٢)</sup>

وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو إن تأتي أتيك وأنت ظالم إن تأتي لأنها قد جزم ولان الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام الا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلا في الشعر .

(٢٠) الفصل بين العدد وتمييزه . المقتضب / ٢٤٤

(٢١) إضافة مائة الى الجمع . المقتضب / ١٦٨

(٢٢) قال في المقتضب / ١٩٤ .

إذا احتاج الشاعر الى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع

---

(١) البيت في الخزنة ٣/ ٦٠٠ .

(٢) في الخزنة ١/ ٢١٧ .

جاز له للزوم الكسرة ذلك الموضع وإنما الكسرة من الياء قال الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة      نفي الدراهم تنقاد الصياريف<sup>(١)</sup>  
(٢٣) قال ف المقتضب / ٦٥ .

ولكن اذا اضطر شاعر جاز له أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها فيخلصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت فمن ذلك قول عبد الرحمن ابن حسان :

وكننت أذل من وتد بقاع      يشجع رأسه بالفهر واجي<sup>(٢)</sup>  
وإنما هو من وجاء وقال الفرزدق :

راحت بمسلمة البغال عشية      فارعى فزارة لا هتاك المرتع<sup>(٣)</sup>  
وقال حسان بن ثابت :

سالت هذيل رسول الله فاحشة      ضلّت هذيل بما قالت ولم تصب<sup>(٤)</sup>  
فهذا إنما جاز للأضطرار .

(٢٤) وضع أمهات في موضع أمانت والعكس . المقتضب / ٢٨٣  
(٢٥) قال في المقتضب / ٤٠٨ .

من ذلك حذفك جميع الزوائد اذا احتجت الى حذفها في تصغير او جمع أو اضطر اليه شاعر كما قال العجاج .  
ومهمه هالك من تعرجا

---

(١) الخزانة ٢/ ٢٥٥ .

(٢) البيت في شرح شواهد الشافيه للبغدادي ص ٣٤١ .

(٣) في شواهد الشافيه / ٣٣٥ . (٤) شواهد الشافيه / ٣٣٩ .

أما هو مهلك في بعض الأقاليل

وكما حبا المبرد الشاعر بهذه المنح منعه من أشياء كما منع الناصر  
منها ، منعه من أن يقول زيد ضريت لأن وزن المرفوع والمنصوب  
واحد . الجمع ١ / ١٦٧

ومنعه من مد المقصور الكامل ٣ / ٢٠

ومنعه من ترك صرف المصروف ، ولحن عبد الصمد بن المعذل في  
قوله :

إن أبا رهم في تكرمه بلغه الله منتهى أمله  
لأنه ترك صرف ما ينصرف وهو رهم الموشح / ٣٤٦ .

ومنعه من تخفيف ياء النسب في غير القافية ولحن أبا نواس في قوله :

فما ضرها ألا تكون لجرول ولا المزني كعب ولا لزياد  
في تخفيفه ياء النسب من قوله مزني في حشو الشعر الموشح /  
٢٦٧ .

ومنعه من أن يحذف لام الأمر .

وفي كلام المبرد تقسيم للضرورة إلى حسنة وغيرها قال في المقتضب /  
١١ .

واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك  
حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء إذا لم يكونا من أصل الكلمة فمن ذلك  
قوله :

فإن يك غشا أو سميناً فلإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا<sup>(١)</sup>

وقال آخر :

---

(١) سيويه ١ / ١٠ .

أو عجز الظهورينبي عن وليته      ما حج ربه في الدنيا ولا اعتما<sup>(١)</sup>  
ولقال آخر :

وما له من مجد تليد وما له      من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا<sup>(٢)</sup>  
وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال ( فطلت لدى  
البيت العتيق أريفه ) ( ومطوأي مشتاقان له أرقان )<sup>(٣)</sup> .

وقال في المقتضب / ٣٤٣ ولو قال في الشعر قام جاريتك لصلح  
وليس بخسن حتى تذكر بينهما كلاما فتقول قام كذا وكذا جاريتك ، ولا  
يجوز مثل هذا عندنا في الكلام .

ذكر المازني في تصريفه أن الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا  
أدى إلى صحة الأعراب / ٢٥٨ .

وحكاه أيضا ابن جني في الخصائص / ٣٣٧ .

وقد وافق المبرد المازني على ذلك فقد عد من أخطاء أبي العتاهة  
صرف يزيد في موضعين لو لم يصرفه فيها لاستقام الشعر بزحاف قبح .

لولا يزيد بن منصور لما عشت      هو الذي ردّ روعي بعدما متّ  
والله رب مني والراقصات بها      لأشكرن يزيدا حيثما كنت  
ما زلت من ريب دهرى خائفا وجلا      فقد كفاني بعد الله ما خفت  
ما قلت في فضله شيئا لأمدحه      إلا وفضل يزيد فوق ما قلت

الموشح / ١٦٢ .

وقال المبرد في المقتضب / ٤٢٥ .

الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها .

---

(١) سيويه ١/١٢ .

(٢) سيويه ١/١٢ . (٣) الخزائن ٢/٤١٠ .

## موقف المبرد من النحويين المتقدمين

تتلمذ أبو العباس لبعض النحويين وأخذ عنهم ونظر في أقوال غيرهم ممن تقدمهم فتقبل بعضها وعارض بعضها ، وقد استقرت كل ما ذكره من ذلك في المقتضب كما جمعت أقوالا غيرها من الكتب الأخرى التي تقصيت ماذكر فيها من موافقة المبرد لغيره أو مخالفته لهم ويطول بي القول لو ذكرت كل ما وقفت عليه من ذلك .

فرغبة في الإيجاز سأكتفي بذكر بعض أمثلة من مخالفته لمن سبقه مما ذكره في المقتضب دون استقراءها فإن ذلك قد يهصرنا بمسلك المبرد ومدى حجاجه وقوة عارضته مبتدئا بسيويوه باسطا القول فيه بعض البسط .

### بين المبرد وسيويوه

بدأ المبرد دراسة كتاب سيويوه على الجرمي وختمه على المازني ثم عكف على تدريسه لتلاميذه وكان يرفع من شأنه ويعلي قدره ويقول اذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيويوه خزانة ١ / ١٧٩ .

هل ركب البحر تعظيما لما فيه واستصعابا لألفاظه ومعانيه وقال في تعظيم شأنه أيضا لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيويوه وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة الى غيرها وكتاب سيويوه لا يحتاج من فهمه إلى غيره الخزانة ١ / ١٧٩ .

وقد وقع الخلاف بين المبرد وبعض تلاميذه بسبب الاختلاف في فهم عبارة سيويوه قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٣٥ . الفتحة في لا رجل اعرابية عند الزجاج والسيرافي خلافا للمبرد والافخش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيويوه وذلك أنه قال و ( لا ) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فأول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين أنها نصبت أو لالكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين

للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا .

وقال الزجاج بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا يتفصل عنه كما لا يتفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .

وكان من أثر إكباره وإجلاله لكتاب سيويه أن ظفر من عنايته بتأليف مختلفة معنى كتاب سيويه . المدخل إلى سيويه . شرح شواهد كتاب سيويه الزيادة المترعة من سيويه الرد على سيويه . مسائل الغلط وقد عدت عوادى الايام على هذه الكتب فلم يبق لنا سوى اسمها وأكثر النحويين ذكرا في المقتضب هو سيويه ولو عقدنا موازنة بين المسائل التي وافق المبرد فيها سيويه وبين التي خالفه فيها في المقتضب مصرحا باسمه في الحالتين لوجدنا مسائل المخالفة تزيد على ضعف مسائل الموافقة .

وليس معنى هذا أن مذهب المبرد مخالف لمذهب سيويه ومعارض له ويتبين ذلك بالرجوع إلى كتاب سيويه ومقابلة ما فيه بما في المقتضب فإننا نقف على مسائل عدة يخطئها المبرد وافق المبرد سيويه عليها وذكرها في مقتضبه كما ذكرها سيويه في كتابه رغم أنه لم يصرح بذلك وسنذكر طرفا منها ثم هما نحويان بصريان تجمعهما أصول مذهب البصرة وموقف المبرد من سيويه في المقتضب يدور على هذه الأمور :

(١) يذكر رأي سيويه ورأي غيره ثم يختار رأي سيويه مبدئا لأسباب ذلك .

(٢) ينوب عنه في بيان وجهة نظره وشرحها فيقول وشرحه وإن لم يذكره سيويه .

(٣) يذكر رأي سيويه ورأي غيره ثم يرجح الأخير .

(٤) يذكر رأي سيويه ثم يتبعه النقد ويقول بخلافه وهذا هو الغالب فيها خالفه فيه .



(٥) يذكر رأي سيويه فقط أو مع رأي غيره ثم لا يعرض لشيء بالنقد أو الترجيح .

ويظهر لي أن حملة المبرد على سيويه كانت سابقة تأليفه المقتضب في الخصائص ٢ / ١٢٤ .

وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيويه في المواضع التي سماها ( مسائل الغلط ) فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر وهو أيضا مع قلته من كلام غير أبي العباس .

وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال :

إن هذا كتاب كنا عملناه في الشبية والحدائة واعتذر أبو العباس منه ومثله في الخصائص ١ / ٢١٣ .

وقد بقي لهذا التحامل آثار ضئيلة في المقتضب فيقول عن بعض أقوال سيويه هذا غلط أو غلط شديد وجعل الاعلم من تحامله ما أتى في كتاب سيويه ١ / ٤٢٦ .

وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب وهو لكعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي      ويغضب منه صاحبي بقؤول  
والرفع أيضا جائز حسن كما قال قيس بن زهير :

فلا يدعني قومي صريحا لخرة      لئن كنت مقتولا ويسلم عامر  
ويغضب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي قال الأعلم الشاهد في نصب يغضب حملا على معنى ولأن يغضب والتقدير وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولأن يغضب منه صاحبي أي لست بقؤول للسبب المؤدي إلى غضبه لأنه لا يقول الغضب إنما يقول ما يؤدي إلى الغضب ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذي وهو أبين وأحسن ورد المبرد على سيويه تقديمه النصب على

الرفع ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضممار أن .

والمبرد ذكر مقاله الأعلام في المقتضب / ١١٦ .

### طرف من مخالفة المبرد لسيبويه مما ذكره في المقتضب

قال في المقتضب / ٢٧٨ .

وسيبويه يزعم أن دعا فعل في الأصل وهذا خطأ لأنك تقول دعى يلعي فهو دم فمصدر هذا لا يكون إلا فعلا كما تقول فرق ففرق والمصدر الفرق والاسم فرق وكذلك الحذر والبطر وجميع هذا الباب ومن الدليل أنه فعل أن الشاعر لما اضطر جاء به على فعل فقال :

جرى الدميان بالخير اليقين

وقال في المقتضب / ١٤٧ .

فأما ما كان على فعل نحو رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا وذلك لأن فعلا إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنما هو ما كان على فعل نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وظرف فهو ظرف فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو ملحق به فإن قلت راحم وعالم وشاهد فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل ، واحتج سيبويه بقول الشاعر :

حتى شأها كليـل موهـنا عمل      باتت طرابا ويات الليل لم ينم<sup>(١)</sup>

فجعل البيت موضوعا من فعيل وفعل بقوله عمل وكليل وليس هذا بحجة في واحد منهما لأن موهنا ظرف وليس بمفعول والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل كان الفعل متعديا أو غير متعد وكذلك ما

---

(١) الخزانة ٤٥٠/٣ . وسيبويه ٥٨/١ .

ذكر في فعل أكثر النحويين على رده وفعيل في قول النحويين بمنزلته فما كان على فعل نحو فرق ويطر وحذر .

والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل اليه الهيئة تقول فلان حذر أي ذو حذر وفلان بطر كقولك ما كان ذا بطر ولقد بطر وما كان ذا حذر ولقد حذر فإنما هو كقولك ما كان ذا شرف ولقد شرف وما كان ذا كرم ولقد كرم ففعل مضارع لفعيل وكذلك يقع فعل وفعيل في معنى كقولك رجل طب وطيب ومذل ومذيل وهذا كثير جدا واحتج سيويه بهذا البيت :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار<sup>(١)</sup>  
وهذا بيت موضوع محدث .  
وقال في المقتضب / ١٨٧ .

وكان سيويه يقول في مقعنس مقاعس وهذا غلط شديد لأنه يقول في عمرنجيم حراجم فالسين الثانية في مقعنس بحذاء الميم في عمرنجيم فان قال قائل إنها زائدة قيل له فالميم زائدة أيضا إلا أن السين ملحقه بالأصول وليست الميم كذلك إنما هي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها ألا ترى أن من قال في أسود أسود قال في جدول جديول فأجرى الملحق مجرى الأصلي .  
وقال في / ١٩٣ .

وكان سيويه يقول في تصغير مقعنس مقعس ومقيس وليس القياس عندي ما قال لأن السين في مقعنس ملحقه والملحق كالأصلي والميم غير ملحقه فالقياس قعيس وقعيسين حتى يكون مثل حريجم - وحريجم .

---

(١) الخزانة ٤٥٦/٣ .

وأعلم أن سيبويه يقول في تحقير بروكاه وبراكاه وخراسان بريكاه وخريسان فيحذف الف خراسان الأولى وألف براكاه وواو بروكاه كما يحذف ألف مبارك وليس هذا بصواب ولا قياس انما القياس ألا يحذف شيئا لأنك لست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم ونحن إذا كررنا احتجاء واحتجاج عليه ان شاء الله .

حجته أن يقول إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف مبارك حذفته لكثرة العدد وذلك أن الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه وهما كهاء التأنيث في الزوم وليستا بمنزلةهما في أنها كاسم ضم إلى اسم فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة ما هو من الاسم فيقال له إن كانتا بمنزلة ما هو من الاسم وجب عليك أن لا تحقر ما هما فيه إن كان على ستة أحرف بهما وإن كانتا بمنزلة شيء ضم إلى الصدر وجب أن تحقر ما قبلهما كما تفعل ذلك بما قبل الهاء ثم تأتي بهما كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضرموت ومعد يكرم ، وكذلك حكم ألفي التأنيث وياه النسب كهاء التأنيث ألا ترى أنك تقول في زعفران زعفران فلو كانت الألف والنون في الاسم كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالا ولكننا نقول في خنفساء خنفساء . . . فلما حق هذا ماذكرت لك ألا ترى أن ما قبل الألف والنون في التحقير إذا لم يكن ملحق الجمع مفتوح وما قبل ألفي التأنيث لا يكون إلا مفتوحا كما يكون ما قبل الهاء فهذا بين جدا .

وكان سيبويه يقول في تحقير جدارين إذا أردت التثنية جديرين فيحقر جدارا ثم يلحق الألف والنون فإذا سمي بهما رجل لم يقل الجديران على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله ويقول في تصغير دجاجة اسم رجل دجيجتان فلا يحذف من أجل هاء التأنيث ويقول دجاجة بمنزلة دار بجرد في أنه اسم ضم إلى اسم ودجاجة بمنزلة دار بجردين والقياس في هذا كله واحد .

## بين المقتضب وكتاب سيبويه

لا يتسع لنا القول في الإفاضة في ذكر المسائل المشتركة بين كتاب سيبويه والمقتضب فليس من غرضي هنا أن استقرى هذه المسائل وإنما مقصدي ألنظر إلى كتابي الشيخين نظرة الطائر التي تشعر القارئ بأن هناك مسائل كثيرة مشتركة بينهما ذكرها المبرد في مقتضبه كما ذكرها سيبويه في كتابه أيضا رغم عدم تصريح المبرد بذلك وسأجتزئ بفيض عن فيض .

(١) صلة الفعل بالزمان أقوى من صلته بالمكان وشرح ذلك سبق به سيبويه فقال ١ / ١٦ .

وإنما جعل في الزمان أقوى لأن الفعل بني لما مضى منه وما لم يمض ففيه بيان الفعل متى وقع كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث والأماكن لم يبن لها فعل وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة فالأماكن إلى الاناسي ونحوهم أقرب ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم مكة وعمان ونحوهما ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجليل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك والأماكن لها جنة وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب .

وفي المقتضب ١٩٩ .

والزمان خاصه وعامه وما اتصل به يتصل به الفعل وذلك أن الفعل إنما بني لما مضى من الزمان وما لم يمض فإذا قلت ذهب وعلم علم أن هذا فيما مضى من الزمان وإذا قلت سيذهب علم أنه لما لم يأت من الزمان وإذا قلت هو يأكل جاز أن تعني ما هو فيه وجاز أن تريد هو يأكل غدا والمكان لا يكون فيه مثل ذلك فالفعل ينتضى كالزمان لأن الزمان مرور الأيام والليالي فالفعل على سنته يمضي بمضيه وليست الأمكنة كذلك إنما

هي جثث نابة تفصل بينها بالعين وتعرف بعضها من بعض كنا تعرف زيدا من عمرو .

(٢) استغناؤهم بأعلام الاجناس عن أعلام الاشخاص في الوحوش والحشرات وعلة ذلك .

قال سيويوه ١ / ٢٦٤ .

وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا الى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ولا تحفظ حلاها كحفظ ما ثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه ألا تراهم قد اختصوا الخيل والابل والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو .

وفي المقتضب / ٣٦٧ .

فإن قال قائل كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله فالجواب فيه أن هذه اشياء ليست مقيمة مع الناس ولا مما يتخذون ويقتنون كالخيل والشاء ونحو ذلك فيحتاجوا إلى الفصل بين بعضها وبعض وإنما يريدون أن يفصلوا بين جنس وجنس ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبضع وكان مجراها كمجرى الناس .

(٣) تعليل رفع النعت في نحو يا زيد الطويل سبق به سيويوه فقال ١ / ٣٠٣ فقلت أرايت الرفع على أي شيء هو إذا قال يا زيد الطويل قال هو صفة لمرفوع قلت ألسنت قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحداث قال من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلة .

وفي المقتضب / ٤١٨ و ٤٤٠ .

فإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار ان شئت رفعته وان شئت نصبته تقول يا زيد العاقل أقبل ويا عمرو الظريف هلم وان شئت قلت العاقل والظريف أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا فإن قال فهذا المرفوع في موضع منصوب فلما لا يكون بمنزلة قولك مررت بعثمان الظريف لم تتبعه الاسم لأن الاسم في موضع مخفوض وأنه منعه أنه لا ينصرف فجرت صفته على ما كان ينبغي أن يكون عليه فالفصل بينهما اطراد البناء في كل منادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه وإن كان ذلك الرفع غير إعراب وليس كل اسم ممنوعا من الصرف .

(٤) في العطف على اسم إن بالرفع بعد الاستكمال يذكر سيبويه وجهين لتخرجه وأحدهما راجع على الآخر وسبب ذلك .

ويقرر المبرد ذلك أيضا فالاتفاق تامّ بينهما كما نجد اتفاقا في الوصف وان سكت سيبويه عن بيان أحد وجهي النصب وهو أن يكون على القطع كما كان في الرفع ، ويظهر أن مبعث ذلك كان لظهوره بمقدمه كما نجد الاتفاق على أن كأنّ وليت ولعلّ لا يحمل فيها على موضع الابتداء .

قال سيبويه ٢٨٥/١ .

هذا باب ما يكون محمولا على إنّ فيشاركه فيه الاسم الذي يليها ويكون محمولا على الابتداء .

فأما ما حل على الابتداء فقولك إن زيدا ظريف وعمرو وإن زيدا منطلق وسعيد فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولا على الابتداء لأن معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق وإنّ دخلت توكيدا كأنه قال زيد منطلق وعمرو وفي القرآن مثله ﴿ إن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ .

وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضممر في المنطلق والظريف فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول منطلق هو وعمرو وإن زيدا ظريف هو وعمرو ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت إن زيدا منطلق وعمرا ظريف . . . . وقال الراجز .

إن الربيع الجود والخريف يدا أبي العباس والصيوبا  
ولكنّ المتغلة في جميع الكلام بمنزلة ان ، وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرو جرى عمرو بعد فيها مجراه بعد الظريف لأن فيها في موضع الظريف وفي فيها إضمار الا ترى أنك تقول إن قومك فيها أجمعون وإن قومك فيها كلهم كما تقول إن قومك عرب أجمعون وفي فيها اسم مضممر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت إن قومك ينطلقون أجمعون .

وقال في ١ / ٢٨٦ .

وأعلم أن لعلّ وكأنّ وليت ثلاثتهن يجوز فيها جميع ما جاز في إن إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء ، ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق وعمرا ، وقبح عندهم أن يحملوا عمرا على المضممر ، وقال أيضا هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة .

وذلك قولك إن زيدا منطلق العاقل اللبيب فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين على الاسم المضممر في منطلق كأنه بدل منه فيصير كقولك مررت به زيد إذا أردت جواب بمن مررت فكأنه قيل له من ينطلق فقال زيد العاقل اللبيب وإن شاء رفعه على مررت به زيد إذا كان جواب من هو فتقول زيد كأنه قيل له من هو فقال العاقل اللبيب وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين ﴿ قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ﴾ وعلام الغيوب وفي المقتضب / ٣٨٧ و٤٠٣ .

وتقول إن زيدا منطلق وعمرا وإن شئت وعمرو ، فأما الرفع فمن



وجهين والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال :

إن الربيع الجود والخريف يدا أبي العباس والصيوف  
وهذا على وجه الكلام ومجراه لأنك إذا عطفت شيئا على شيء كان  
مثله وأحد وجهي الرفع وهو الاجود منها أن تحمله على موضع إن لأن  
موضعها الابتداء فإذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق ومثل إن  
في هذا الباب لكن الثقيلة ، ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا  
على الموضع ، ومثله خشنت صدره وصدر زيد . . . . . والوجه الآخر  
في الرفع إن زيدا منطلق وعمرو أن يكون محمولا على المضمر في منطلق  
وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكد فيكون وجهها جيدا فختارا نحو إن زيدا  
منطلق هو وعمرو وتقول إن زيدا منطلق الظريف وإن زيدا يقوم العاقل  
الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان ، فالرفع من وجهين أحدهما أن  
تحمله بدلا من المضمر في الخبر ، والوجه الآخر أن تحمله على قطع  
وابتداء .

والنصب من وجهين أحدهما أن تتبعه زيدا ، والآخر أن تنصبه  
بفعل مضمر على جهة المدح ، وهذا الفعل يذكر إضماره في موضعه إن  
شاء الله ، والآية تقرأ على وجهين ﴿ قل ان ربي يقذف بالحق علام  
الغيوب ﴾ بالنصب والرفع .

فاما كأن وليت ولعل إذا قلت كأن زيدا منطلق وعمرو وليت زيدا  
يقوم وعبد الله فكل ما كان جائزا في إن ولكن من رفع أو نصب فهو  
جائز في هذه الأحرف إلا الحمل على موضع الابتداء فإن هذه الحروف  
خارجة من معنى الابتداء لأنك إذا قلت ليت فائما تمنى وكأن للتشبيه  
ولعل للتوقع فقد زال الابتداء ولم يميز الحمل عليه .

(٥) دخلوا الأول فالأول بالنصب ويجوز رفعه ، وإن كان أمرا نحو  
ادخلوا الأول فالأول فالنصب لا غير إلا عند عيسى بن عمر بحمله

على المعنى والرفع في ادخلوا الأول والآخِر والصغير والكبير ولا يكون  
المعطف الا بالواو ذكر ذلك المبرد وسيبويه .

قال سيبويه ١ / ١٩٨ .

ومما يشبه بالشئ في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير وقد  
بين فيما مضى وستراه أيضا إن شاء الله تعالى وهو قولك دخلوا الأول  
فالأول جرى على قولك واحدا فواحدا ودخلوا رجلا رجلا ، وإن شئت  
رفعت فقلت دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا وحملته على الفعل  
كأنه قال دخل الأول فالأول وإن شئت قلت دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا  
كما قال عز وجل ﴿ بالنصية ناصية كاذبة ﴾ .

فإن قلت ادخلوا فأمرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا لأنك لو قلت  
ادخل الأول فالأول أو رجل رجل لم يجوز ، ولا يكون صفة لأنه ليس معنى  
الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشئ تحليه به لو قلت قومك الأول  
فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمستهم  
ووحده ، ولا يجوز في غير الأول هذا كما لا يجوز أن تقول مررت به واحده  
ولا بهما اثنيهما ، وكان عيسى يقول ادخلوا الأول فالأول لأن معناه  
ليدخل فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

ليبك يزيد ضارع لخصومه

فإن قلت ادخلوا الأول والآخِر والصغير والكبير فالرفع لأن معناه معنى  
كلهم فكأنه قال ليدخلوا كلهم ، وإذا اردت بالكلام أن تجريه على الاسم  
كما تجرى النعت لم يجوز أن تدخل الفاء لأنك لو قلت مررت بزيد أخيك  
وصاحبك كان حسنا ، ولو قلت مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب  
زيد لم يجوز وكذلك لو قلت زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجوز ولو قلتها  
بالواو حسنت كما أنشد كثير من العرب لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

ويأوى الى نسوة عطل وشعث مراضيع مثل السعالى

ولو قلت فشئت قبح وقال الخليل ادخلوا الأول فالأول والأوسط  
والآخر لا يكون فيه غيره وقال يكون على جواز كلكم حمله على البدل  
(وفي المقتضب / ٣١٧) .

هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري به  
الحال .

### وذلك قولك

وذلك قولك دخلوا الأول فالأول ودخلوا رجلا رجلا تأويله دخلوا  
واحدا بعد واحد ، فأما الأول فأنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام  
لأنه على غير معهود فجريا مجرى سائر الزوائد ألا ترى أنك لو قلت الأول  
فالأول أتونا لم يميز لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه ولو قلت الرجال أتونا  
كان جيدا وإن شئت قلت دخلوا الأول فالأول على البدل كأنك قلت  
دخل الأول فالأول ، وكذلك لو قلت دخلوا رجل فرجل فأبدلت النكرة  
من المعرفة كما قال الله عز وجل ﴿ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾  
فإذا قلت ادخلوا الأول فالأول فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع  
لأن البدل لا يكون إلا من المخاطب لأنك لو قدرته بحذف الضمير لم  
يميز ، فأما عيسى بن عمرو فكان يميزه ويقول معناه ليدخل الأول  
فالأول ، ولا أراه جائزا إلا على المعنى لأن قولك ادخل انما هو لتدخل  
في المعنى . . . فإذا قلت ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع  
لأن معناه ادخلوا كلكم فهذا لا يكون إلا مرفوعا ولا يكون إلا بالواو  
لأن الفاء تجعل شيئا بعد شيء والواو تتصل على معنى قولك كلكم ألا  
ترى أنك تقول مررت بزيد أخيك وصاحبك فتدخل الواو على حد  
قولك زيد العاقل الكريم وكذلك زيد العاقل والكريم ولو قلت العاقل  
فالكريم أو العاقل ثم الكريم أخبرت أنه استوجب شيئا بعد شيء .

(٦) رفع المضارع وسببه ولم لا ينتصب ويجز إن وقع في موضع اسم  
منصوب أو مخفوض قال سيويه ١ / ٤٠٩ .

هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء اعلم  
 أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ أو في موضع  
 اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو  
 منصوب فإنها مرفوعة وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب  
 دخول الرفع فيها وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال  
 على حد عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فيجزمها وينصبها لا  
 يعمل في الأسماء وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم  
 كيونته مبتدأ فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك يقول زيد ذاك ، وأما  
 ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك زيد يقول ذاك ، وأما ما كان  
 في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك مررت برجل يقول ذاك وهذا  
 يوم آتيك وهذا زيد يقول ذاك وهذا رجل يقول ذاك وحسبته ينطلق  
 فهكذا هذا وما أشبهه .

وفي المقتضب / ١١١ .

هذا باب تجريد إعراب الأفعال

اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة  
 كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي  
 يرفعها ولا تنتصب إن كانت الأسماء في موضع نصب ولا تنخفض على  
 كل حال وإن كانت الأسماء في موضع خفض فلها الرفع لأن ما يعمل في  
 الاسم لا يعمل في الفعل فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها  
 ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الأسماء كما لا  
 تدخل عوامل الأسماء عليها فكل على حياله ، فأما ما كان منها في موضع  
 رفع فقولك يقوم زيد يقوم في موضع المبتدأ وكذلك زيد يقوم يقوم في  
 موضع الخبر وإن زيدا يقوم يقوم في موضع خبر إن ، وما كان منها في  
 موضع المنصوب فنحو كان زيد يقوم يا فتى وظننت زيدا يقوم ، وما كان  
 في موضع المجرور فنحو مررت برجل يقوم ومررت برجل يقوم أبوه .

## هذا باب إذن

إعلم أن إذن إذا كانت جواباً أو كانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيتك وإذن آتيتك ومن ذلك أيضاً قولك إذن والله أجيتك والقسم ها هنتا بمنزلة في أرى إذا قلت أرى والله زيدا فاعلاً ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن لأن إذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلة في الأسماء وهي تلغى وتؤخر فلما تصرف هذا التصرف اجترأوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء نحو ضربت وقتلت لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو ضربت وقتلت ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد وإعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك زيدا حسبت أخاك وإن شئت الغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت زيدا حسبت أخوك .

وفي المقتضب / ١١٣ / ١٠٤ هذا باب إذن .

اعلم أن إذن في عوامل الأفعال كظنت في عوامل الأسماء لأنها تعمل وتلغى كظنت ألا ترى أنك تقول ظنت زيدا قائماً وزيدا ظنت قائماً وزيداً ظنت قائماً إذا أردت زيد قائم في ظني وكذلك إذن إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل الغيت ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل ظنت إذا قلت زيدا ظنت قائماً لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تصرف .

فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك إذا قال لك قائل أنا

أكرمك قلت إذن أجزيك وكذلك إن قال انطلق زيد قلت إذن ينطلق  
عمرو ومثله قول الصبي .

اردد حمارك لا تنزع سويته إذن يردّ وقيد العير مكروب<sup>(١)</sup>

والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك إن تأتي إذن أتك  
لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه وكذلك أنا إذن أكرمك وكذلك إن  
كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه نحو قولك والله إذن لأكرمك  
لأن الكلام معتمد على القسم ، فإن قدمتها كان الكلام معتمدا عليها  
وكان القسم لغوا نحو إذن والله أضربك لأنك تريد إذن أضربك والله  
فالذي تلغيه لا يكون مقدما إنما يكون في أضعاف الكلام ألا ترى أنك  
لا تقول ظننت زيد منطلق لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على  
الشك وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين إذن وما عملت فيه من بين سائر  
حروف الأفعال لتصرفها وأنها تعمل وتلغى وتدخل للابتداء ولذلك  
شبهت بظننت من عوامل الأسماء وأعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء  
صلح الأعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك وذلك قولك إن تأتي أتك  
وإذن أكرمك إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جزمت ، أما  
الجزم فعلى العطف على أنك وإلغاء إذن والنصب على إعمال إذن والرفع  
على قولك وأنا أكرمك .

(٨) تقطع همزة الوصل في الفعل إن سمي به قال سيويه ٢ / ٤ .

وإذا سميت رجلا بضرب أو أقتل أو اذهب لم تصرفها وقطعت  
الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء لأنك قد غيرتها عن تلك الحال ألا ترى  
أنك ترفعها وتنصبها إلا أنك استقلت فيها التنوين كما استقلته في  
الأسماء التي تشبهها بها نحو إثمك وإصبع وأبلم .

وفي المقتضب / ٣٤٨ .

(١) الخزانة ٣ / ٥٧٦ .

وتقطع ألف الوصل كما أنك لو سميت رجلا بقولك اضرب في الأمر قطعت الألف حتى تصير كالألفات الأساء فتقول هذا إضرب قد جاء فتصيره بمنزلة إثمّد .

(٩) التسمية بعاقلة وحدها أو بعاقلة لبية قال سيويه ٥٢ / ٦٦

وإذا سميت رجلا بعاقلة لبية أو عاقل لبب صرقت وأجريت مجراه قبل ان يكون اسما وذلك قولك رأيت عاقلة لبية يا هذا ورأيت عاقلا لبيا يا هذا ، وكذلك في الجر والرفع منون لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون وينون لأنك نونته نكرة وإنما حكمت فإن قلت ما بالي ان سميت بعاقلة لم أنون فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز ولكن الوجه ترك الصرف والوجه في ذلك الأول الحكاية وهو القياس لأنها شيان ولأنها ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه وإنما هي حكاية وإنما بمنزلة امرأة بعد ضارب اذا قلت هذا ضارب امرأة إن أردت النكرة وهذا ضارب طلحة إن أردت المعرفة .

وفي المقتضب / ٣٥٨ و ٣٦٩ .

ولو سميت رجلا عاقلة لبية لكان الوجه فيه أن تقول مررت بعاقلة لبية وجاءتني عاقلة لبية لأنك سميت باسمين كلاهما نكرة فجعلت الثاني تابعا للأول كحالمها كانت في النكرة .

ولو سميت بعاقلة وحدها لكان الأجود أن تقول هذه عاقلة قد جاءت لأنه معرفة فيصير بمنزلة حمدة غير منصرف فالحكاية تجوز وليس بالوجه لأنه على مثال الأساء .

ومراجعة هذه المسائل في الكتابين نجد اتفاقا بينهما :

(١) لا تجزم اذا في الاختيار وسببه سيويه ١ / ٤٣٣ المقتضب / ١٢٧

(٢) لا يسكن المفتوح لحقة الفتحة سيويه ٢ / ٢٥٨ المقتضب / ٤٣

(٣) فتح العين لأجل حرف الخلق وعلته سيويه ٢ / ٢٥٢ المقتضب / ١٤٦

- (٤) النسب إلى المثنى وجمع التصحيح وبيان علله  
سيويه ٢ / ٨٦ المقتضب / ٢٨٠
- (٥) لا يتادي ما فيه أل ولم  
سيويه ١ / ٣٠٩ المقتضب / ٤٢٠
- (٦) التسمية بضمربوا على أن الواو علامة وعلى أنها ضمير  
سيويه ٢ / ٨ المقتضب / ٣٦٣
- (٧) على اتفاق في نعت اسم لا المفرد وإن كان في عبارة المبرد بعض السبط ولو نعت الاسم بنعتين فليس يجوز في الثالث التركيب لأنه لا تكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً وتكرير الاسم بمنزلة النعت نحولاً ماء ماء بارداً  
سيويه ١ / ٣٥١ المقتضب / ٤٦٦
- (٨) يختار عندهما اتباع المستثنى للمستثنى منه في النفي  
سيويه ١ / ٣٦٠ المقتضب / ٤٧٢
- (٩) هذا عربي محضاً وهذه مائة وزن سبعة وهذا الثوب نسج اليمن النصب على المصدرية ويجوز الرفع على الوصفية وهذا عربي قح لا يكون إلا صفة لأنه ليس بمصدر  
سيويه ١ / ٢٧٥ المقتضب / ٤٤٦
- (١٠) ما يوصف وما يوصف به سيويه ١ / ٢٢٣ / ٢٢٠ المقتضب ٤٣٩ و ٤٤٠
- (١١) تشية الأعلام وجمعها يردّها الى النكرة سيويه ١ / ٢٦٨ المقتضب / ٢١٢
- (١٢) أن مضمرة بعد فاء السببية وواو المعية ..  
سيويه ١ / ٤١٨ و ٤٥٤ المقتضب ١١٤ و ١١٧
- (١٣) وصف المنادي العلم بآين المضاف الى علم ووجه نصبه  
سيويه ١ / ٣١٣ المقتضب / ٤٣٣
- (١٤) ما فيه ألف الإلحاق المقصورة إن سمى به منع الصرف بخلاف ما



سعى بما فيه ألف اللاحق الممدودة وسبب ذلك .

سيبويه ٢ / ١٢ / المقتضب ٣٣٩

(١٥) عند التسمية بقل وبع يقال قوم وبع سيبويه ٢ / ٦١ / المقتضب ١٠

(١٦) تشلّد واو هو وباء هي عند التسمية سيبويه ٢ / ٣٣ / المقتضب ٩٣

(١٧) تقلّب واو يغز وياء عند التسمية سيبويه ٢ / ٦٠ / المقتضب ٧٥

ويعرّجعة الأبواب الآتية في الكتابين يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه في كثير من مسائلها .

- |                     |                |                             |
|---------------------|----------------|-----------------------------|
| (١) المنوع من الصرف | سيبويه ٢ / ١   | المقتضب الجزء الثالث        |
| (٢) تصريف الأفعال   | سيبويه ٢ / ٢١٤ | المقتضب الأول والثاني / ١٨٨ |
| (٣) جمع التكسير     | سيبويه ٢ / ٧٥  | المقتضب الثاني / ٨          |
| (٤) التصغير         | سيبويه ٢ / ١٠٥ | المقتضب الثاني ١٨٨          |
| (٥) النسب           | سيبويه ٣ / ٦٩  | المقتضب الثالث / ٢٧٣        |
| (٦) الاعلال         | سيبويه الثاني  | المقتضب الاول               |
| (٧) تخفيف الهزمة    | سيبويه ٢ / ١٦٣ | المقتضب ١ / ٦٠              |
| (٨) الادغام         | سيبويه ٢ / ٣٩٨ | المقتضب ١ / ٧٦              |

### طرف من مخالفة المبرد للخليل في المقتضب

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وثبت النون كما ثبت مع الألف واللام وفي ثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتثوين لا يثبت في واحد من الموضعين فرقوا بين النون والتثوين واعتلوا بما ذكرت لك ، وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد .

المقتضب / ٤٦٦

وقال في المقتضب / ١١٣ .

وكان الخليل يقول إِنَّ أَنْ بعد إذن مضمرة وكذلك لن وإنما هي لا  
أن ولكنك حذف الألف من لا والهمزة من أن وجعلتهما حرفا واحدا ،  
وليس القول عندي كما قال وذلك أنك تقول زيدا لن أضرب كما تقول  
زيدا سأضرب فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيدا  
كان يتصّب بما في صلة أَنْ ، ولكن لن حرف بمنزلة أَنْ .

وقال في المقتضب / ٣٣٨ .

أما ما كان من ذلك على فعَلان الذي له فعل فقد تقدم قولنا فيه أنه  
غير مصروف في معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من ذلك لأن النون  
اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك  
حمراء وصفراء ، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة  
وعدد الحروف والزيادة وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من  
صاحبتهما ، فأما بدل النون من الألف فقولك في صنعاء وبهراء صنعاني  
وبهراني .

وأما بدل الألف منها فقولك إذا أردت ضربت زيدا فوقفت قلت  
ضربت زيدا وفي قولك اضربين زيدا ( ولنسفن بالناسية ) اذا وقفت  
قلت اضربا زيدا ولنسفا ، وزعم الخليل أن الدليل على ذلك أن كل  
مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما يلحقه على لفظه إلا ما كان  
مضارعا لتأنيث أو بدلا في أن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه لأنه لا  
يدخل تأنيث على تأنيث وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلة . ألا ترى  
أنك لا تقول حمراء ولا صفراء فكذلك لا تقول غضبانة ولا سكرانة  
وإنما تقول غضبي وسكري ( وقال في ٤١ ) .

فان كانت الزائدة لا تبلغ به مثال الأفعال فإن الاسم يعتل  
عندسيويه والخليل وغيرهما من البصريين وكذلك إن كان بينه وبين مثال

الأفعال فصل بحركة فيقولون لو بنينا مثل تفعل من القول لقلنا. تقيل وكان اصله تقول ولكن القينا حركة الواو على ما قبلها فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء . . . . كما يقولون فيها لحقته الميم وليس بمشتق من الفعل مصدرا ولا مكانا وقالوا فعل هذا لأن زيادته من زيادة الأفعال والحركة قد رفعت اللبس ، ولا أراه كما قالوا لأنه ليس مبنيا على فعل فتلحقه علته ولا هو على مثاله .

## طرف من مخالفة المبرد لأبي عمرو بن العلاء

### في المقتضب

( قال في / ١٩٥ )

وكان أبو عمرو يقول في تصغيرها حبيرة فيحذفها ويبدل منها هاء التانيث لتكون في الاسم علامة تانيث ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التانيث خامسة فصاعدا ويقول لم يجوز إثباتها لأنها ساكنة فإذا حذفها لم أدخل الاسم من علامة تانيث اذ كانت في تكبيره علامة تانيث ثابتة ومن قال في جباري حبيرة قال في تحقير لغيزي لغيفزة على مذهب أبي عمر وقول جميع النحويين يثبتون الياء في لغيزي لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها الى حذف الألف ( وقال في المقتضب ايضا / ٦١ ) .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى منها وعلى ذلك قرأ في قوله عز وجل ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ إلا أن يتبدأ بها ضرورة كاستناع الساكن ، وكان يحقق الأولى إذا قرأ ﴿ ألد وأنا عجوز ﴾ وتخفف الثانية ولا يلزمها البدل لأن ألف الاستفهام منفصلة وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ويقول لأن البدل لا يلزم إلا الثانية وذلك لأن الأولى يلغظ بها ولا مانع لها والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ، وقول الخليل أقسى، وأكثر النحويين عليه .

## طرف من مخالفة المبرد ليونس في المقتضب

قال في / ٤٣٧

وكان يونس يميز أن تلقى علامة التدبة على النعت فيقول وازيد  
لظريفاه ووازيداه أنت الفارس البطلاء وهذا عند جميع النحويين خطأ لأن  
العلامة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت والنعت خارج من  
ذا .

وقال في / ٢٠٣ .

فإن سميت قبائل أو وسائل قلت قبائل ورسائل في قول جميع النحويين  
إلا يونس بن حبيب فإنه كان يقول قبيل ورسيل ، وذلك ردىء في  
القياس ، اما النحويون فأقروا الهمزة وحذفوا الألف لأن الهمزة متحركة  
والألف ساكنة والمتحرك حرف حي وهو في مواضع الملحقة بالأصول ،  
ألا ترى أن الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر والألف لا تقع  
من هذا البناء في موضعها إلا زائدة فكانت أحق بالحذف وأما يونس  
فكان يقول لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب الى الطرف أولى  
بالحذف ، وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

## طرف من مخالفة المبرد للأخفش في المقتضب

قال في / ٨ .

وكان الأخفش يقول أشياء أفعلاء يا فتى جمع عليها فعل كما جمع  
سمح على سمحاء وكلاهما جمع لفعل كما تقول في نصيب أنصباء وفي  
صديق أصدقاء وفي كريم كرماء وفي جليس جلساء فسمح وشيء على  
مثال فعل فخرج إلى مثال فعمل .

قال المازني فقلت له كيف تصغرهن فقال أشياء فسألته لم لم ترده الى  
الواحد انه أفعلاء فقد وجب عليه فلم يأت بمقنع ، وهذا ترك قوله لأنه

إذا زعم انه أفعلاء فقد وجب عليه أن يصغر الواحد ثم يجمعه فيقول في  
تصغير أشياء على مذهبه شيئاً فاعلم .

وقال في / ٤٧ .

وأما ما ذكرنا من باب جمع سيد وميت فإن أبا الحسن الأخفش كان  
لا يميز من هذا الباب إلا ما كانت الألف فيه بين في واوين نحو قولك في  
أول ( وزنه أفعْل فقلّؤه من لفظ عينه ) أوائل ؛ وكذلك يقول في فوعل  
من قلت وجلت قوائل وجوائل فيجعل علة في همز الواو لقربها من الطرف  
نظيراً لما ذكرناه من أنه إذا التقت واوان أولا همزت الأولى منهما فكان  
يجعل همز الأخرى من هذا الباب واجبا وإن كانت الألف قد حالت  
لاجتماع الواوين والقرب من الطرف ، ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت  
ياءان أو ياء واو - ويقول لأنه لو التقت الياءان أو الياء والواو لم يلزمي  
همز والنحويون اجمعون غيره لا يختلفون في اجراء الياء والواو والياءين  
مجرى الواوين في هذا الباب ، وعلتهم في ذلك ما وصفنا من التقاء  
المتشابهة وذلك أنهم يميزون في النسب الى راية وغاية رائى وغائى  
فيهمزون لاجتماع الياءات إن شأوا .

والقول البين الواضح فيما ذكرنا قول النحويين لا قول أبي الحسن ألا  
ترى أنه يلزمك من همز الياء اذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو اذا  
وقعت طرفا بعد الألف وأن الواو والياء تظهران اذا وقع الإعراب على  
غيرهما نحو سقاية وشقاوة وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا  
لقبها واو في أول الكلمة ولا مما يناسبه ، والدليل على ذلك أنها جميعا إذا  
تباعدتا من الطرف لم يكن همز وهذا يدل على أنه من اجل الأواخر لا  
من اجل الأوائل .

وقال في / ١٠١ .

وكان الأخفش يميز اسل زيدا لأن السين عنده ساكنة لأن الحركة

للهزمة ، وهذا غلط شديد لأن السين متصرفه كسائر الحروف وألف  
الوصل لا أصل لها فمضى وجد السبيل الى اسقاطها سقطت .

### طرف من مخالفة المبرد للجرمي في المقتضب

قال في / ١٦١ عن اعراب المثني والمجموع .

وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه وكان  
يزعم أن انقلابها هو الإعراب وكان غيرها يزعم أن الألف والياء هما  
الاعراب ، فاذا قيل له فأين حرف الإعراب قال إنما يكون الاعراب في  
الحرف اذا كان حركة فاما إذا كان حرفا قام بنفسه والقول الذي نختاره  
ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن  
الألف ان كانت حرف اعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها  
كما كان في الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل على الاعراب لأنه لا يكون  
حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب الا في حرف ويقال لأبي  
عمر إذا زعمت أن الألف حرف إعراب وأن انقلابها هو الاعراب فقد  
لزمك في ذلك شيان أحدهما أنك تزعم أن الإعراب معنى وليس بلفظ  
فهذا خلاف ما اعطيت في الواحد والشيء الآخر أنك تعلم أن أول  
احوال الاسم الرفع فأول ما وقعت الثنية وقعت والألف فيها فقد وجب  
أن لا يكون فيها في موضع الرفع اعراب لأنه لا انقلاب معها وقولنا إنها  
دليل على الاعراب إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع اذا رأيت  
الألف وموضع خفض ونصب اذا رأيت ياء وكذلك الجمع بالواو والياء  
إذا قلت مسلمون ومسلمين وكذلك ما كان المفهوم لموضعه حرفا  
نحو قولك أخوك وأخاك وأخيك .

### طرف من مخالفة المبرد للمازني في المقتضب

ونظير ذلك قولك هذا رجل افعل فاعلم فلا تصرف أفعل لأنك  
وضعته موضع النعت ، هذا قول الخليل وسيبويه ، وكان المازني يقول

هذا رجل أفعل فيصرف أفعلًا هذا ويقول لأنه ليس بنعت معلوم وأما أفعل زيد فيجعله فعلاً لأنه قد رفع زيدا به ، وهذا مذهب ، وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

### موقف المبرد من الكوفيين

أبو العباس المبرد زعيم من زعماء البصرة شائع رجالها في كثير من أقوالهم ودافع عنها واحتج لها ولم يصرح في مقتضبه باسم الكوفيين إلا في موضع واحد عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة ولم يرتض قولهم أيضا .

وكان يعرض لأقوالهم بأن يكنى عنهم بقوم من النحويين أو بأن يقول فإن قال قائل وفإن زعم زاعم وهكذا ثم يأخذ - يضعف أقوالهم ويرد عليها .

وقد استقرت ما ذكره ابن الأنباري في الانصاف ( وعدة مسائله ثماني عشرة ومائة مسألة ألحقت بها ثلاث ) لم يوافق المبرد الكوفيين الا في سبع مسائل منها ، وسأرد نسبة مسألة منها إلى المبرد وبيانها .

(١) يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بالظرف في نحو أمامك زيد  
المسألة / ٦

(٢) لا يتقدم خبر ليس عليها .  
المسألة / ١٨

(٣) يجوز استعمال من الجارة في ابتداء الغاية من الزمان

المسألة / ٥٤

(٤) الجار واو رب لا رب المقدرة في نحو وبلد ليس به أنيس

المسألة / ٥٥

(٥) كما تأتي بمعنى كذا ويتصب ما بعدها نحو

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

المسألة / ٨١

(٦) يجوز أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف المسألة الثانية من الملحق  
اما المسألة السابعة وهي دعوى ابن الأنباري موافقة المبرد للكوفيين  
في القول بجواز زيادة واو العطف كما ذكرها في المسألة الرابعة  
والستين فسنرد عليها فيما نعلقه لها ولأمثالها مما نسب الى المبرد وفي  
المقتضب ما يعارض ذلك .

وفي الانصاف ثمان مسائل أخرى لم يوافق المبرد عليها الكوفيين كما  
لم يتفق فيها رأي البصريين وهذا بيانها .

(١) إعراب المثني والمجموع يرى الكوفيون أن الألف والياء والواو بمثلة  
الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وذهب البصريون الى انها  
حروف الاعراب ، والمبرد يرى انها دليل على الاعراب مع  
الاختش .

### المسألة / ٣

(٢) يرى الكوفيون في اعراب الاسماء الستة أنها معربة من مكانين  
والخلاف السابق بين البصريين في اعراب المثني والمجموع يجري  
هنا .

### المسألة / ٢

(٣) رافع المبتدأ والخبر المسألة / ٥ .

(٤) ناصب المستثنى المسألة / ٣٤

(٥) حاشا الاستثنائية المسألة / ٣٧

(٦) جازم جواب امرط المسألة / ٨٤

(٧) الخلاف في الضمير الواقع بعد لولا نحو لولاي ولولاك ولولاه المسألة / ٩٧

(٨) الخلاف في الكاف والياء والماء في نحو إياك وإياه .

### المسألة / ٩٨



هذا ما في الإنصاف ، ولم أعثر في غيره مع كثرة تفتيشي في كتب النحو إلا على مسائل قليلة وافق المبرد عليها الكوفيون على حين وقفت على أضعافها مما خالفهم فيها .

وسأجتزئ بذكر المسائل التي وافق المبرد عليها الكوفيون ولم يذكرها ابن الأنباري في الانصاف وهي :

(١) يجوز فتح همزة إن في جواب القسم نحو والله انك قائم شرح الكافية ٢ / ٣٢٥ .

(٢) شرط الكوفيون والمبرد لوقوع الماضي خبرا لكان واخواتها اقترانه بقدر ظاهرة او مقدرة المفعول ٢ / ١٦٣ المجمع ١ / ١١٣ الخزانة ١ / ٤٤٢ - ٢ / ٧٦ .

(٣) لا يشترط في العطف على موضع اسم إن وجود المحرز المفعول ٢ / ٩٣ حاشية الصبان ١ / ٣٤٠ .

(٤) صيغة المبني للمجهول صيغة مستقلة ليست مفرعة عن صيغة المبني للمعلوم

المجمع ٢ / ١٦٤ حاشية التصريح ١ / ٢٩٦

(٥) حاشا التنزيهية فعل عند الكوفيون والمبرد المفعول ١ / ١٠٧

(٦) تنوب حروف الجر بعضها عن بعض المفعول ١ / ١٠١ الكامل ٦ / ٢٤٤

(٧) تجر حتى الضمير المفعول ١ / ١٠٩ المجمع ٢ / ٢٣ الكافية ٢ / ٣٠٣ الخزانة ٤ / ١٤٠ .

(٨) إذا تقدم شبه الجواب على الشرط فهو دليله عند البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد الى انه الجواب نفسه . الاشموني ٣ / ٥٤

(٩) المصدر المؤول من أن ومعمولها بعد لو فاعل لفعل محذوف شرح الكافية ٢ / ٣٦٣ المفعول ١ / ٢٠٩ الاشموني ٣ / ٧٩

(١٠) يجوز تصغير أيام الاسبوع وأسماء الشهور  
ابن يعيش ٥ / ١٣٩ المجمع ٢ / ١٩١ المقتضب / ٢٠٠

(١١) أي إذا فسرت مفردا كانت حرف عطف المغنى ١ / ٧٠ الخزانة  
٤ / ٤٩١ .

(١٢) يجوز دخول الفاء في نحو قوله تعالى ﴿ والزانية والزاني فأجلدوا ﴾ .

المجمع ١ / ١٠٩ والكمال

(١٣) ترد لام أب عند اضافته لياء المتكلم المجمع ٢ / ٥٤ الخزانة  
٢ / ٢٧٢ .

(١٤) يقيسون على رباع ومربع الى عشار ومعشر دون سماع ( اظهر  
الأسرار / ١٧٦ ) .

وأختم حديثي بذكر نموذج من خمس المبرد لمذهب البصريين في  
المقتضب ودفاعه عنهم واحتجاجه لهم ورده على غيرهم قال / ١٦٨  
( هذا باب اضافة العدد واختلاف النحويين فيه )

إعلم أن قوما يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى وأخذت الخمسة  
عشر الدرهم وبعضهم يقول أخذت الخمسة العشر الدرهم وأخذت  
العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش ، وعله من يقول  
هذا الاعتلال بالرواية لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا ومما يطل  
هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية  
والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الاسماء  
المشتقة من الافعال لا يجوز أن تقول جاءني الغلام زيد لأن الغلام معرف  
بالإضافة وكذلك لا تقول هذه الدار عبد الله ولا أخذت الثوب زيد وقد  
أجمع النحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على من خالفه  
منهم ، فعلى هذا تقول هذه ثلاثة أثواب كما تقول هذا صاحب ثوب ،  
فإن أردت التعريف قلت هذه ثلاثة الأثواب كما تقول هذا صاحب

الاثواب لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف اليه ، فيستحيل هذه الثلاثة  
الاثواب كما يستحيل هذا المصاحب الاثواب ، وهذا محال في كل وجه ألا  
تري أن ذا الرمة لما أراد التعريف قال :

أمنزلتي ميّ سلام عليكما      هل الايمن اللاتي مضين رواجع  
وهل يرجع التسليم أو يدفع البكا      ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع  
وقال الفرزدق :

ما زال مذ عقدت يدها إزاره      فسما فأدرك خمسة الاشبار

فهذا لا يجوز غيره ، وأما قولهم الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا  
الوجه لأن خمسة عشر بمنزلة حضرموت وبعليك وقالي قلا وأبدي سبا وما  
أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا ، فإذا كان شيء من  
ذلك نكرة فإن تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله لأن الثاني قد صار  
في درج الكلام الأول ، فهذا أقبح وأشنع وأما قولهم العشرون الدرهم  
فيستحيل من وجه ثالث وهو أن العدد قد أحكم وبين بقولك عشرون  
فلأنما تحتاج إلى أن يعلم النوع فلأنما درهم وما أشبهه للنوع ، فإن كانت  
العشرون معلومة قلت أخذت العشرين درهما أي التي قد عرفت وليس  
الدرهم بواحد معلوم مقصود اليه ولو كان كذلك كان لا معنى له بعد  
العشرين ، وكذلك كل رجل جاءني فله درهم إنما المعنى كل من جاءني  
من الرجال إذا كانوا واحدا واحدا فله درهم ألا تراك تقول كل اثنين  
جاءني اكرمهما لأنك تريد الذين يميثونك اثنين اثنين ، فلو قلت كل  
الاثنين أو كل الرجل على هذا الاستحال .

فساد هذا بين جدّا ، وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من  
قبل الى حقيقة القياس ولا يمضي على التقليد .





## آثار المبرد

خلف أبو العباس وراءه مؤلفات وافرة العدد في فروع العربية عصفحت حوادث الأيام بكثير منها فلم يصل إلينا سوى أسمائها وحمد الله وشكرا على أن أنفس مؤلفاته لم تمتد إليه يد الضياع أحصى لنا هذه المؤلفات ابن النديم في الفهرست وياقوت في معجم الأدباء ورغم أنها أحصيا كثيرا منها فقد فاتها أسماء بعض المؤلفات لم يقف عليها وقد عثرت على بعض أسماء هذه المؤلفات في قراءاتي وهذا بيانها .

### ١ - الاعتنان :

وموضوعه بيان الأسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق في خزنة الأدب ١ / ٣٠٥ .

والاعتنان معناه المعارضة والمناظرة في الخصومة يقال عن له اذا جادله وعارضه والمِعَن بكسر الميم وفتح العين المعارض ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق ..... الخ .

ونقل منه في ١ / ٣٦١ سبب التهاجي بين جرير وعمر بن لجأ وورد ذكره في الخزنة في ١ / ٤٨١ و ٥٣١ و ٢ / ٣٥٥ .

(٢) الشافي : لم يذكره ابن النديم ولا ياقوت وورد ذكره في شرح

الكافية للرضى قال في ٢ / ١٢٢ .

وذكر المبرد في كتابه الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضمت اللام اليها لتلا يشبه التعريف بالاستفهام .

٣ - الفطن والمحن : وذكره الصولي في أخبار أبي تمام قال / ١٥٨ حدثنا محمد بن يزيد النحوي وكان قد عمل كتابا لطافا فكنت أنتخب منها وأقرأ عليه فقرأت عليه من كتاب سماه كتاب الفطن والمحن قال خرج أبو تمام إلى خالد بن يزيد بن مزيد والي أرمينية فامتدحه فأمر له بعشرة آلاف درهم ونفقة لسفره وأمر أن لا يقيم إن كان عاجزا على الخروج فودعه ومضت أيام فركب خالد ليتصيد فرآه تحت شجرة وقدامه زكرة ( زق للخمر ) فيها نيذ وغلّام بيده طنبور فقال : حبيب ؟ قال : خادمك وعبدك ، قال : ما فعل المال قال :

علّمني جودك السماح فما أبقيت شيئا لديّ من صلتك  
ما مر شهر حتى سمحت به كأن لي قلدة كمقدرتك  
تنفق اليوم بالهبات وفي الـ ساعة ما تجتنيه في سنتك  
فلست أدري من أين تنفق لو لا أن ربّي يمدّ في هبتك  
فأمر له بعشرة آلاف درهم أخرى فأخذها .

(٤) غريب الحديث : ذكره ابن الاثير في مقدمة النهاية ١ / ٦ ومؤلف كشف الظنون ٢ / ٥٦ .

٥ - الاختيار : ذكره في الكامل ٨ / ٢٢٨ قال جذيمة الأبرش الأزدي وكان ملكا وهو الذي قتلته الزباء وهو أوّل من أوقد بالشمع ونصب المجانيق للحرب وله قصص تطول وقد شرحنا ذلك في كتاب الاختيار .

٦ - مسائل الغلط : ذكره بهذا الاسم ابن جني في الخصائص في الأول والثاني وفيه مأخذه عل سيويه وابن النديم ويقاوت ذكرنا لنا كتابا

اسمه الرد على سيبويه ولست أدري أحما كتابان أم كتاب واحد .

وبقي لنا كتابان للمبرد لم يذكرهما ابن النديم ولا ياقوت وهما .

١ - جواب رسائل أحمد بن واثق : سأل أحمد بن واثق المبرد في رسائل عن أي الأسلوبين يفضل أشعر أم النثر فأجابه المبرد عن ذلك وهذه الرسائل مع جوابها محفوظة بمكاتب برلين وميونخ المانية ( بروكلمن ومؤلفو الدائرة ) .

٢ - شرح لامية العرب : شرح فيها قصيدة الشنفرى التي مطلعها

أقيموا بني أمي صدور مطيكم فلاني إلى قوم سواكم لأميل  
وطبع هذا الشرح على هامش كتاب أعجب العجب في شرح لامية  
العرب للزغشري بمطبعة الجوائب ، وتوجد من شرح المبرد نسخة  
مستقلة مخطوطة بمكتبة الجامع الاحمدى نسخت في سنة ١٢٥١ هـ .  
ثم نسجل هنا بقية مؤلفات المبرد التي أثبتها ابن النديم وغيره .

الروضة : خاصة بأشعار المحدثين يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما  
يقول مؤلف تاريخ بغداد ورد ذكرها أيضا في خزانة الأدب ٣ / ٣٣٠ و  
٣ / ٤١٨ .

وفي كتابات الجرجاني نقل منها في ذم بعض الرجال ص ٢٩ .

وذكرها ابن عبد ربه في العقد ٤ / ١٢ قال :

ومثله قول محمد بن يزيد النحوي المعروف بالمبرد في كتابه الروضة  
وأدرك على الحسن بن هانيء قوله .

وما لبكر بن وائل عصم إلا لحمقائها وكاذبها

فزعم أنه أراد بحمقائها هبتة القيسي ولا يقال في الرجل حمقاء  
وإنما أراد دغة العجلية وعجل في بكر وبها يضرب المثل في الحمق وذكر

ابن خلكان في وفيات الأعيان أنه رأى للمبرد في المنام وقص عليه ماقاله مؤلف العقد فوافقه على خطته .

وفي معجم الادباء ٧ / ٩١ .

جعفر بن محمد الموصلي الشافعي وأما كتبه في الأدب فهي كتاب الباهر في أشعار المحدثين عارض به الروضة للمبرد .

الجامع : لم يتمه كما قال ابن النديم وورد ذكره في الخزانة ٤ / ٦٨ .

الاشتقاق . الأنواء والأزمنة . القوافي . الخط . والهجاء المقصور والمملود . المذكر والمؤنث . معاني القرآن ويعرف بالكتاب التام . احتجاج القراء . الرسالة الكاملة . المدخل الى سيبويه . معنى كتاب سيبويه . الرد على سيبويه . الزيادة المتزعة من سيبويه . شرح شواهد كتاب سيبويه . قواعد الشعر . إعراب القرآن . الحث على الادب والصدق نسب قحطان وعدنان . المدخل في النحو . ضرورة الشعر . أدب الجليس . الحروف في معاني القرآن الى طه . صفات الله جل وعلا . الممدوح والمقابع . الرياض المونقة . أسماء الدواهي عند العرب . الإعراب . التعازي . الوشي معنى كتاب الأوسط للأخفش . الناطق . العروض . البلاغة شرح كلام العرب وتخليص الفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها ما اتفقت الفاظه واختلفت معانيه في القرآن . الفاضل والمفضول . العبارة عن أسماء الله تعالى بالحروف . التصريف .

طبقات النحويين البصريين وأخبارهم ( ولو رجعنا الى كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرافي لوجدناه كثير الاعتماد في النقل عن المبرد ويظهر ان هذا النقل كان من كتاب المبرد هذا ) .

ثم نفصل الحديث عن الكتب التي في متناول أيدينا .



ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : طبع بالمطبعة  
السلفية سنة ١٣٥٠ هـ بتصحيح الاستاذ القدير عبد العزيز الميمني  
استاذ الأدب العربي بجامعة عليكرة بالهند .

يبدأ بعد البسملة بقوله هذه حروف ألفناها من كتاب الله عز وجل  
متفقة الالفاظ مختلفة المعاني متقاربة في القول مختلفة في الخبر على ما  
يوجد من كلام العرب لأن من كلامهم اختلاف - اللفظين واختلاف  
المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف  
المعنيين ، فأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك ظننت وحسبت  
وقعدت وجلست وفزع وساعد وأنف ومرسن وأما اتفاق اللفظين  
واختلاف المعنيين فنحو وجدت شيئا إذا أردت وجدان الضالة ووجدت  
على الرجل من الموجلة ووجدت زيدا كريما علمت وكذلك ضربت زيدا  
وضربت مثلا وضربت في الأرض اذا أبعدت ثم يأخذ يذكر استعمالات  
العين ثم يأتي ببعض الألفاظ المتضادة ممثلا لها ثم يقول :

وكل من أثر أن يقول ما يحتل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما  
يقصد له دليلا لأن الكلام وضع للفائدة والبيان. ن ثم يأخذ في ذكر  
آيات مما يسميه العلماء المشاكلة .

ويعود لشرح استعمال بعض الألفاظ باسطا القول فيها مستشهدا لها  
ثم يأخذ في شرح بعض الآيات الكريمة من متشابه القرآن والتوفيق بين  
معانيها ثم ينتقل الى ذكر شواهد لأنواع الحذف من حذف المفعول  
وحذف الجواب وحذف المضاف وحذف الموصوف وغير ذلك مما ذكره في  
المقتضب وينتقل إلى الحديث عن القلب ويسميه بالتحويل ويسوق له  
أمثلة من القرآن والشعر هي مذكورة في الكامل .

### نسب عدنان وقحطان

رسالة صغيرة طبعتها لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤ هـ

تقع في أربع وعشرين صفحة بتصحيح الاستاذ الميمني أيضا بدأ الحديث عن بطون قريش مشيرا الى عظماء رجالها ووظائف بطونها وانتهى من قريش الى غيرها حتى فرغ من قبائل خندف - وقيس ثم تكلم عن قبائل اليمن منها ربيعة بن نزار وبعد أن أنهى الحديث عنها تكلم عن قبائل اليمن منها أيضا بعظماء رجالها ويقول نسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال قحطان ابن الحميتع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه .

وذكر هذا النسب أيضا في الكامل ٤ / ١٩٨ قال :

فالنسب الصحيح في قحطان الرجوع الى اسماعيل وهو الحق



## المقتضب

أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأصدق وثيقة سجلت آراءه واتجاهاته  
ولو تبارى النحويون لكان أفره جواد يقدمه المبرد إلى السباق هو المقتضب  
في نزهة الالبا ومعجم الأدباء المقتضب اكبر مصنفاته أنفسها .  
وفي المعجم ١٨ / ٢٠٠ .

حكى الرماني قال ذكر كتاب الاصول بحضرة ابن السراج فقال  
قائل هو أحسن من المقتضب فقال أبو بكر لا تقل هكذا وأنشد :

ولو قيل مبكاها بكيت صباة      بسعدى شفيت النفس قبل التندم  
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا      بكاهها فقلت الفضل للمتقدم

فهذا أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السراج بتفضيله على أنفس  
مؤلفات أستاذه المبرد فضله على المقتضب ولو كان للمبرد كتاب في  
النحو يفوق المقتضب لفضله عليه في هذا المقام ولقال هو أحسن من  
الشافي او الجامع أو المدخل أو غير ذلك ثم إن المبرد في كتابه الكامل لم  
يجل في النحو إلا على المقتضب وكان يفخم شأنه ويقول قد شرحنا هذا  
على حقيقة الشرح في الكتاب المقتضب فكان لا يجري ذكره في الكامل  
الا مصحوبا بلفظ الكتاب وكأنه بهذا يريد أن يسبغ عليه ما أسبغ على  
كتاب سيويه من شهرته بلفظ الكتاب .

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرمازي المتوفي سنة ٣٨٤ هـ كما في  
معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ وبغية الوعاة ص ٣٤٤ وكشف الظنون ج  
٣١٦ / ٢ .

ولابن درستويه شرح له لم يتم كما في الفهرست ص ٩٤ .

ولسعيد بن سعيد الفارقي المتوفي سنة ٣٩١ هـ - شرح عليه وهو  
محفوظ بمكتبة الاسكوريال بإسبانيا عرف باسم ( تفسير المسائل المشككة في  
أول المقتضب كما في المعجم ج ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ص ٢٥٥  
وكشف الظنون ٣١٦ / ٢ .

وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ نقل منه في حديثه عن البيت .

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا

وهذا البيت في الجزء الثالث من المقتضب في باب كان وأخواتها ( في  
نسختي ٢٥٨ ) .

فكيف يكون شرح سعيد الفارقي مع هذا تعليقا على مشكلات  
أوائل المقتضب وأبو علي الفارسي قد هضم المقتضب حقه وهون أمره  
بقوله نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمألة واحدة وهي  
وقوع اذا جوابا للشرط في قوله تعالى ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت  
أيديهم اذا هم يقتطون ﴾ .

وفي نزهة الألبا وكان السرفي عدم الانتفاع به أن أبا العباس لما  
صنف هذا الكتاب أخذ عنه ابن الراوندي المشهور بالزندقة وفساد  
الاعتقاد وأخذ الناس عن ابن الراوندي وكتبوه منه فكأنه عاد عليه  
شؤمه فلايكاد يتفجع به .

وسأعرض لقيمة المقتضب العلمية مبينا ما له وما عليه وأقدم  
الحديث عن التعريف بالنسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية .

التعريف بها : أخذت هذه النسخة بالتصوير الشمسي عن نسخة خطوطة محفوظة بمكتبة كبرلي زاده بالأستانة مكتوبة بخط مهلهل بن أحد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي في سنة ٣٤٧ هـ وقد كتب على كل جزء من أجزائها بخط العلامة الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي ما نصه .

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره وأصلحت ما فيه وصححته في سنة ٣٤٧ هـ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي .

وكتب على أول الجزء الرابع عارض به ومقابلته نسخة محمد بن عبد الله بركة الشهير بابن ناصر الدين عفا الله عنه سنة أربع وثمانائة .

وعدد صفحات هذه النسخة ١٣٠٢ بقلم النسخ ليست لهذه النسخة خطبة في أولها كما في الكامل بل تبدأ بعد البسملة بقوله .

هذا تفسير وجوه العربية وأعراب الأسماء والأفعال

وتنتهي بباب من الاستثناء وهو هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزاءً بعلم المخاطب وذلك قولك عندي درهم ليس غيره أردت ليس غير ذلك فحذفت وضممت كما ضممت قبل وبعد لأنه غاية .

وليس في هذا الكلام ما يشعر بالانتهاء والفراغ من تأليف الكتاب على عكس ما صنع في الكامل .

ولما كانت لهذه النسخة قيمة علمية فوق قيمتها التاريخية اذ ظفرت بتصحيح النحوي العظيم أبي سعيد السيرافي أرى أن أشير الى بعض أخطاء وقفت عليها وملحوظات اهتديت إليها تشتد الحاجة إليها إن هيا الله للمقتضب من تنبسط يده فيقوم بطبعه ونشره .

١ - في الجزء الثالث في باب المحذوف والمزيد فيه يقول :

وقد مضى القول في هذا مفسرا في موضع الوقف ( في نسختي ٢٨٣ ) والواقع أنه لم يجر للوقف ذكر فيها قدمه ولا فيها سيأتي به فلم يوجد في هذه النسخة حديث عن الوقف .

٢ - في الجزء الرابع في باب المعرفة والنكرة يقول :

ومن المعرفة الاسماء المبهمة وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين ثم لا يذكرهما ( في نسختي ٤٣٧ ) .

٣ - في الجزء الثالث في باب كم يقول :

فإن قلت ما بال المستفهم بها يتصب ما بعدها والتي في معنى رب ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإن في هذا قولين . . . . . ثم لا يذكر القول الثاني ( في نسختي ٢٤٦ ) .

٤ - ختم الجزء الثالث بأبواب ما لا ينصرف فيقول عند بدء حديثه عنه هذا باب ما يجري وما لا يجري وتفصيل أبوابه وشرح معانيه ( نسختي ٣٣٠ ) .

وفي الجزء الثالث في باب الرأ في الإمالة يقول وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف ( نسختي ٢٤٢ و ٢٤٣ ) .

ويقول أيضا في باب ما يعرب من الاسماء وما يبنى قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف ( في نسختي ٢٨٤ ) .

وفي هذا الباب نفسه يقول أيضا قد ذكرنا فيما يجري وما لا يجري وفي الجزء الثاني في باب ما كان في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث يقول وقد مضى القول في ذلك في باب ما لا يجري وما يجري ( في نسختي ١٩٧ ) .

وفي الجزء الرابع بعد أن ذكر أبواب ما لا ينصرف قال ٤٢٣ .

وهذا يشرح في باب ما يجري وما لا يجري .

- ٥ - عقد للتعجب بابا في الجزء الرابع ( في نسختي ٤٠٦ ) .
- ويقول في الجزء الثالث في باب مخارج الأفعال وقد مضى تفسيره في بابيه وهوفعل صحيح ( في نسختي ٢٩١ ) .
- ٦ - عقد للظروف زمانها ومكانها بابا في الجزء الرابع ( في نسختي ٤٥٣ ) .
- ويقول في الجزء الثاني في باب ما يصغر من الأماكن ( نسختي ١٩٨ ) .
- وقد بينت لك في باب الظروف ويقول أيضا وقد مضى تفسير هذا في بابيه .
- ٧ - تحدث عن المعرفة والنكرة في باب في الجزء الرابع ( نسختي ٤٣٧ ) .
- ويقول في الجزء الثاني في باب من وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة ( نسختي ٢١٢ ) .
- ويقول في الجزء الثاني أيضا في باب الأسماء واختلاف مخارجها وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة ( نسختي ٢٩٠ ) .
- ٨ - عقد للداء بابيه واستوفى فيه علله وأحكامه في الجزء الرابع ( نسختي ٤١٦ ) .
- ويقول في الثالث في باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى فقد مضت العلة فيه في موضعها ( نسختي ٢٨٧ ) .
- ٩ - عقد للتنازع بابا شرحه فيه في الجزء الرابع ( نسختي ٣٧٦ ) .
- ولما تكلم في الثالث عن الاخبار عن البدل قال عن التنازع وقد مضى تفسير هذا في بابيه ( نسختي ٢٦٢ ) .

١٠ - عقد لما النافية بابا في الجزء الرابع ف ( نسختي ٤١٢ ) .

وفي الجزء الثالث في باب مخارج الأفعال يقول وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها ( نسختي ٢٩١ ) .

وفي النسخة اضطراب قد يكون مبعثه ومصدره التصوير أو التجليد :

١ - تخلل حديث التصغير في الجزء الثاني صفحة من القسم ( نسختي ٢٠٢ ) .

كما تخلل حديث القسم في الجزء الثاني أيضا صفحة من حديث التصغير ( نسختي ٢١٩ ) .

ولو وضعت كل صفحة مكان الاخرى لاستقام الكلام ورفع هذا الاضطراب .

٢ - في الجزء الأول باب من مسائل الفاعل والمفعول به والحديث عن البذل وأقسامه ثم ينتقل إلى الحديث عن القلب البيكاني فجأة في قسى ونحوه دون أن يستوفي اقسام البذل ( نسختي ٤ ) .

ونجد في الجزء الرابع باب ما كان لفظه مقلوبا والحديث عن بدل الغلط بعد ذكر قسى ووزنه ثم انتقال الى مسائل من الفاعل والمفعول به ( نسختي ٣٦٨ ) .

ولو ضم كل حديث الى مشابهه لكان في ذلك تقويم الكلام ورفع ذلك الاضطراب .

٣ - في الجزء الأول من باب المضممر المتصل ف ( نسختي ١٠٥ ) .

تخلله حديث عن صرف ما لا ينصرف والعكس وكان هذا الكلام ذكر في باب قبله استطرادا ( نسختي ٥٤ ) .

ثم اعيد في باب ( نسختي ٣٤٥ ) .



٤ - في الجزء الرابع بعد أن ذكر الخلاف في تابع المنادى المنسوق  
المحل بال ( نسختي ٤١٩ ) .

يتنقل بغتة الى الحديث عن تابع المنادى ويقول وقرأ الأعرج ( يا  
جبال أوبى معه والطير ) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمرو يونس والجرمي  
فيختارون النصب وهي قراءة العامة ، ثم يقول .

وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا في غير النداء لأنها في النداء  
معارف . . . . . وذلك قوله في لجة أمسك فلانا عن قل / ٤٢٠ .

وقد تحدث بعد هذا في باب الاسمين اللذين لفظها واحد . . . .  
فقال .

واعلم أن للنداء أسماء يختص بها . . . . . الخ / ٤٣٤ فيظهر أن  
الحديث السابق كان مقدما من تأخير .

٥ - في الجزء الأول من باب مصطفىين ( نسختي ١٠٤ ) يتنقل  
الحديث فجأة الى الحديث عن نون التوكيد .

وبابها والحديث عنها في الجزء الثاني ( نسختي ٢٣١ ) فهذا أيضا  
مقدم من تأخير .

ومن غريب المصادفات . أنني وقفت على اضطراب في نسخة كتاب  
الحجة لأبي علي الفارسي وهي نسخة بالتصوير الشمسي محفوظة بمكتبة  
جامعة فؤاد الأول ومصدر هذا الاضطراب هو التصوير يبقين نظام  
تصوير هذه النسخة يخالف تصوير المقتضب فقد صورت في كل صفحة  
منها صفحتان من الأصل ونرى في ٣ القسم الأول ص ١٣٥ عند  
الحديث عن هذه الآية .الكريمة ﴿ ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم  
فيها معاش ﴾ .

نرى صفحة صورت فيها صفحتان وليس بينهما ارتباط بل إحداهما  
مقدمة ومصورة في غير موضعها .

## المقتضب ماله وما عليه

يمتاز المقتضب بوضوح العبارة وقد يكون مرجع هذا الى أن المبرد نظر في الأدب والأدب صقال تحتك به العقول فيزول صدوها وتعلق به الألسنة فتعذب أسلاتها وتعرض له الطباع فتلين جوانبها وترق حواشها . كما يمتاز بكثرة التطبيق فقد عقب كثيرا من الأبواب بمسائل تطبيقية أطال فيها وأكثر منها .

في الجزء الثاني ذكر مسائل تطبيقية على حتى فاء السببية . أي . من .

وفي الجزء الثالث ذكر مسائل تطبيقية على إدخال الموصول على الموصول .

وفصل الإخبار بالذي والألف واللام ويعقد له أبوابا متنوعة من مسائله وهي :

باب الإخبار في الفعل المتعدي لاثنتين ولا يستغني أحدهما عن الآخر .

باب الإخبار في الأفعال الناقصة .

باب الإخبار عن الظروف والمصادر .

باب الإخبار عما يتعدى الى ثلاثة .

باب الإخبار في البدل .

وفي الجزء الرابع الإخبار عن الظروف ومسائل على أعمال المصدر ونائب الفاعل وباب كان وإن وكان وباب الفاعل والتعجب وما ومسائل لتعدد الحال والنعت ومسائل لا في العطف .

كما يمتاز بوفرة التعليل والتحليل ولكي يكون القاريء على ثقة من هذا يجدر بي أن أذكر مسائل من كتاب سيبويه ومقاله المبرد في المقتضب عن هذه المسائل حتى نطمئن الى أن المبرد في كتابه كان يعرض لبعض المسائل بشرح واسع ويبان مستفيض .

١ - يذكر سيبويه في كتابه أن الفاعل مرفوع ونائبه كذلك وأن المفعول منصوب ويتولى المبرد بيان علة رفع الفاعل ونصب المفعول ثم يبين لم يختص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب كما يبين وجه رفع الفاعل في النفي نحو لم يقم زيد وفي الاستفهام وفي نحو سيقوم زيد ويبين وجه رفع نائب الفاعل وكيف خالف أصله وهو النصب .

قال سيبويه في كتابه ١ / ١٤ .

هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر .

فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل وقال

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول

وذلك قولك ضرب عبد الله زيدا فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب .

وفي المقتضب ص ٢ هذا باب الفاعل .

وهو رفع وذلك قولك قام عبد الله وجلس زيد وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد والمفعول به نصب اذا ذكرت من فعل به وذلك لأنه تعدى اليه فعل الفاعل وإنما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا

يعرف الفاعل من المفعول به مع العلة التي ذكرت لك فإن قال قائل أنت إذا قلت قام زيد فليس ها هنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل فإن الجواب في ذلك أن يقال له لما وجب أن يكون الفاعل رفعا في الموضع الذي لا لبس فيه العلة التي ذكرنا ولما استذكره من العلل في مواضعها فرأيت مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعا وحده وأن المفعول الذي لم تعهده مرفوعا وكذلك إذا قلت لم يقم زيد ولم ينطلق عبد الله وسيقوم أخوك .

فإن قال قائل إنما رفعت زيدا أولا لأنه فاعل فاذا قلت لم يقم فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته قيل له إن النفي إنما يكون على جهة ما كان موجبا وإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه ان يكون فاعلا فكذلك إذا قلت لم يضرب عبد الله زيدا علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول الا ترى أن القائل إذا قال زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول ما زيد في الدار فتورد كلامه ثم تنفيه ومع هذا فإن قولك يضرب زيد يضرب هي الرافعة فإذا قلت لم يضرب زيد فيضرب التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبل ولم إنما عملت في يضرب ولم تعمل في زيد وإنما وجب العمل بالفعل فهذا كقولك سيضرب زيد إذا أخبرت وكاستفهامك إذا قلت أضرب زيد إنما استفهمت فجئت بالالة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل ولكنك إنما سألت عنه هل يكون فاعلا وأخبرت أنه سيكون فاعلا فللفاعل في كل هذا لفظ واحد يعرف به حيث وقع وكذلك المفعول والمجرور وجميع الكلام في حال إيجابه ونفيه .

٢ - في تمييز العدد المركب نجد سبويه يعرض لأحكامه دون أن يعللها .

على حين نجد صاحب المقتضب يعرض لها مع تحليل وتعليل فبعد أن ذكر بناءها بين وجه مخالفة عشر في التركيب لحالها في الافراد ووجه

نصب تمييز العدد المركب ولم امتنع ان يكون مضافا ووجه كونه مفردا وامتناع أن يكون جمعا .

يعرض أبو العباس لكل هذا بتفصيل واف وشرح مستفيض .

قال سيويه ٢ / ١٧١ .

فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا قلت أحد عشر كأنك قلت احد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جعلنا اسما واحدا ضموا أحد الى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفردا حين قلت له أحد وعشرون علما وجاء الآخر على غير بنائه حين كان مفردا والعدد لم يجاوز عشرة .

وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت إحدى عشرة بلفظة بتي تميم كأنما قلت إحدى بقة وبلغت أهل الحجاز إحدى عشرة كأنما قلت إحدى ثمرة وهما حرفان جعلنا اسماً واحداً ضموا إحدى إلى عشرة ولم يغيروا إحدى عن حالها منفردة حين قلت له إحدى وعشرون سنة فإن زاد المذكر واحد على أحد عشر قلت له اثنا عشر وإن له اثني عشر لم تغير الاثنين عن حالهما إذا ثبت الواحد غير أنك حذفته النون لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب وليس كخمسة عشر . . .

وإذا زاد المؤنث واحدا على إحدى عشرة قلت له ثنا عشرة واثنا عشرة وإن له ثني عشرة واثني عشرة وبلغت أهل الحجاز عشرة ولم تغير الثنتين عن حالهما حين ثبتت الواحدة الا ان النون ذهبت هنا كما ذهبت في الاثنين لأن قصة المذكر والمؤنث سواء وبقي الحرف الذي بعد إحدى واثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر كما فعل ذلك بالمذكر ، وقد يكون اللفظ له بناء في حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة قالوا في الاق اقفي وفي زينة زباني فنحو هذا كثير في الإضافة .

وإذا زاد العدد واحدا على اثني عشر فإن الحرف الأول لا يتغير  
بنائه عن حاله وبنائه حيث لم تجاوز العدة ثلاثة والآخر بمنزلة حيث  
كان بعد أحد واثني وذلك قولك له ثلاثة عشر عبدا وكذلك ما بين هذا العدد إلى  
تسعة عشر ، وإذا زاد العدد واحدا فوق ثني عشرة فالحرف الأول بمنزلة  
حيث لم تجاوز العدة ثلاثا والآخر بمنزلة حيث كان بعد إحدى واثنتين  
وذلك قولك ثلاث عشرة جارية وعشرة بلغة أهل الحجاز ، وكذلك ما  
بين هذه العدة إلى تسع عشرة ففرقوا ما بين التأنيث والتذكير في جميع ما  
ذكرنا من هذا الباب .

### وفي المقتضب ١٦٣ .

فإذا خرجت عن العقد الأول ضمنت إليه اسما مما كان في أصل  
العدد إلى أن تسعه وذلك قولك عندي أحد عشر رجلا وخمسة عشر  
رجلا بنيت أحد مع عشر وغير اللفظ للبناء وذلك أنك جعلتها اسما  
واحدا وكان الأصل أحدا وعشرة وخمسة وعشرة فلما كان أصل العدد أن  
يكون اسما واحدا يدل على جميع نحو ثلاثة وأربعة وخمسة بنوا هذين  
الاسمين فجعلوهما اسما واحدا وألزموهما الفتح لأنه أخف الحركات كما  
قالوا هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة يا فتى والقوم فيها شجر بفر .

فإن قال قائل فهلا أعربوه كما قالوا حضرموت ويعلبك وما أشبههما  
قيل إن حضرموت بنوا الاسمين فجعلوا اسما واحدا كما فعلوا بما فيه هاء  
التأنيث وجعلوا ذلك علما ولم يكن له حد صرف عنه والعدد الذي  
ذكرت في أحد عشر ونحوه كأن له حد صرف عنه كما ذكرت لك فلما  
عدل عن وجهه عدل عن الإعراب ، وأما اثنا عشر فليست هذه سبيله  
لأنه مما فيه دليل الإعراب تقول جاءني اثنا عشر ورأيت اثني عشر فلما  
كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجوز أن يجعل مع غيره اسما  
واحدا ، ولا تجدد ذلك في بناء حضرموت ولا في شيء مما ذكرت لك من  
لقيته كفة كفة ونحوه ولكنهم جعلوا عشر بمنزلة النون من اثنين إلا أن لها

المعنى الذي أبانت عنه من العدد . . . .

فأما تغييرهم عشرا عن قولك عشرة فلأنما ذلك لضرفها عن وجهها  
ولكنك أثبت الهاءات للمذكر كما كنت مثبتا في ثلاثة أو أربعة - فتقول  
ثلاثة عشر رجلا وأربعة عشر رجلا وخمسة عشر إنساناً ولم تثبت في عشر  
هاء وهي للمذكر لأنك قد أثبت الهاء في الاسم الأول وهما اسم واحد  
فلا تدخل تأنيثا على تأنيث كما لا تقول حمراء ولا صفراء فأما الاسم  
المنصوب الذي يبين به العدد فنحن ذاكره في موضعه .

فإذا أردت المؤنث أثبت الهاء في آخر الاسم لأن عشرا مذكر في هذا  
الموضع فأنشئه لما قصدت الى مؤنث فقلت ثلاث عشرة امرأة وخمس  
عشرة جارية لأنك بنيت بناء على حلة كما فعلت ذلك بالمذكر فسلمت  
الأسماء الأولى كما سلمت أسماء المذكر وأثبت الهاء في آخره وبنيت العشرة  
على غير بنائها في قولك عشر نسوة فقلت إحدى عشرة واثنا عشرة وإن  
شئت قلت عشرة على غير منهاج عشر ولكنك أسكنت عشرة كما تسكن  
فخذنا فتقول فخذ وعلم فتقول علم، وتنصب الاسم الذي تبين به  
العدد كما فعلت ذلك في المذكر .

فإن قال قائل فما بالك قلت إحدى عشرة وإحدى مؤنثة وعشرة فيها  
هاء التأنيث وكذلك اثنا عشرة .

فالجواب في ذلك أن تأنيث إحدى بالآلف وليس بالتأنيث الذي على  
جهة التذكير نحو قائم وقائمة وجميل وجميلة فهما اسمان كانا باثنين فوصلا  
ولكل واحد منهما لفظ من التأنيث سوى لفظ الآخر ولو كان على لفظه لم  
يُجز فأما اثنان واثنتان فأنما انت اثنان على اثنتين ولكنه تأنيث لا يفرد له  
واحد فالتاء فيه ثابتة وإن كان أصلها أن تكون عما وقفه بالهاء ألا ترى  
أنهم قالوا ذروا لأنه لا يفرد له واحد ولو كان مما يفرد له واحد لم يكن  
إلا مذكران ، وكقوله : عقلته بشنيتين ( ولو كان يفرد منه الواحد لم يكن

إلا بشائين فأما نصب الاسم الذي بعد خمسة عشر وأحد عشر ويعد إحدى عشرة إلى سبع عشرة فلأنه عدد فيه نية التثنية ولكنه لا ينصرف كما تقول هؤلاء ضوارب زيدا غدا إذا أردت التثنية ولو لم يجوز أن يكون هذا - مضافا لأن الإضافة إنما تكون لما وقع فيه أقل العدد وذلك ما بين الثلاثة إلى العشرة ، فإذا خرجت عن ذلك، خرجت إلى ما تحتاج إلى تبين نوعه فإن كان منونا انتصب ما بعده من ذكر النوع وإن كان غير منون أضيف إلى الواحد المفرد الذي يدل على النوع .

فإن قال قائل فهلا كان هذا مما تجري عليه الإضافة كما تقول مائة درهم وألف درهم قيل له لما كان هذا اسمين ضم أحدهما إلى الآخر ولم يكن في الأسماء التي هي من اسمين ضم أحدهما إلى الآخر إضافة كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتثنيته .

فإن قال قائل فأنت تقول حضرموت زيد إذا سميت رجلا حضر موت ثم أضفته كما تقول هذا زيد عمرو ، قيل إن إضافته له ليست لازمة وإنما يكون إذا نكرته ثم عرفته بما تضيفه إليه وخمسة عشر عدد مبهم لازم له التفسير فكانت تكون الإضافة لازمة فيكون كان أصله ثلاثة أسماء قد جعلت اسما واحدا ومثل هذا لا يوجد .

فإن قال فهلا جعل ما تين به النوع جمعا فتقول خمسة عشر رجلا كما تقول زيد أفره الناس عبدا وأفره الناس عبيدا قيل الفصل بينهما أنك إذا قلت زيد أفره الناس عبدا جاز أن تكون تعنى عبدا واحدا وأن تكون تعنى جماعة فإذا قلت عبيدا بينت الجماعة وأنت إذا قلت خمسة عشر ونحوه فقد بينت العدد فلم تحتاج إلى النوع فجئت بواحد منكر يدل على جنسه لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة .

٣ - تمييز العقود سوى مائة وألف مفرد منكر منصوب ولا يضاف ، هكذا يذكر سيويه ، ونجد في المقتضب شرحا وتعليلا وتحليلا يذكر أن عشرين ونحوه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ويبين وجه كسر العين منه



وكيف لم شتق من لفظ الاثنين كسائر العقود ويعرج على مخالفته لسائر العقود مفصلا القول في ذلك ويبين لم امتنع بناء النيف مع العقود وكيف امتنعت إضافته لتمييزه مع جواز ذلك في مائة ألف .

ويبين في موضع آخر لم كان تمييزه مفردا منكرا منصوبا قال سيويه . ١٠٦ / ١ .

فاذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد ويجري ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للثنية ويكون حرف الإعراب الواو والياء ويعدهما النون وذلك قولك عشرون درهما ، فان أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجري مجرى الاسم الذي كان للثنية وذلك قولك ثلاثون عبدا وكذلك إلى أن تسعه وتكون النون لازمة له كما كان ترك التنوين لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الاسماء والزموها وجها واحدا لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ولا التي شبهت بها فلم تقو تلك القوة ولم يميز حين جاوزت أدنى العقود فيها تنوين به من أي صنف العدد الا أن يكون لفظه واحدا ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى التسعين فيها يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد .

فإذا بلغت العقد الذي يليه تركت التنوين والنون وأصفت وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحدا كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل فيه الألف واللام لأن الأول يكون فيه معرفة ولا يكون النون به معرفة وذلك قولك مائة درهم ومائة الدرهم وكذلك إن ضاعفته قلت مائتا درهم ومائتا الدينار وكذلك العقد الذي بعده واحدا كان أو مثنى وذلك قولك ألف درهم وألفا درهم ويراجع . ١٠٤ / ١ .

وفي المقتضب ١٦٥ .

فإذا ثبت أدنى العقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل أنك قد

خرجت عنه إلى تضعيفه والدليل على ذلك مايلحقه من الزيادة وهي .  
الواو والنون في الرفع والياء والنون في الخفض والنصب ويجري مجرى  
مسلمين وذلك قولك عندي عشرون رجلا وعشرون جارية فيستوي فيه  
المذكر والمؤنث لأنه مشتق مبهم وليس من العدد الذي هو أصل والأصل  
ما بين الواحد الى العشرة فكل عدد فمن هذا مشتق في لفظ أو معنى  
فاما قولهم عشرون ولم يفتحوا العشر العين . فقد قيل فيه أقاويل . . . . .  
ثم يتوسط في شرح هذه الأقاويل ويقول .

وأما قولنا إنه على خلاف العقود فانما هو لأنك اشتقت - للثلاثين  
من الثلاثة لأنها ثلاثة عقود وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما  
بعده الى التسعين فكان الواجب اذا اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن  
تشتق للعشرين من الاثنين، فإن قال قائل فهلا فعلوا ذلك فالجواب أن  
الاثنين مما إعرابه في وسطه فلو فعل به ما فعل بالثلاثة حيث صيرت الى  
الثلاثين لبطل معناه وصير الى الأفراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه  
كالضرورة ، فاذا زدت على العشرين واحدا فما فوقه الى العقد الثاني أو  
واحدة فما فوقها قلت في المذكر أحد وعشرون رجلا واثنان وعشرون رجلا  
كما كنت قاتلا قبل ان تصله بالعشرين .

فإذا قال قائل فهلا بني الاحد مع العشرين وما بعد الاحد من  
الأعداد كما فعل ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسما واحدا كما  
كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الاسماء كحضر موت ويعليك  
لا تجد اسمين جملا اسما واحدا مما أحدهما إعرابه كاعراب  
مسلمين . . . . .

فإذا صرت إلى العقد الذي بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من  
العدد كحال عشرين وكذلك إعرابه الا ان اشتقاقه من الثلاثة لأنه

لثلاث أدنى العقود وكذلك لما بعده الى التسعين فاذا صرت الى العقد الذي بعدها كان له اسم خارج من هذه الاسماء لأن محله محل الثلاثين مما قبلها والأربعين مما قبلها ونحو ذلك ولم يشتق له من العشرة اسم لثلاثا يلتبس بالعشرين ولأن العقد حقّه أن يكون فيما فرط من الاعداد خارجا من اسم قبله وأصغته لما بعده معرفة كان أو نكرة كما كنت فاعلا ذلك بالعقد الأول وذلك قولك مائة درهم ومائة الدرهم التي قد عرفت ولم يجوز أن تقول عشرون الدرهم لأن درهما بعد عشرين تمييز منفصل من العشرين والمائة مضافة والمضاف يكون معرفة بما يضاف اليه .

فإذا أردت تعريف عشرين وما كان مثلها قلت لعشرون رجلا والثلاثون جارية كما تقول الضاريون زيدا لأن ما بعد التنوين منفصل مما قبله والمائة اسم ليس التنوين له لازما لأن حال التنوين ليست حال النون لأنك تقف على النون ولا تقف على التنوين ولأن النون تثبت مع الالف واللام ولا يثبت التنوين معها تقول المسلمون والصالحون ولا تقول المسلم والصالح فتقف على التنوين فكانت مائة في بابها كثلاثة في بابها إلا أن الذي تضاف اليه مائة واحد في معنى جمع والذي يضاف اليه ثلاثة وما أشبهها جمع تقول ثلاثة دراهم ومائة درهم والفصل بينهما ما يقع في الثلاثة الى العشرة من أدنى العدد وأن المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة تقول مائة درهم ومائة جارية كما كان ذلك في العشرين ونحوها ولم يكن هذا في خمسة عشر وخمس عشرة لأنها مجموعان مما كان واقعا لأدنى العدد .

ويقول في صفحة ٢٣٦ .

قولك عندي عشرون درهما وثلاثون ثوبا لما قلت عندي عشرون - وثلاثون ذكرت عددا مبهما يقع على كل معدود فلما قلت درهما عرفت الشيء الذي قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدل على سائره ولم يجوز أن

تذكر جمعا لأن الذي قبله قد تبين أنه جمع وأنه مقدار منه معلوم .

ولم يجوز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه وأما النصب فإنما كان فيه لأن النون منعت الإضافة كما تمنعها إذا قلت هؤلاء ضاربون زيداً ولولا النون لأضفت فقلت هؤلاء - ضاربو زيد كما تقول هذه عشرو زيد.....

إذا قلت هل يجوز عندي عشرو رجل فإن ذلك غير جائز لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت عشرو زيد فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين ولم يكن إلى النصب سبيل لأنه في باب الإضافة .....

تطنى على تأليف المقتضب الطريقة الاستطارية وذكر المسائل بالمناسبة ، وشيوع هذه الطريقة في الكتاب تجعل الناظر فيه يشعر بها في كل موطن وقد يعترف بهذا كما قال ص ٥٦ وهذا شيء ليس من هذا الباب ولكن لما ذكر وصفنا حاله ثم نعود إلى القول في مسائل الباب .

واستبغ هذا أن وقع في الكتاب تكرار كما وقع فيه تكرار لم يجزه الاستطراد وقد يكون مبعث تكرير المسألة في كتب السابقين أن مدارستهم لكتبهم كانت على فترات وفي أزمنة مختلفة فيضطر القائل أن يعيد ما قاله سابقاً ليربط حديثه ويتصل كلامه .

والتكرير إذا لم يجاوز الحد فهو مقبول أما ما جاوز الحد منه فهو من قبيل الحديث المعاد ما أسرع ما تمليه النفس .

وصاحبنا المبرد قد جاوز الحد في بعض المسائل حتى لقد بلغ به الأمر أن ذكر بعض المسائل في سبعة مواضع من كتابه مع وحدة الصياغة في كل موضع وكان الأجدر به أن يحمل على ما سبق ذكره له ولا سيما

وقد سمي كتابه المقتضب وما كان أحوج الفراغ الذي شغله بالتكرير إلى أن يشغله بغيره من المسائل التي لم يعرض لها وخلا منها كتابه .

ونذكر أنواع المسائل التي كررت في كتابه ونكتفي ببعض منها

#### تكرير جره الاستطراد :

١ - في باب الأسماء التي وقعت على حرفين في الجزء الأول يجره - الحديث عن إبن إلى الحديث عن همزة الوصل ومواضعها ( نسختي ٩٠ ) ثم يعيد حديث همزة الوصل في الجزء الثاني ( ١٣٧ ) .

٢ - في الجزء الثالث عقد باب لما يسمى به من الأفعال وما كان على وزنها وبين حكمه في منع الصرف وتكلم على حكم الفعل المبني للمجهول ( نسختي ٣٣١ ) ثم عقد بابا لما كان على فعل أعاد فيه ما ذكره في الباب السابق ( نسختي ٣٣٤ ) .

٣ - في الجزء الثالث أفرد باب للجمع المزيد فيه وغير المزيد تكلم فيه عن صيغة متهى الجموع ومنعها من الصرف ثم تكلم عن أفعال وفُعل وفعل وفعلان وفعلان وحكمها في منع الصرف معرفة ونكرة ( نسختي ٣٣٦ ) وبعد ذلك بقليل عقد بابا عنوانه بقوله ( هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكراً بأسماء الجمع ) قال في أوله قد تقدم قولنا في جمع التفسير أنه بمنزلة الواحد بمنع من الصرف ما يمنع الواحد . . . . ثم تكلم عن التسمية بأنثاء وبأكلب ونحوه وبغلمان وقضبان فأعاد ما ذكره في الباب السابق رغم اعترافه بتقدم حديثه .

٤ - في الجزء الأول في باب عدد ما يكون عليه الكلم عندما ذكر ما كان على حرف من الضمائر ذكر هاء الغائب ثم جره الاستطراد الى الحديث عن حرف الإشباع الذي يلحق الهاء وفصل القول فيه ( نسختي ١١ و ١٢ ) وفي نهاية الجزء الأول ( نسختي ١٠٦ ) يعقد بابا لحرف الإشباع يعيد فيه ما قلناه .

تكرير لم يحره الاستطراد :

١ - عقد لعلم الجنس بابين في الجزء الرابع عنوان للباب الأول بقوله هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بوحدة / ٣٦٧ .

٢ - وعنوان للباب الثاني بقوله هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس / ٤٥٠ ولم يرد في الباب الثاني عن الأول شيئاً يذكر سوى تغييره لبعض الألفاظ .

عقد للمصدر المؤكد بابين الأول في الجزء الثالث عنوانه بقوله هذا باب ما يكون من المصادر تأكيداً / ٣٠٥ .

والثاني بعده بقليل عنوانه بقوله هذا باب ما يقع من المصادر تأكيداً / ٣١٥ وليس بينهما أي اختلاف .

٣ - تكلم عن من وما واستعمالاتها وشواهدهما في هذه الصفحات من نسختي ١٢ - ١٦ - ١٢٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٤١٠ - ٤٢٨ .

٤ - جرى ذكر كينونة والاستدلال على أنها يقلولها في الأصل وتخفيف نحو سيد وهين ووزنه وأن المعتل يختص بالبناء لا يكون في الصحيح فيما يأتي ٤٧ - ٨٨ - ١٥١ - ١٨٢ - ٢٧٣ .

٥ - ذكر حكم اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل فيما يأتي ٣ - ٦٣ - ١٠٠ - ١٣٨ - ١٤٠ - ٢١٨ - .

٦ - وزن دم ويند والاستدلال على ذلك جرى في ٩٢ - ١٨٨ - ٢٧٨ - ٢٨٤ .

٧ - تصغير نحو جدول وعجوز ٤٤ - ١٩٠ - ٢١٧ .

٨ - الكلام على رويك والاستدلال على حرفية الكاف اللاحقة لها في ١٢ - ٢٩٧ - ٣١٩ .

٩ - تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي في ١٥٩ - ٢٢١ - ٣٤٣ .

١٠ - تثنية المملود في ٢٣٩ - ٢٥٣ - ٣٥٦ .

١١ - لا يجبر بالزمان عن الجثة وعلة ذلك مفصلة في ٣٩٣ - ٤٠٦ - ٤٥٤ .

١٢ - تقديم الحال على عاملها ١٢٩ - ٤٠٥ - ٤٤٥ .

١٣ - حذف عائد الموصول المنصوب ٢٦٤ - ٣٧١ .

١٤ - لام الجر تفتح مع الضمير وتكسر مع الضاهر وسبب ذلك ١٠١ - ٤٢٤ - ١٢ .

١٥ - جواب الطلب وما جازمه بتفصيل ١٣٥ - ١٥٤ .

١٦ - التسمية بالثنى وجمع المذكر وإعرابها بتعليل واسع ٣٣٧ - ٣٦٤ .

١٧ - وقوع المصدر حالا وتأويله ٣٠٦ - ٣١٦ - ٤٤٨ .

كما ضمن المبرد المقتضب كثيرا من مسائل كتاب سيبويه وقد انتهب بعضا من تعليقاته وإن كان ظهر في صياغة بعضها أثر من أسلوب المبرد وكان يجعل به أن يشير إلى سبق سيبويه بهذه التعليقات ونذكر طرفا منها .

١ - مشابة المضارع للإسم في المعنى وفي دخول لام الابتداء عليه وفي احتماله للحال والاستقبال وتعيينه للأستقبال بأداة كما يتعرف الاسم بأداة سبق به سيبويه فقال ١ / ٣ .

وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه

هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام . وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذاك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة ، ويبين لك انها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يميز ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى ومترى ذلك أيضا في موضعه ولدخول اللام قال الله تعالى ﴿ وان ربك ليحكم بينهم ﴾ أي لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة .

وفي المقتضب / ١١٠ .

وإنما قيل لها مضارعة لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى تقول زيد يقوم وزيد قائم فيكون المعنى فيها واحدا كما قال عز وجل ﴿ وان ربك ليحكم بينهم ﴾ أي لحاكم وتقول زيد يأكل فيصلح أن يكون في حال أكل وان يأكل فيما يستقبل كما تقول زيد آكل أي في حال أكل وزيد آكل غدا وتلحقها الزوائد لمعنى كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف وذلك قولك سيفعل وسوف يفعل وتلحقها اللام في إن زيدا ليفعل في معنى لفاعل .

٢ - بناء الماضي على الفتح لمشابهة المضارع في وقوعه نعنا وجزاء كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن .

قال سيبويه ١ / ٤ .

ولم يسكنوا آخر فَعَلَ لأن فيها بعض ما في المضارعة تقول هذا رجل ضربنا نصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب وتقول إن فعل فعلت فيكون في معنى إن يفعل أفعل فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إن وقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير



المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون من عل فيجرونه .

وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك ابدأ بهذا أول ويا حكم .

والوقف قولهم اضربه في الأمر ولم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موضع المضارعة فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من المتمكنة .  
وفي المقتضب / ١١٠ .

وكان حق كل مبنى أن يسكن آخره فحرك آخر هذا المضارعة المعربة وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها تقول جاءني رجل ضربنا كما تقول هذا رجل يضربنا وضاربنا وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك إن فعلت فعلت المعنى إن تفعل أفعل فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما مضارع المتمكن ولا ما جعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من الأسماء من عل يا فتى لم يسكنوا اللام لأنه في النكرة من عل يا فتى .

والمتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن قولهم ابدأ بهذا أول ويا حكم .

وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن لأنها لا تقع موقع المضارع ولا ينعت بها فلذلك سكن آخرها .

٣ - تكسر لام الجر مع الظاهر وتفتح مع المضمحل .

قال سيويه ١ / ٣٨٩ .

هذا باب ما ترده علامة الإضممار إلى أصله فمن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال وله مال ففتح اللام وذلك لأن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال إن هذا لفلان ولهذا أفضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمرُوا لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا

الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجبر ألا تراهم قالوا يا لبيكر حين نادوه  
لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل ها هنا .

وفي المقتضب ٤٢٤ .

وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس لأنك لو قلت إنك لهذا  
وأنت تريد لهذا لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد  
وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع إن هذا  
لزيد أن هذا لزيد لم يدر السامع أتريد أن هذا زيد أم هذا له فذلك  
كسرت اللام .

فأما في المكنى فهي على أصلها تقول إن هذا لك فان أردت لام  
التوكيد قلت إن هذا لأنك لأن الاسم الذي وضع للرفع ليس في لفظ  
الاسم الذي وضع للخفض وقدم ذلك أيضا في / ١٠١ .



## الكامل

يرشدنا إلى أن الكامل لم يكن عما ألفه أبو العباس في سن الشبيبة أنه قص فيه حوادث وقعت وهو في حدود الأربعين .

فقد جاء في الكامل ٨ / ٢٥٤ رثاء يزيد المهلبى للمتوكل وكان قتله في شوال سنة ٢٤٧ هـ .

وما تتقف به المبرد من الثقافات الأدبية واللغوية والنحوية أوحى إليه بتأليف الكامل فاملأه لتلاميذه جامعا لكثير من مسائلها مسجلا ما نحىش به نفسه وما وقع عليه اختياره من شعر ونثر وما يتصل به من رواية الاخبار .

ومفصحا عن بعض آرائه النحوية التي انفرد بها أو استجادهها من أقوال النحاة وبالجمله فهو صورة صادقة لما انطبع في نفسه من معارف .

وشهرة الكامل تغنينا عن التعريف به وبيان ما اشتمل عليه وطريقته في التأليف ونكتفي بأن نشير إلى ما كان له من الأثر في إنتاج العلماء فقد كتب له أن يذيع ويتشرف شرق وغرب وكان له الأثر المحمود .

في معجم الأدباء ١٨ / ١٠٢ .

ألف محمد بن جعفر الهمداني المراغي كتابا سماه النهجة على مثال الكامل .

وأبو علي القالي كان متأثرا بالكامل في تأليفه أماليه مع غلبة الناحية اللغوية عليه ورغبته في الغريب ويقابل هذا قصوره في الناحية النحوية .

قال أبو محمد بن حزم كتاب نواذر أبي علي مبار لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحوا وخبرافان كتاب أبي علي أكثر لغة وشعرا .

ولم تقتصر شهرة الكامل في القديم بين الأندلسيين والمشرقين بل ظل محافظا بهذه الشهرة في العصر الحديث وزادت عناية العلماء والأدباء به .

فقد طبع بألمانيا بمدينة ليسك سنة ١٨٦٤ م مع مقدمة له بالإنجليزية وتعليقات مفيدة وهذه الطبعة مصحوبة بفهارس متنوعة غاية في الجودة والإتقان وهذه أنواعها .

فهرس بالقوافي - أساء البلاد والمدائن والجيال والأنهار وغير ذلك - أساء الأمم والقبايل والأرهاب والملل وغير ذلك أسماء الرجال والنساء والأفراس والجمال وغير ذلك - الألفاظ المفسرة - الاصطلاحات النحوية - الأمثال السائرة - أيام العرب وتواريخها .

كما ترجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م وطبع بمصر طبعات مختلفة .  
وقد تلقاه العلماء قديما وحديثا بقبول حسن وأقبلوا على دراسته ونقده .

١ - شرح الكامل لأبي الوليد الوقشي : لم يصل إلينا وورد ذكره في خزانة الأدب للبغدادى فيما يأتي . -

في الجزء الأول ص ١٠ - ٢٨ - ٩٩ - ١٦٥ - ١٦٦ .

في الجزء الثاني ص ٣٣٥ - ٤٥٢ - ٤٧٠ .

- وفي الجزء الثالث ص ٥١٢ - في الرابع ١٦٤ - ٤٥١ .
- ٢ - شرح الكامل لابن السيد البطليوسي : ورد ذكره في خزانة الأدب فيما يأتي . .
- في الجزء الأول ص ١٠ - ١٠٠ - ١٦٥ - ٢٣٦ - ٢٣٨ - ٣٩٤ .
- في الجزء الثاني ص ١٨٩ - ٣٠٠ - ٣٣٤ - ٤٥٢ .
- في الجزء الثالث ص ٧٢ - ٨١ - ١٣٩ - ٢٠٧ - ٢١٩ - ٢٦٧ - ٤٧١ - ٥١٤ - ٦٥٦ .
- في الجزء الرابع ص ٤٢ - ١٨٤ - ١٩٣ - ٢٨٢ - ٢٩٢ - ٣٤٣ - ٣٦٧ - ٥٥٣ .
- ٣ - حاشية عليه بخط الحافظ : ورد ذكرها في الخزانة ٣ / ٢٦٦ .
- وبقي لنا كتابان سنخصصهما بحديث وهما :
- ١ - التنبيهات على أغاليط الرواة لعلّ بن حمزة البصري .
- ٢ - رغبة الأمل من كتاب الكامل لشيخنا المرصفي .

### التنبيهات على أغاليط الرواة

التعريف به : ألفه أبو القاسم<sup>(١)</sup> عليّ بن حمزة البصري اللغوي نبه فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري والكامل لأبي العباس المبرد والفصيح لثعلب . . . . وتوفي ابن حمزة في سنة ٣٧٥ هـ

---

(١) هذه كتيته المشهورة وبها كان يكتب نفسه دائماً في كتابه التنبيهات وهكذا كني في غير موضع من خزانة الأدب وفي معجم الأدياء طبع مرجليوث .  
والعجب من مصححي معجم الأدياء طبع دار المأمون في عدولهم عن هذه التكنية واختيارهم أبا النعمان كنية له ولم أنف على هذه التكنية في سوى بغية الرعاة .

ولما ترجم له ياقوت في معجم الأدباء وذكر هذه الكتب قال رأيت هذه كلها بمصر ج ١٣ / ٢٠٨ وكتاب التنبيهات مخطوط بدار الكتب المصرية وتوجد منه نسخة استنسختها مكتبة جامعة فؤاد وهو كتاب واحد ضم هذه الكتب يقول في آخر مأخذه على الكامل هذا آخر ما أخذناه على أبي العباس - رحمه الله - مما لا عذر فيه وقد ساعناه في كثير من الأغلاط فيه غير ما قال وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فممنهم مخطيء ومصيب .

فممن أخذ عليه في هذا الكتاب فأصاب أبو جعفر بن النحاس ومن أخذ عليه فأصاب وأخطأ الأخفش ومؤاخذات علي بن حمزة فيما أخذه على الكامل تدور على مؤاخذات في تفسير بعض الكلمات اللغوية تبلغ نحو ٤٤ رد الشيخ المرصفي منها ثلاثة .

ومؤاخذات في رواية بعض الآيات الشعرية تبلغ ٢٧ رد الشيخ المرصفي منها ٤ .

وتسع مؤاخذات على شرح بعض الآيات التي تصدى المبرد لشرحها ونحو سبع عشرة مؤاخضة في قص بعض القصص - ومسائل تاريخية ومؤاخذتان في نسبة القول لقائله .

وثلاث مؤاخذات نحوية وسند عليها وهي في الكامل ١ / ١٩٦ .

إن الذين يسوغ في أعناقهم زاد يمين عليهم للشام قال المبرد قوله يسوغ في أعناقهم يريد حلوقهم لأن العنق يحط بالخلق وقال علي بن حمزة .

وإنما الرواية في أحلاقهم وهكذا رواء جماعة منهم الفراء وغيره وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيويه بأن جمع فعل على أفعال ما عدا الستة أحرف التي شرطها وقد جاء

عن العرب الفصحاء غيرها فمن ذلك كهف وأكهاف . . . . وكف  
وأكفاف وتلج وأتلج . . . . وقد قالوا شيء زائد على كذا وزيد على كذا  
ثم جمعوا زيدا على أزياد وجمعوا عينا على أعينان وقينا على أقيان ودينا  
على أديان وبيتا على أبيات وطيرا على أطيار وسيرا على أسيار وسيفا على  
أسياف . . وقد رد الشيخ المرصفي على علي بن حمزة في نقده هذا فقال  
بعد أن ذكر كلامه هو لا يدري ما ينقاس في فعل صحيح العين ومعتله  
رغبة الآمل ١ / ٢٠٣ .

وبالرجوع الى المقتضب نجد ما يؤيد كلام شيخنا المرصفي قال في  
٤٩ / .

هذا باب جمع ما كان على فَعَلَ من ذوات الواو والياء اللتين هما  
عينان فأدنى العدد فيها أفعال إذ كان يكون ذلك فيهما في غير المعتل  
نحو فرخ وأفراخ وزند وأزناد فأما ما كان من الواو فنحو قولك سوط  
وأسواط وحوض وأحواض وثوب وأثواب .

وما كان من الياء فشيخ وأشياخ وبيت وأبيات وقيد وأقياد وقال في  
١٧٦ / .

هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف .

أما ما كان من غير المعتل على فعل فإن بابيه في أدنى العدد أن يجمع  
على أفعل وذلك قولك كلب وأكلب وفلس وأفلس .

قال أبو العباس في الكامل ٥ / ١٥١ .

والفعليل إنما تستعمل في الكثرة وذكر القتيبي والمجيري والرميا وقال  
وكذلك كل ما أشبه هذا فنقله علي بن حمزة بقوله وما كل ما أشبه ما  
حكاه جاء للتكثير وقد قالوا فلان خطب فلان وخطيبي التي تخطبها قال  
الشاعر :

لخطيبي التي غدرت وخانت      وهن ذوات غائلة لحيننا

وقال عمر بن الخطاب لو استطعت الأذان مع الخلفي لأذنت هذا  
ما انتقد به ابن حمزة المبرد .

وكلام المبرد واضح في ان مقصده بقوله وكذلك كل ما شبه هذا ما  
كان مصدرا وجاء على فعيل فيفيد الكثرة والمبالغة فليس يقصد أن كل ما  
جاء على فعيل يفيد التكثير كما فهمه علي بن حمزة واعترض عليه بقوله  
خطيبي للمرأة تخطب .

ثم الخلفي أيضا مصدر جاء على فعيل أريد به المبالغة فسقط  
الاعتراض بها .

قال سيويه ٢ / ٢٢٨ .

والخلفي كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها ومثله في شرح  
الشافعية للرعي ١ / ١٦٨ .

ثم الخطيبي إن كانت مصدرا أفادت التكثير والمبالغة أيضا وقد  
وردت مصدرا كما في القاموس .

وخطب المرأة خطبا وخطبة وخطيبي بكسرهما .

وفي لسان العرب ١ / ٣٤٧ .

وخطب المرأة بخطبها خطبا وخطبة بكسر الأول عن اللحياني  
وخطيبي وقال الليث الخطيبي اسم قال عدى بن زيد يذكر قصد جذيمة  
الأبرش لخطبة الزباء .

لخطيبي التي غدرت وخانت وهن ذوات غائلة حينما

قال أبو منصور وهذا خطأ محض والخطيبي ها هنا مصدر كالخطبة .

قال أبو عبيد والمعنى لخطبة الزباء وهي امرأة غدرت بجذيمة الأبرش  
حين خطبها فأجابته وخاست بالعهد فقتلته .



يقول ابن حمزة عن المبرد بصدد روايته بيت الطرماح .

وأخرج أمه لسواس سلمى لمعفور الضراصرم الجنين

قال وأما رواية بيت الطرماح فالرواية لمعفور الضنا وهذا من فعل أبي العباس غير مستكر لأنه ربما ركب المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية واحتاج إلى نصرته فغير له الشعر واحتج به وقال عنه أيضا ولو بأقل روى بيت الطرماح وفسره برواية أبي العباس وتفسيره لكان أول ما نذكره من عيه والله المستعان على أهل الزمان إياك أعني فاسمعي يا جارة .

وقال عنه أيضا وكان أبو العباس صحفيا ومن نقل اللغة من الصحف صحف .

وكلام ابن حمزة عن المبرد فيه تحامل فاختلف رواية بعض الأبيات واقع كثيرا في أشعار العرب وقد سئل ابن هشام عن ذلك وعلمه بقوله قد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض كل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات الاقتراح / ٢٨ .

ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه وهو الحجة الثقة لوجدنا في كتابه اختلافا في بعض رواية الأبيات التي كررت في كتابه ولم ينقص هذا من فضله ولا كان سببا للتطاول عليه والنيل من ثقته ويتبين اختلاف رواية الأبيات المكررة في سيبويه فيما يأتي - .

١٦٧ / ٢ - ٤٧٦ / ١	١٤٤ / ٢ - ٢٧١ / ١
٢٨٣ / ٢ - ١١ / ١	١٥٨ / ٢ - ١٤٣ / ١
٣٥٤ / ١ - ٢٨ / ١	٤٠٣ / ٢ - ٦١ / ٢
٢٠٣ / ١ - ١٣ / ١	٣٣٣ // ١ - ١٤١ / ١
١٥٢ / ٢ - ٣٣٧ / ١	٥٦ / ١ - ٨ / ١

وأختم حديثي في هذه الناحية بذكر مثال من نقد ابن حمزة تعسف فيه البيت .

عمروالذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف  
ورد ذكره في المقتضب في الجزء الثاني باب الصفة التي تجعل وما  
قبلها بمنزلة شيء واحد .

روى في موضعين من هذا الباب :

وروايته في الموضع الأول عمرو الذي هشم الثريد لقومه  
وروى في الموضع الثاني عمرو العلا هشم الثريد لقومه

ثم رواه في الكامل بالرواية الأولى فتقدم على ابن حمزة بقوله والرواية  
عمرو العلا وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدا وعمرو العلا هاشم وما  
ينبغي لعامل من المسلمين ان يجهل هذا البيت وفي من قيل وكيف  
روايته .

فصنع المبرد في الكامل لم يكن إلا من باب الاختصار على إحدى  
الروایتين ولم يكن جهلا منه بالرواية الأخرى كما يدعى عليه ابن حمزة إذ  
المقتضب سبق الكامل في التأليف .

ثم هذا البيت رواه بالروایتين ابن جنى في كتابه سر الصناعة وفي  
شرحه تصريف المازني .

ونسبة الشعر إلى قائله في كتاب سيبويه عمل قام به الجرمي وكان  
واسع الاطلاع حتى كان يقول ما في الدنيا بيت للعرب الا وأعرف قائله  
المزهر ٢ / ٢٨٨ .

ومع هذا نجد بعض الأبيات المكررة في كتاب سيبويه منسوبة  
لقائلين فالبيت ظهرا مثل ظهور الترسين .

نسب في ١ / ٢٤١ إلى خطام ونسب في ٢ / ٢٠٢ على هيمان بن قحافة  
والبيت :

ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب  
نسب في ١ / ٣٥٣ لامرئ القيس .

ونسب في ٢ / ٢٧٢ للنعمان بن بشير النصارى والبيت :  
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا  
نسب في ١ / ١٥٤ و ٤٥٢ و ٢ / ٢٧٨ لصرمة الانصاري .

ونسب في ١ / ٨٣ و ٤١٨ و ٤٢٩ لزهير .

### الرد على نقد ابن حمزة اللغوي مما لم يتعرض لرده المرصفي

قال المبرد في الكامل ٥ / ١٧٧ .

الرغيل ما تقدم من الخيل .

وقال ابن حمزة الرعال القطع مقدمة كانت أو غير ذلك ولا وجه  
لشرطه التقدم وقوله جاء في الرغيل الأول شاهد لنا لا له والعرب تقول  
لكل قطعة من خيل وجراد وغير ذلك رغيل قال الشاعر :

فكأنما طارت بعقلي بعده ضعفاء عارضها رغيل جراد

ويقولون جاء القوم رعالا وجاؤا رغيلا بعد رغيل أي قطعاً وقطعة  
بعد قطعة وشرط أبي العباس فاسد في القاموس . . . . . والقطعة من  
الخيل القليلة كالرغيل أو مقدمتها .

وفي لسان العرب ١٣ / ٣٠٦ والرغيل وهي القطعة المتقدمة من  
الخيل وذلك أن الخيل توصف بالحركة والسرعة .

قال المبرد ٧ / ١٥٥ .

السلم الدلو الذي له عروة واحدة .

قال ابن حمزة وما في الأرض دلو بعروة واحدة وإنما الدلو الذي له عرقوة واحدة .

في القاموس السلم الدلو بعروة واحدة كدلو السقائين .

وفي لسان العرب ١٥ / ١٨٨ .

والسلم الدلو التي لها عروة واحدة مذكر نحو دلو السقائين قال ابن بري صوابه لها عرقوة واحدة كدلو السقائين وليس ثم دلو لها عروة واحدة .

وفي التهذيب له عروة واحدة يمشي بها الساقى مثل دلاء أصحاب الروايا .

وفي صحاح الجوهري ٢

/ ٢٩٧ .

أبو عمرو السلم الدلو لها عروة نحو دلو السقائين

قال المبرد في الكامل ٧ / ١٦١ .

روى عن ابن عباس أنه قال المهدد قناء الأرض له كالزجاجة .

قال ابن حمزة وإنما يقال للذي يعرف مكان الماء ويرى باطن الأرض قنافر وأما قناء فغير معروف .

في القاموس المهدد قَنَاء الأرض ومقنيها أي عالم بمواضع الماء منها وفي لسان العرب ٢٠ / ٦٧ .

والمهدد قناء الأرض أي عالم بمواضع الماء .

ونجد في القاموس ولسان العرب ما يؤيد تفسير المبرد لهذه الكلمات  
المندل ٧ / ١٦ وكفه ٧ / ٣٦ والزعنفه ٧ / ١٥٦ .

## رغبة الأمل

صنيع محمود ومجهود مشكور ذلك الذي قام به شيخ الأدباء ونصير  
اللغة والأدب الشيخ المرصفي في كتابه رغبة الأمل لم يقف عند شرح ما  
ورد في الكامل بل زاد عليه ووسع فيه قال وقد أردنا إذا ذكر أبو العباس  
شاهدا من شعر العرب أن نورد قصيدته مع ضبط كلماتها وبيان مبهمات  
رغبة في الفائدة وصلة العائلة .

كما تعقب المبرد في كتابه قال : وقد أسميته رغبة الأمل مهتما ببيان  
ما حاد فيه أبو العباس عن سنن الصواب من خطأ في الرواية وخطأ في  
الدراية .

ومؤاخذات الشيخ المرصفي للمبرد تدور على مؤاخذات لغوية تبلغ  
نحو ٦٥ .

أخذ من كتاب التنبيهات لأبن حمزة ٢٢ صرح بالأخذ في ٤ .  
أما المؤاخذات اللغوية التي أخذها من ابن حمزة دون أن بصرح  
باسمها فهي :

تفسير الغناء ٢ / ١٤ - أرتج ٢ / ٨١ - سواس ٣ / ٢١ .

يقال فاظالميت وفاض ٣ / ١١٥ - تفسير الساياء وذكر أبواب جحر  
اليبروع ٣ / ١٢٠ - المسنون ٣ / ١٦٨ - المعنى المراد من وراثي في الآية  
﴿ وإني خفت الموالي من وراثي ﴾ ٥ / ٢٢ - النجم ٥ / ٢٥٩ - السر  
٦ / ١٠٥ - الجمال ٦ / ٢١٨ - المنديل ٧ / ١١٦ - السلم ٧ / ١٥٥ -  
الزعنفه ٧ / ١٥٦ - مفرد عراعر ٣ / ١٤١ - الرهسو ٥ / ١٧٧ -  
الإبساس ٥ / ١٥٩ - ارتث ٨ / ٨٠ - حوائج ٣ / ١٤٥ .

ومؤاخذات الشيخ المرصفي في شرح بعض الآيات التي عرض  
المبرد لشرحها تبلغ نحو ٢٠ .

اتفق مع ابن حمزة في تسعة منها وصرح بإسـمه في موضع أما  
المواضع التي لم يصرح بأخذه من ابن حمزة فهي :

ولما التقى الصفان واختلف القنا	نهالا وأسباب النايا نهاها ٢ / ٢٦
وأخرج أمه لسوا من سلمى	لمغفور الضرا ضرر الجنين ٣ / ٢١
كم رأينا من أناس هلكوا	أكل الدهر عليهم وشرب ٣ / ٢٥
كأن النعام باض فوق رؤسهم	وأعينهم تحت الحديد جواحم ٤ / ١٣٠
بعثنا النواعج تحت الرحال	تسافه أشداقها في الجدل ٤ / ١٣٠
وإني لأستحيى أخي أن أرى له	عليّ من الحقّ الذي لا يرى ليا ٥ / ٧٥
يا صخر وراذ ماء قد تناذره	أهل المياه وما في ورده عار ٨ / ١٨٦
سوف تدنيك من ليس سبدا	ة أمانة بالبول ماء الكراض ٢ / ١٨٤

وغير هذا مؤاخذات تدور على نسبة القول لقائله أو المقول فيه تبلغ  
نحو ٢٥ .

ومؤاخذات في رواية بعض الآيات تبلغ نحو ٩٤ اقتبس ثلاثة منها  
من التنبيهات مصرحا بالأخذ وهناك ١٢ مؤاخـذة لم يصرح فيها بالأخذ .

ومؤاخذات تتصل بسياق القصة ومسائل تاريخية تبلغ نحو ٢٤ أخذ  
من ابن حمزة ستة منها وصرح بالأخذ في موضعين وله مؤاخذتان نحويـتان  
سنرد على واحدة منها وهي .

قال المبرد ٢ / ١٨ .

فان قال قائل فما بال يطأ ويسع حذفت منها الواو ومثلها ثبت فيه  
الواو .

فلنما ذلك لأنه كان فعل يفعل مثل ولي يلى وورم يرم ففتحتـه المـهـمـزة

والعين والأصل الكسر فإنما حذفت الواو مما يلزم في الأصل ألا ترى أنك تقول ولغ السبع بلغ فهذا فعل يفعل والأصل يفعل ولكن فتحته الغين لأن حروف الحلق - تفتح ما كان على يفعل أو يفعل ولولا ذلك لم تفتح فعل يفعل .

كتب الشيخ المرصفي على قول المبرد يفعل بضم العين زيادة من أبي العباس ليته حذفها قال سيبويه في باب ما كانت الواو فيه فاء تقول وعدته فانا أعده وعدا . . . الخ ثم قال ولا يجيء في هذا الباب يفعل يعني بالضم ثم قال وقد قال ناس من العرب وجد يجد كأنهم حذفوها من يوجد وهذا لا يكاد يوجد في الكلام .

ويبدولي أن ما أحذه الشيخ المرصفي على المبرد ليس بذلك فالمبرد يريد بقوله لأن حروف الحلق تفتح ما كان على بفعل ويفعل أن يذكر قاعدة حروف الحلق وهي أنها تفتح العين من مضارع فعل وفعل سواء أكان المضارع على يفعل أو يفعل وليس غرضه أن يقول إن المثال الواوي الفاء يأتي مضارعه على يفعل حتى يرد عليه بكلام سيبويه .

وبالرجوع إلى المقتضب نجد موافقة منه لسيبويه في هذا .

وما قلناه بشأن رواية الأشعار والقائلين لها نقوله هنا ونزيد عليه .

نسب المبرد هذا البيت ٢ / ٢٤٩ .

رب ابن عمّ لسليمي مشمعل      أروع في السفر وفي الحي غزل  
للشماخ فقال الشيخ المرصفي هذا غلط وإنما هو لجبار بن جزء أخي  
الشماخ .

ولو رجعنا إلى خزانة الأدب نجد فيها أنه نسب إلى الشماخ قال في  
٢ / ١٧٣ .

وقد نسب المبرد هذا الرجز إلى الشماخ بن ضرار ثم يقول وهو من

جملة أرجاز لجماعة لها حكاية مذكورة في آخر ديوان الشماع ..... الخ .

كما نجد هذا البيت منسوباً في كتاب سيبويه إلى الشماع وكذلك نسبته إليه الأعلام ١ / ٩٠ .

وقال المبرد بيت عمرو بن معد يكرب في قيس بن مكشوح المرادي ٧ / ١٢٤ .

أريد حبياءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد فقال الشيخ المرصفي في قيس هذا غلط صوابه في أبي المرادي ونجد في كتاب سيبويه قول الأعلام ١ / ١٣٩ .

يقول لقيس بن مكشوح المرادي وكانا صديقين ثم أظلم ما بينهما .

وقيل لعلي بن أبي طالب قاله في ابن ملجم .

وفي خزنة الأدب ٤ / ٢٨٠ .

وقوله أريد حبياءه ويريد قتلي أخذ هذا المصراع من قول عمرو ابن معد يكرب الصحابي في ابن أخته قيس بن المكشوح المرادي :

أريد حبياءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

وقد تبع الشيخ المرصفي أيضاً ابن حمزة والأخفش في رواية البيت :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه

نحو الكامل : عقد أبو العباس العزم عى أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحاً شافياً كما قال في صدر كتابه وحقيقة فعل على أنه قد أحال على المقتضب في مسائل نحوية عدتها إحدى عشرة مسألة ويقول عقب الفراغ من كل مسألة منها قد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب وما أشبه ذلك .



ويوحى صنع أبي العباس هذا إلى القاريء أن تلك المسائل عرض لها في المقتضب بيان أوسع وشرح مستفيض يزيد عماقاله في الكامل .

كما قد يوحى انفراد هذه المسائل بالإحالة على المقتضب أن غيرها مما ذكره في الكامل ليست عى حقيقة الشرح في المقتضب إن وجدت به أو هي غير موجودة .

والواقع أن حديثه في المقتضب عن تلك المسائل التي أحال فيها لا يخرج عما قاله في الكامل وإن وجدت في بعض منها زيادات طفيفة لا تستوجب من أجلها هذه الإحالة .  
وسأذكر طرفا منها يثبت ما أقول .

كما أن بقية المسائل موجودة بالمقتضب فليس في الكامل أقوال تخالف ما قاله في المقتضب أو زيادات عنه اللهم إلا بعض مسائل طفيفة جرها إعراب بيت ولولا خوف الإطالة لاستعرضت جميع مسائل الكامل النحوية وبينت موضعها في المقتضب .

وعمل مثل هذا ميسور لدي بفضل ما صنعته من الفهارس للكتابين حتى هذه المسائل التي أطال حديثها المبرد في الكامل وأفرد لها بابا هي موجودة بالمقتضب ولم يفعل في الكامل ولم يفعل في الكامل سوى أن أعاد ما ذكره في المقتضب ونذكر أمثلة لما أحال على المقتضب فيها .

قال في الكامل ٧ / ٨٩

١ - فإن صحت العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو عور الرجل فهو عاور وصيد فهو صايد والصيد داء يأخذ في الرأس والعينين والشئون .

وإنما صحت في عور وحول وصيد لأنه منقول من أحول وأعور وقد أحكمنا تفسير هذا في الكتاب المقتضب .

### وقال في المقتضب ٣٥ .

فإن قلت فما بالك تقول هو عاور غدا وجلك صايد غدا من الصيد  
قيل صح الفاعل لصحة فعله لأنك تقول عور وحول وصيد البعير  
يصيد .

وتقول ما باله يصح ولا يكون كقال وباع قيل لأنه منقول مما لا بد  
له أن يجري على الأصل لسكون ما قبله وما بعده وذلك قولك أعور  
وأحول فأما عور وحول منقول من هذا ألا ترى أنك تقول اختار الرجل  
وابتاع ثم تقول اعتنوا وازدوجوا فيصح لأنه منقول من تعاونوا وتزاجوا  
لأن هذا لا يكون للواحد .

٢ - في تصغير نحو جدول زيادة طفيفة في المقتضب وهي تعليله  
وجوب القلب في نحو عجوز وغزو .

٣ - لو قورن ما ذكره في المقتضب عن أفعال المقاربة بما ذكره في  
الكامل ما زاد ما في المقتضب شيئا يذكر .

٤ - الإبدال في نحو متعديس في المقتضب إلا بسط في العبارة .

٥ - التقرير الواقع بلفظ الاستفهام لم يزد في المقتضب سوى أنه مثل  
بأربعة آيات وببيت من اشعر .

لغويات الكامل : كانت طريقته في شرح الألفاظ اللغوية أن يذكر  
المعنى المراد من الكلمة وقد ذكر كثيرا من الكلمات اللغوية المناسبة لما  
يشرحه ويتصل به ويذكر أيضا ألفاظا تختلف تبعا لاختلاف صفتها .

قال في الكامل ٤ / ٢٢٢ .

فإن الشجاج<sup>(١)</sup> مختلفة الأحكام فإذا كانت الشجة شقيقا يدمى فهي

---

(١) عقد مؤلف شرح أدب الكاتب فصلا لأسماء الشجاج فيه اختلاف يسير عن كلام المبرد  
ص ٢٢٧ .

الدامية ، وإذا أخذت من اللحم شيئا فهي الباضعة وإذا أمنت في اللحم فهي المتلاحمة ، وإذا هشمت العظم فهي الهاشمة ، وإذا كان بينها وبين العظم جليدة رقيقة فهي السمحاق من أجل تلك الجليدة يقال ما على ثرب الشاة من الشحم إلا سمحاق أي طرائق ، فإذا خرجت منها عظام صغار فهي المنقلة وإنما أخذ ذلك من النقل وهي الحجارة الصغار ، فإذا أوضحت عن العظم فهي الموضحة فإذا خرقت العظم وبلغت أم الدماغ وهي جليدة قد ألبرت الدماغ فهي الأمة<sup>(١)</sup> وبعض العرب يسميها المأمومة واشتقاق ذلك إفضاؤها إلى أم الدماغ ولا غاية بعدها .

وقد يذكر المعاني المتعددة للكلمة ويسوق الشواهد كما فعل في الصدى الكامل ٤ / ٦٢ .

وذكر أنواع التتممة في ٥ / ٢٠١ أساء السقاء ٣ / ٧٧ أساء ولد الناقة ٨ / ٢٢٧ أساء الجليد ٣ / ٩٤ أساء الشياطين ٢ / ٢٤٦ . كما وجه اهتمامه الى ذكر الألفاظ المترادفة والأساليب المترادفة أيضا .

ومرادف صل ٦ / ٢٤٧ في كنف فلان ١ / ٢٠ .

ورم أنفه ١ / ٦١ علا السيل الزى ١ / ٩٨ .

رجع فلان أدراجه ٣ / ١٤٩ .

وكان يدقق في بيان استعمال المترادف .

قال في الكامل ٤ / ٢٤ .

أما قوله ألقى في روعه فلإن العرب تقول ألقى في روعي وفي قلبي وفي جحيفي وفي تاموري كذا وكذا ومعناه كله واحد إلا أن لهذه الأشياء

---

(١) قال ابن حزم الأمة الشجة والمأمومة أم الدماغ ورد عليه الشيخ المصنف ٤ / ٢٢٣ .

مواضع مختصة وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ( أن روح القدس نفث في روعي ) فالروح والجحيف غير مختلفين والعرب تقول أذهب الله قلبه ولا قلب له ولا تقول لاروع له فكأن الروح هو متصل بالقلب وعنه يكون الفهم خاصة .

ويقال رأيت قلب الطائر ولا يقال رأيت روح الطائر ، والتامور عند العرب بقية النفس عند الموت وبعضهم يفصح عنه فيجعله دم القلب خاصة الذي يبقى للإنسان ما بقي يقال ضعه في تامورك وفي قلبك وفي روعك وفي جحيفك والذماء ممدود مثل التامور سواء .

تقول العرب ليس في الحيوان أطول ذماء من الضب وذلك أنه يذبح ثم يطرح في النار بعد أن ظن أنه قد برد فربما سعى من النار . وقد عرض لاشتقاق كثير من الكلمات وبين مأخذها .

**أدب الكامل :** أظهر عمل للمبرد في الكامل من الناحية الأدبية الجمع والاختيار وهو عمل محمود صادف القبول من عناية كثير من العلماء والأدباء وتوجهت إليه همهم إذ هو الأساس لتربية الذوق الأدبي .

قال ابن عبد ربه في العقد واختيار الكلام أصعب من

قال ابن عبد ربه في العقد

واختيار الكلام أصعب من تأليفه وقد قالوا اختيار الرجل وافد عقله وقال الشاعر :

قد عرفناك باختيارك اذ كان دليلا على اللبيب اختياره  
وقال أفلاطون عقول الناس مدونة في أطراف أقلامهم وظاهرة في حسن اختيارهم .

وما تنائر في الكامل وتفرق في أضعافه من تقسيم تشبيهات العرب

إلى مفرد ومصيب ومقارب ويعيد وذكر ما خرج من باب الاحتمال إلى باب الاستحسان ثم جعل لجودة ألفاظه وحسن رصفه واستيواء نظمه في غاية ما يستحسن ٧ / ٣٣ وإطرائه على ألفاظ العرب البينة القرينة المفهمة الحسنة الوصف الجميلة الرصف ١ / ١٢٣ .

وكرامته للتعقيد ووصفه بأنه من أقبح الضرورات وأهجن الألفاظ وأبعد المعاني .

واهتمامه بما يقال في معنى واحد ٢ / ١٧٥ / ٥ / ٧٣ .

وإشارته إلى طريف المعاني ٣ / ١٨٠ / ٥ / ١٤٤ .

وما تعرض له من فصول النقد الأدبي ٢ / ٢١٥ / ٥ / ١١٨ .

وأخذ المعاني وتوليدها واستراقات الشعراء : ٢ / ٧٧٢ / ٥٥ / ٤ / ١١٢ / ٤ / ١٥٩ / ٥٠ .

وما عرض له من شرح كثير من الأحاديث الشريفة والأمثال والحكم كل هذا يدل على تنوقه. الأدب وأحاساسه به ورغبته فيه .

وقد جعل ابن خلدون الكامل أحد أركان الأدب قال / ٤٨٩  
وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة  
دواوين وهي :

أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد وكتاب البيان والتبيين  
للجاحظ وكتاب النواذر لأبي علي القالي البغدادي وما سوى هذه الأربعة  
فتبع لها وفروعها

بلاغة الكامل :

لو وزعنا ما ذكر في الكامل من البحوث البلاغية على علوم البلاغة  
لكان نصب كل علم منها كالآتي . -

علم المعاني : القلب ٤ / ٥٨ .

الاتفات : ٦ / ١٢٨ و ٤ / ١٨٦ . التجريد : ١ / ١٩٤ . اللف  
والنشر : ٢ / ٩٣ .

علم البيان : أقسام للكناية بتفصيل ٦ / ٧١ .

وذكر أمثلة لها ١ / ١٨٧ و ٢ / ٩٩ و ٣ /  
٨٧ و ٩٤ و ١٤٧ و ٥ / ٦٦ و ٢٣٣ و ٨ / ١٨٧ .

المجاز العقلي<sup>(١)</sup> : ٢ / ١١٩ و ١٣٠ و ٣ / ١٩٤ و ٨ / ١٢٢ .

المجاز المرسل : ١ / ١٩٦ و ٤ / ٤٠ و ٦ / ٢٣٦ و ٢٣٧ .

الاستمارة : ١ / ٢٠١ و ٢ / ٣٣ و ٣ / ٩ و ٣٠ / ٣١ و  
١٤٩ .

وأما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

شرح بعض التشبيهات من تشبيه المرأة بالبيضة والذرة ٣ / ١٦٦  
٤ / ٤٧ و ٥ / ١١٠ و ٦ / ١٧٦ و ٧٨ .

ويعقد للتشبيه بابا في ٦ / ١٤٣ يذكر أمثلة للتشبيه المصيب والتشبيه  
العجب ومن أعجب التشبيه ومن عجيبه . . . . ٦ / ١٥٠  
٦ / ١٥٩ و ١٦٠ / ١٦١ و ١٦٥ / ١٦٥ وعندها يقول ثم نرجع الى التشبيه  
وربما عرض الشيء والمقصود غيره فيذكر للفائدة . . . . ٦ / ١٦٧  
٦ / ١٦٨ و ١٦٩ / ١٧٧ وعندها يقول :

وإعلم أن للتشبيه حدا فالأشياء تشابه من وجوه وتباين من وجوه  
فإنما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع فإذا شبه الوجه بالشمس فإنما يراد

---

(١) يقول الدكتور طه حسين بك ان الشيخ عبد القاهر اخترع المجاز العقلي اختراعا مقدمة  
نقد النشر .

الضياء والرونق ولا يراد به العظم والاحراق والعرب تشبه النساء ببيض  
النعام تريد نقاءه ونعمة لونه والمرأة تشبه بالسحاب لتهاديا وسهولة  
مرها .

ويعرض لبعض التشبيهات ٦ / ١٧٩ و ٢٣٢ و ٢٣٨ .

ويبدأ الجزء السابع بقوله قال أبو العباس ومن حلوا التشبيه  
وقريه . . . . وفي ٧ / ١٨ و ٢١ و ٣٢ و ٥٠ و ٥٨ .

حديث عنه ويعلم ختام حديثه عن التشبيه في ٧ / ٦٣ .

ووقع في الكامل تكرير في الأدب يتبين بمراجعة ٤ / ٧٨ - ٨ / ٧١  
٧ / ١٠٦ - ٨ / ٧٢٠ / ٤٤ - ٨ / ١٨٧ - ٧ / ١٦١ - ٨ / ١٩٨  
٥ / ١١٤ - ٧ / ٧٣٣ / ٨٣ - ٧ / ١٩٦ / ٥ - ٢٣ / ٥ - ١٨٣ - ٢١٣  
٢ / ١٩ - ٣ / ٤٣ - ١٠٥ / ٦ - ٢٢٢  
٦ / ٢٠٢ - ٧ / ١٧٣ .

وفي الكامل قرابة خمسين كلمة لغوية أعاد شرحها في غير موضع  
واكتفى بالإشارة إليها دون بيانها .

كما أن التكرير في المسائل النحوية طفيف .

وبالجملة فما وقع بالكامل من التكرير لا يدعو إلى الملل والسآمة .

### موقف المبرد من الشعراء المحدثين

أفرد لأدهم كتابه الروضة ، أما كتابه الكامل فقد تضمن قليلا من  
أدهم وفي الموشح للمرزياتي / ١٨٦ .

حدثنا أبو بكر الجرجاني قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال حدثنا  
المازني قال سمعت الأصمعي يقول ابن قيس الرقيات ليس بحجة .  
وفي الموشح أيضا / ٢٠٩ .

حدثنا أبو بكر الجرجاني قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال حدثنا  
المازني قال سمعت الأصمعي يقول الكميث تعلم النحو وليس بحجة  
وكذلك الطرماح وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه .

قال رؤبة كانايسألانني عن غريب شعرهما .

وقال في الكامل ٤ / ١٠٢ قال أبو العباس هذه أشعار اخترناها من  
أشعار المولدين حكمة مستحسنة يحتاج إليها للتمثل لأنها أشكل بالدهر  
ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب .

وعقد لأشعارهم بابا آخر ٨ / ٢٤٨ .

وقال في ١ / ٥٨ .

وقال أبو علي البصير واسمه الفضل بن جعفر وإن لم يكن بحجة  
ولكنه أجاد فذكرنا شعره هذا لجودته لا للاحتجاج به .

وقال في ١ / ١٢٨ .

وليس لقدّم العهد بفضل القاتل ولا لحدثان عهد يتضم المصيب  
ولكن يعطي كل ما يستحق .

ونذكر أمثلة من نقده لبعض الشعراء المحدثين .

### أبو العتاهية

قال عنه في الكامل ٤ / ١١٢ .

وكان إسماعيل بن القاسم لا يكاد يخلي شعره مما تقدم من الأخبار  
والآثار فينظم ذلك الكلام المشهور ويتناوله أقرب متناول ويسرقه أخفى  
سرقة .

وفي الموشح / ٢٦٢ .

أخبرني إبراهيم بن محمد بن عرفة عن محمد بن يزيد المبرد قال كان



أبو العتاهية مع اقتداره في قول الشعر وسهولته عليه يكثر عثاره وتصاب سقطاته وكان يلحن في شعره ويركب جميع الأعاريض وكثيرا ما يركب ما يخرج من العروض إذا كان مستقيا في الهاجس فيما أخطأ فيه قوله :

ولربما سئل البخيل الشيء لا يسوى فتिला

لأن الصواب لا يساوي من ساواه يساويه

## أبو تمام

قال عنه في الكامل ٨ / ١٤٩ .

وقال بعض المحدثين وليس بناقص حفظه من الصواب أنه محدث وفي أخبار أبي تمام للصولي / ٩٦ .

حدثني أبو العباس عبد الله بن المعتز قال جاءني محمد بن يزيد المبرد يوما فأفضنا في ذكر أبي تمام وسألته عنه وعن البحتري فقال :

لأبي تمام استخراجات لطيفة ومعان طريفة لا يقول مثلها البحتري وهو صحيح الخاطر حسن الانتزاع ، وشعر البحتري أحسن استواء ، وأبو تمام قول النادر والبارد وهو المذهب الذي كان أعجب إلى الأصمعي وما أشبهه أبا تمام إلا بغائص يخرج الدر والمخضلة ( خرز أبيض يشبه اللؤلؤ ) ثم قال والله إن لأبي تمام والبحتري من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعر الأوائل ما وجد فيه مثله .

وفي أخبار أبي تمام / ٢٠٢ .

حدثني عبد الله بن المعتز قال جاءني محمد بن يزيد النحوي فاحتبسته فأقام عندي فجرى ذكر أبي تمام فلم يوفه حقه وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه فقال له :

يا أبا العباس ضع في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيحسن

أن يقول مثل ما قاله أبو غام لأبي المغيث موسى بن إبراهيم يعتذر إليه .

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعدي      وتحت كما تحت وشائع من برد  
وأنجدم من بعد إتهام داركم      فيا دمع أنجدني على ساكني نجد

ثم مر فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار .

أتاني مع الركبان ظن ظنته      لففت له رأسي حياء من المجد  
لقد نكب الغدر الوفاء بساحتي      إذن ومرحت الدم في مسرح الحمد .

فقال أبو العباس محمد بن يزيد ما سمعت أحسن من هذا قط ما  
يضم هذا الرجل حقه إلا أحد رجلين إما جاهل بعلم الشعر ومعرفة  
الكلام وإما عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه .

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز وما مات إلا وهو منتقل عن جميع  
ما كان يقوله مرفضاً لأبي غام وإحسانه .

وفي الموشع ٣٠٦ .

أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي عن محمد بن يزيد المبرد  
قال مما يعاب به أبو غام قوله :

تنفى الحرب منه حين تغلي      مراجلها بشيطان رجيم  
فجعل الممدوح هو الشيطان الرجيم .

قال ومن سخيّف شعره قوله :

أفعمت حتى عبتهم قل لي متى      فرزنت سرعة ما أرى يا بيدق  
قوم إذا اسودّ الزمان توضحوا      فيه فغودر وهو منهم أبلق

### أبو نواس

قال عنه في الكامل ٧ / ٤٠ .

ثم نذكر بعد هذا طرائف من تشبيه المحدثين وملاحظاتهم فقد

شرطناه في أول الباب إن شاء الله .

قال أبو العباس ومن أكثرهم تشبيها لاتساعه في القول وكثرة تفننه  
واتساع مذاهبه الحسن بن هانيء .

وقال عنه في الكامل ٦ / ١٧١ بعد أن ذكر شعرا له في صفة  
الخمر

فهذه قطعة غاية من التشبيه على مخف كلام المحدثين .

وقال عنه في ٤ / ١١٨ وما يستحسن من شعره

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت الر من ثمره  
فمثل هذا لو تقدم لكان في صدور الأمثال ، وكذلك أيضا قوله  
فأمض لا تمن عليّ يدا منك المعروف من كدره  
وقال عن بعض شعره أيضا ٧ / ٤٧ فهذا المعنى لم يسبقه إليه  
أحد .

وفي الكامل ٤ / ١١٩ وقد عابوا عليه قوله :

كيف لا يدنيك من أمل من رسول الله من نفره  
وهو لعمرى كلام مستهجن موضوع في غير موضعه لأن حق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن يضاف إليه ولا يضاف إلى غيره . . .

وفي الموشح ٢٦٨ نقلا عن المبرد .

وما يرد من شعر أبي نواس ويطرح ويسقط قوله :

بح صوت المال مّا منك يدعو ويصيح  
ما لهذا آخذ فو ق يديه أو نصيح  
قال وله في قصيدة يمدح فيها العباس بن الفضل بن الربيع شيء

يستملحه الأحداث ويألفه المجان وليس بذاك وهو قوله :

نديم كأس محدث ملك تسيه مغنّ وظرف زنديق  
فهذا قول ملحون مرذول ردىء الرصف بعده وأما قوله :

كأنما رجلها قفايدها رجل غلام يلهو بدبوق  
فهذا كلام خسيس وكذلك قوله :

إلى فتى أم ماله أبدا تسعى بجنب في الناس مشقوق  
وفي آخرها ما جمع بين كفر ولحن وأكره حكايته لضعفه ويطلانه  
والطبعي ربما أساء وفرط ثم يبعثه طبعه على الشيء الجديد قال ومن  
شعره الذي يذم قوله في الرشيد :

لقد اتقيت الله حق تقاته وجهدت نفسك فوق جهد المتقى  
وليس هذا البيت الذي أردت ولكن ذكرته للذي بعده لأنه معطوف  
عليه متصل به وهو :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق  
هذا البيت بادي العوار جدا وقد رده في مكان آخر فقال :

مارون ألفنا ائتلاف مودة ماتت لها الأحقاد والأضغان  
حتى الذي في الرحم لم يك صورة  
لفؤاده من خوفه خفقان

وما لم يكن صورة فكيف يكون له فؤاد فقد أحال وأسرف وتجاوز  
وإنما ذكرنا مساوئه لأن المنشد إذا ذكر شاعرا فوصفه ومدحه وقرظه فليس  
يكاد يعدم مدافعا عن قوله ومعارضاً له فيه فيأتيه بهذا وبشبهه احتجاجا  
عليه ووضعا من صاحبه فيكسفه بما لا يعرف ويردعه من حيث لا يشعر

فإذا وقف على الإحسان والإساءة عرف قدر صاحبه فاحترس مما يخاف  
أن يعارض به .

وقد قال أبو نواس شيئاً من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولاً  
عظيماً يتكلم بمثله مسلم وهو قوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبهها      خلقا وخلقاً كما قد الشراكان  
اثنان لا فصل للمعقول بينهما      معنهما واحد والمدة اثنان

قال وله في الأمين أشعار منها شيء مقبول ومنها شيء ساقط ومما  
أنكر من قوله قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة      قم سيدي نعص جبار السماوات  
لأن هذه اعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشد تبغض إلى العزيز الجبار  
عز وجل أن يقول نعص جبار السماوات فذكر المعصية مع ذكر الجبار  
( عز اسمه ) وإنه إياه يقصد بالعصيان قال :

وحدثت عن أحمد بن أبي دؤاد أنه ذكر هذا البيت فتفرغ له وجعل  
يقول لعنه الله لعنه الله وأحسن ابن أبي دؤاد في لعنه إياه على هذا  
الكلام .

قال وله في الأمين وليس بشيء :

ورث . الخلافة خمسة      ويخير سادسهم سلس  
قال ومالم يجد فيه قوله :

قهوة تذكر نوحاً      حين شاد الفلك نوح  
قال وأما قوله :

يا من له في عينه عقرب      فكل من مرّ به تضرب  
ومن له شمس على خده      طالعة بالحسن ما تغرب

فقد استملحه قوم وليس عندي بحيث وصفوا قال وقوله :

لا تعرج بدارس الأطلال      واسقنيها رقيقة السربال  
هذا المصراع فائق في جودته جدا رقة ولطافة وسلسا وسهولة وقامه  
غير مرضى وهو قوله :

مات أربابها وبادت قراها      ويراها الزمان يرى الحلال  
قال وأما قوله :

لا تخدعن عن التي جعلت      سقم الصحيح وصحة السقم  
فأوهى كلام وأرذؤه .  
وفي الموشح / ٢٨٧ .

أخبرني الحسن بن محمد العرمم قال أخبرنا محمد بن يزيد النحوي  
قال قد استظرف الناس قول أبي نواس في قدر الرقاشي ولا أراه حلوا  
لإفراطه وهو :

ودهماء ترسيها رقاش إذا شت      مركنة الأذان أم عيال  
يقص بحيزوم البعوضة صدرها      وينضج ما فيها يعود خلال  
وتغلي بذكر النار من غير حرها      وتنزلها عفوا بغير جعال  
هي القدر قدر الشيخ بكر بن وائل وبيع اليتان عام كل هزال قال  
ومثله قوله :

عنتت حتى لو اتصلت بلسان ناطق وفم      لاحتبت في القوم مائلة  
ثم قصت قصة الأمم      ويستجيده خلق كثير وليس عندي بالمحمود لما فيه من الإفراط .

### جهود أبي العباس المبرد في فقه اللغة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل بيد أنه لم يصل إلينا ، ونثر في

الكامل مسائل كثيرة منه بأن تعرض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغوية كما عني بالظاهرة اللغوية وهي دوران المادة على معنى واحد وأمثلتها في الكامل ٣ / ٢٣ .

الجنين ما لم يظهر بعد يقال للقبر جن ، والجنين الذي في بطن أمه ، والمجنّ الترس لأنه يترك ، والمجنون المغطى العقل وسمى الجنّ جنّا لأخفائهم ، وتسمى الدروع الجن لأنها تستر من كان فيها .

وفي الكامل ١ / ١٤٥ .

وقوله ألتست أردّ القرن يركب ردعه ( فإنما إشتقاقه من السهم يقال ارتدع السهم إذا رجع النصل متأخرا في السنخ ويقال ركب البعير ردعه إذا سقط فدخلت عنقه في جوفه .

فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ومبين بعضه بعضا فيقال من هذا في المثل ذهب فلان في حاجة فارتدع عنها أي رجع .

وكذلك فلان لا يرتدع عن قبيح والأصل ما ذكرت لك أولا .

وقال في الكامل ٢ / ٣٢ .

الكتائب جمع كتيبة سميت كتيبة لاجتماعها وانضمام بعضها الى بعض يقال تكتب القوم إذا تضاموا ومنه أخذ الكتاب لانضمام حروفه ولذلك قالوا بغلة مكتوبة إذاشد حيلؤها وضم .

وفي الكامل ٦ / ٥٦ .

وأصل العنّ القطع في هذا الموضع ، وللعنّ مواضع كثيرة يقال عنّ والديه يعقهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبي من هذا وقالوا بل هو من العقيقة وهي الشعر الذي يولد للصبي به يقال فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصبا لم يحلقه .

ويقال سيف كأنه عقيقة أي كأنه لمعة برق يقال رأيت عقيقة البرق يا

ففي أي اللعنة منه في السحاب ، ويقال فلان عقت تميمته في بلد كذا أي قطعت عنه في ذلك الموضع .

وفي الكامل ١ / ٨٩ .

وأما قوله وإياك والعلق والضجر فإنه ضيق الصدر وقلة الصبر يقال في سوء الخلق رجل غلق وأصل ذلك من قولهم أغلق عليه أمره إذا لم يتضح ولم يفتح ومن ذلك قولهم غلق الرهن أي لم يوجد له تخلص ، وأغلقت الباب من هذا .

وفي الكامل ١ / ١٤٨ .

وإنما تأويل الغرار في هذا المعنى الأخير أنه شيء بعد شيء فمن هذا غار الطائر فرحه لأنه إنما يعطيه شيئاً بعد شيء وكذلك غارت الناقة في الحلب ويقال من هذا ما تمت إلا غرارا قال الشاعر :

ما أذوق النوم إلا غرارا مثل حسو الطير ماء الثماد  
فكشف في هذا البيت معنى الغرار وأوضحه .

قد ذكر أستاذي الشيخ محمد النجار في كتابه مذكرة فقه اللغة ص ٨١ ما يأتي قد يكون أول من عنى برّد المعاني المتفرقة للمادة الى معنى جامع الإمام ابن فارس فقد وضع كتابه مقاييس اللغة .

وإذا كان أحمد بن فارس توفي سنة ٣٩٥ هـ تبين لنا أنه مسبق بما صنعه المبرد في الكامل .

وكتاب المبرد ما اتفق لفظه واختلف معناه من صميم مباحث فقه اللغة .

### أقوال نسبت الى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها

تمهيد : الظفر بهذه المسائل لم يأتي عفو صفوا ويوافني رهوا سهوا



وإنما كان نتيجة البحث فيها وراء مؤلفات المبرد استقرت كثيرا من أصول كتب النحو باحثا فيها عن أقوال المبرد أجمع شتيها وأصم متفرقها حتى تجمعت لدى أقوال كثيرة .

والمقتضب كما قدمت تشيع فيه الطريقة الاستطراذية فلا يهتم صاحبه بذكر مسائل الباب مجتمعة في موضع أو موضعين بل كان ينثر المسائل نثرا ويفرقها في ثانيا كتابه فيما أشبهه بعقد خاذه سلكه فكان جمع هذه المسائل في المقتضب وتنظيمها وتنسيقها عبثا ثقيلا وجهذا مضنيا كان لزاما علي أن انقض بهذا العبء فلم أدخر وسعا في سبيل القيام به فصنعت له فهراس مختلفة جمعت مسائله واقتنصت شواردها وجعلت الاهتداء إليها على طرف الثمام .

ثم عرضت ما جمعته من الكتب الأخرى على ما في المقتضب فخرجت بماسيره القاري .

ولست أنكر أن يكون لقاائل قولان فأكثر في مسألة من المسائل وهذا ابن جني في الخصائص يعقد لهذا بابا قال ١ / ٢٠٦ .

باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم<sup>(١)</sup> متضادين وذلك عندنا على أوجه أحدها أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل . . .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ثم يحكم فيه نفسه بصدده غير أنه لم يعلل أحد القولين فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه فيجعل هو المراد المعتزم منها ويتأول الآخر إن أمكن وذلك كقول سيويه ( حتى ) الناصبة للفعل وقد تكرر من قوله إنها حرف من

---

(١) في الأصل العامل .

حروف الجر وهذا ناف لكونها ناصبة له من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلا عن أن تعمل فيها وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل وليست فيها حتى فعلم بذلك وينصه عليه في غير هذا الموضع أنْ أنْ مضمرة عنده بعد حتى كما تضرع مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه ﴿ ليقفر لك الله ﴾ ونحو ذلك فالمذهب إذن هو هذا ، ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ولم تظهر هناك أنْ صارت حتى عوضا منها ونائبة عنها نسبت النصب إلى حتى وإن كان في الحقيقة لأنْ . . . .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم يتغه وأن القول الآخر مصرح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسلين غير مبين أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخها فعلم أن الثاني هو ما اعترمه وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول إذ لم يوجد في - أحدهما ما يماز به عن صاحبه .

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سير المذهبين وإنعام الفحص عن حال القولين فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم وأن ينسب إليه أن الأقوى منها هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد وأن الأضعف منها هو الأول منها الذي تركه إلى الثاني فإن تساوي القولان في القوة وجب أن يعتقد فيهما أنها رأيان له فإن الدواعي إلى تساويهما فيها عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بها إلى أن اعتقد كلا منهما هذا بمقتضى العرف وعلى إحسان الظن فاما القطع البات فعند الله عليه . . .

وقد كان أبو الحسن ركابا لهذا الشج أخذًا به غير محتشم منه وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه . . . .

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس يتبع به كلام سيويه وسماه مسائل الغلط . . . . . الخ .

وقد وجدت لسيويه في كتابه رأيين في (أيتق) ولا مجال للتأويل فيها.

جعلها مما حذفت عينه وعوضوا عنها الياء في ٣١٧/١ و ٣٣٣/٢ وجعل أصلها أنوقا ثم قلبت قلباً مكانياً وأبدلت الياء من الواو جـ ٢ ص ١٢٩ .

فجنوح العالم إلى القولين أمر ليس مستبعدا بل هو واقع في كلامهم .

وكما وقع هذا وقعت إلينا أقوال مرسوسة منحولة .

واليك نصا عظيم القيمة ينفي عن سيويه ما نسب إليه وليس في كتابه ويثبت أنه نسبت إلى شيخ الصناعة أقوال مرسوسة .

في خزنة الأدب ٣٤١/٤

أقبل سيل جاء من عند الله بمجرد حرد الجنة المغلة قال ابن جني في المحتسب بعد إنشاد البيت حذف الألف قبل الهاء وينبغي أن تكون ألف فعال لأنها زائدة كقوله تعالى (إله الناس) ولا تكون الألف التي هي عين فعل في أحد قولي سيويه إن أصله لاه كتاب لأن الزائد أولى بالحذف من الأصلي - أ هـ .

وكون الله أصله لاه في أحد قولي سيويه نقله الزجاج عنه فقال :

قال سيويه سألت الخليل عن هذا الاسم يعني قولنا الله فقل الله وقال مرة أخرى الأصل لاه .

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هذا الذي حكاه عن سيويه عن

الخليل سهو لأن سيبويه لم يحك عن الخليل أن الله أصله لاه ولا قال  
سأله عنه ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قاله إنه لاه ورد ابن  
خالويه على أبي علي بأنه قد صح القولان عن سيبويه، ولا ننكر أن  
تكون هذه - الحكاية قد ثبتت عند أبي إسحاق الزجاج برواية له عن  
سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حيثشدها وقد وقعت إلينا مسائل  
جاءت روى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئاً من  
ذلك.

ورد عليه أبو علي في نقض المأثور بأن الذي يحكي هذه الحكايات  
عن سيبويه عن الخليل وعن أبي الحسن متقول كذاب ومتخوض أفاك لا  
يشك في ذلك أحد له أدنى تنبه وتيقظ ولم يصغ إلى القبول منه والاشتغال  
به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ورواياتهم وتميز  
صادقهم من كاذبهم وضابطهم من مجازفهم ومتجاوزهم في الرواية وما  
علمت أحداً من شيوخنا الذين أدركناهم منهم أبو إسحاق روى حكاية  
واحدة فضلاً عن حكاية عن الأخفش عن الخليل ولا عن سيبويه عن  
الخليل إلا ما ثبت في كتابه بل رأيت رجلاً روى حكاية واحدة أسندها  
إلى الأخفش عن الخليل في شيء من العروض ولم يكن هذا الرجل  
موثقاً به في خبره ولا مسكوناً إلى حكايته.

فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيبويه مما لم يثبت في  
كتابيه إلا حكايتان أو ثلاث.

إحداها عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه وهي أن - محمد بن  
السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال :

لقي أبو زيد سيبويه فقال أبو زيد لسيبويه : إني سمعت من العرب  
من يقول قرئت وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة فقال : فكيف  
تقول أفعل قال أقرا ولا ينبغي أن تقول أقرى والحكاية الأخرى أو  
الحكايتان حكاهما وحكاها ابن سلام عنه على عادة نقله الآثار.

هذا مع تصفحنا ما أخذه محمد بن السري عن محمد ابن يزيد أو عامته وتصفح ما جمعه أبو عبدالله الفزاري وغيره ومع صحبه على بن سليمان وإبراهيم بن السري وغيرهم فلم نسمع أحدا روى شيئا من ذلك وإنما عمل هذا الإسناد هذا الكذاب الأفاك.

ومما يدل على غرة هذا الإسناد أنا لم نجد أبنا الحسن يسند إلى الخليل شيئا إلا على جهة الإرسال فيقول قال الخليل أو على جهة الحكاية عن غيره فيقول زعموا أن الخليل كان يقول ولم نعلمه قال سمعت الخليل أو حدثني الخليل كما يقول ذلك في عيسى ويونس.

وبجانب هذا فقد نقل إلينا أن من الشواهد ما هو مصنوع موضوع وأن النحويين عشبوا برواية بعض الشواهد لتستدعم فيها يذهبون إليه ويقولون به في خزنة الأدب ج ٢ / ٥٣١.

قال عن البيت:

من النفر اللاتي الذين إذا اعتزوا وهاب رجال حلقة الباب قعقعوا  
وجميع من روى هذا البيت رواه من النفر البيض أو من النفر الشم  
ولم أر من رواه من النفر اللاتي الذين . . إلا النحويين .  
ومثله في ج ٣ / ٥٤٧ .

كما نجد اضطرابا في تصوير بعض الآراء في الكتاب الواحد قد يناقض نفسه أو في الكتابين وهذه أمثلة لذلك:

١ - ينسب الرضي في شرح الكافية مع ابن الحاجب إلى الزجاج القول ببناء المثني والمجموع جمع مذكر شرح الكافية ١٦١/٢ وفي موضع آخر يقولان عنه ٢٩/٢ .

قال الزجاج لم يبن شيء من المثني لأنهم قصدوا أن تجري أصناف المثني على نهج واحد فذان وتأن عنده عربتان وابن يعيش يحكي مذهب

الزجاج على أنه يقول بإعراب الثني والمجموع ابن يعيش ١٣٩/٤  
والسيوطي في الهمع ١٩/١ وفي الأشباه والنظائر ٤/٣ يقول إن الثني  
والجمع متبيان عند الزجاج.

٢ - قال الرضي في شرح الكافية ١٧٣/٣ :

المبرد يثني جمع المركبات حتى نحو سيويه وقال عكسه في ٢٣٥/١  
وما ذكرناه أولا هو ما يوافق ما وجد في المقتضب.

٣ - المبرد يذكر في المقتضب ٣٠٨/ أن الأخفش لا يميز نحو  
اختصم أخواك كلاهما.

ويوافقه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٢٨٦/٢ وابن  
الحاجب والرضي يقولان (شرح الكافية ٣١٠/١) وأجاز الأخفش  
اختصم الزيدان كلاهما.

٤ - في شرح ابن يعيش في المفصل ٥٢/٢

نسب إلى الأخفش أنه يقول بقياسية المفعول معه وفي الأشموني  
٢١١/٢.

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي .

٥ - نسب ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٤٤/٧

إلى سيويه أن التعجب من أفعل موقوف على السماع ونسب إليه  
الرضي أنه يقيسه في ذلك (شرح الكافية ٢٨٦/٢) وما قاله الرضي هو  
الذي يطابق ما في كتاب سيويه ج ٣٧/١.

٦ - نسب ابن يعيش إلى المبرد أن الناصب للمستثنى فعل دل على  
مجرى الكلام تقديره استثنى ولا أعني شرح المفصل ٩/٨ ونسب إلى  
المبرد أيضا في ج ٧٦/٢ أن الناصب للمستثنى إلا قد نسرف في حسن  
الظن فتمحل لتصحيح هذا - الاضطراب ونقول إن في مثل هذه المسائل

قولين لأصحابها وكل نقل ما وصل إليه ووقف عليه.

إذا تناولنا ذلك على ذلك فكيف نتأول لتصحيح مثل هذا الاضطراب.

١ - ينفرد ابن جني في الخصائص ١٩٥/١ بالقول بأن مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها.

وفي الانصاف المسألة ١٨/ وشرح الكافية للرضي ٢٧٦/٢ وابن يعيش ١١٤/٧ والأشموني ٢٩٠/١ والأشباه ٦١/٢. في هذه الكتب منع الكوفيين أن يتقدم خبر ليس عليها أيتصور أن يكون لنحاة الكوفة كلهم أجمعين رأيان في مسألة من الجائز أن يرجع بعضهم عما قاله ويخالف جمهورهم.

٢ - وهذا نوع آخر من الاضطراب:

قال ابن جني في سر الصناعة /١٢٨:

ويؤكد عندك أن الواو التي بمعنى مع جارية مجرى حرف - العطف وأنها لا تقع إلا في الأماكن التي لو عطف بها لصلح ذلك امتناع العرب والنحويين من إجازتهم انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس قالوا وإنما لم يجر ذلك لأنك لو رمت هنا أن تجعلها عاطفة فتقول انتظرتك وطلوع الشمس فترفع الطلوع عطفًا على التاء لم يجر لأن طلوع الشمس لا يجوز معه انتظار أحد كما يجوز أن تقول قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء لأنه قد يجوز من زيد القيام فهذا مذهب من الوضوح على ما تراه.

وقال أيضا في الخصائص ٣١٨/١:

ومثله امتناعهم أن يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس.

وفي شرح ابن يعيش للمفصل ٤٨/٢ :

ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يحز  
عند أحد من النحويين.

وهل هذا يتفق مع ما في كتب النحو.

في كتاب سيويه ج ١ ص ١٥٠ :

وما زلت أسير والنيل أي مع النيل واستوى الماء والخشبة أي  
بالخشبة وجاء البرد والطيالة أي مع الطيالة وفي كامل المبرد ٥٠/٦ .

ونظير ذلك استوى الماء والخشبة لأنك لم ترد استوى الماء واستوت  
الخشبة ولو أردت ذلك لم يكن إلا الرفع ولكن التقدير ساوى الماء الخشبة  
وكذلك ما زلت أسير والنيل يا فتى لست تخبر عن النيل بسير.

وفوق هذا فقد كان من أثر التساهل في نقل آراء - النحويين دون  
الرجوع إلى مؤلفاتهم والاعتماد عليها أن وقعت إلينا آراء لا تتفق مع ما  
سجله هؤلاء النحاة في مؤلفاتهم وأخذ العلماء يرد بعضهم على بعض  
محتكمين في ذلك إلى ما شهدت به كتبهم وهذه أمثلة لذلك .

١ - كلام سيويه في كتابه صريح في أن كاف الجر لا تجر الضمير  
في اختيار الكلام وإنما يكون ذلك في الشعر قال ٣٩٢/١ : هذا باب ما  
لا يجوز فيه الإضممار من حروف الجر وذلك الكاف التي في أنت كزيد  
وحق ومذ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي فأسقطوه ثم يقول إلا  
أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على القياس هذا ما  
ذكره سيويه في كتابه ونسب إليه أبو حيان في كتابيه الارتشاف والتذكرة  
جواز دخول الكاف على الضمير مطلقا ولهذا قال البغدادي في الخزانة  
٢٧٤/٤ إن نسبة الجواز مطلقا إلى سيويه غير صحيحة .

٢ - تضعيف آخر الكلمة إنما يكون في حالة الوقف فلو ضعفت



الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ويكون محله الضرورة وهكذا صرح سيويه بأن محله الضرورة بقوله ٣٨٢/٢:

ومن ثم قالت العرب في الشعر والقوافي سببا يريدون السبب ويقول الرضي في شرح الشافية ٣١٧/٢ وليس في كلام سيويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة ورد عليه البغدادي في شرح شواهد الشافية ٢٤٧/ بأن كلامه مخالف لنص سيويه.

٣ - رد مؤلف الخزانة على الرضي قولاً نسبته إلى سيويه في قول الشاعر:

والا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق  
بأنه لم يقله سيويه الخزانة ٣١٥/٤.

٤ - قال الشمني فيما نسب إلى سيويه من القول بخروج إذ وإذا عن الطرية:

لكن في نسبة هذه المقالة إلى سيويه نظر فإن ابن جني وهو إمام مطلع نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه إلى غيره وأيضاً الرضي إمام مطلع ولم ينسبها إلى سيويه الشمني، ١٧٤/١.

٥ - نسب ابن الأنباري في الإنصاف إلى الفراء موافقة البصريين في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ورد عليه البغدادي في الخزانة ١٦/٣:

بأن هذا مخالف لنص كلام الفراء فإنه صرح بجواز عمل اسم الفعل مؤخراً ومخوفاً.

٦ - نسب ابن جني في سر الصناعة إلى المبرد قولاً في إعراب جمع التصحيح وردّ عليه البغدادي بأن هذا مخالف لكلام المبرد في الكامل الخزانة ٤١٦/٣.

٧ - ردّ البغدادي على الرضيّ بأنه نقل عن أبي علي خلاف مذهبه  
في قول الشاعر:

خالط من سلمى خياشيم وفا الخزانة ٢/٢٦١

٨ - نسب إلى سيويه قول في الوقف على المقصور وقال الرضي  
عن هذه النسبة ولا يعطي كلام سيويه ما نسب إليه تصرّيحاً ولا تلويحاً  
شرح الشافية ٢/٢٨٣ .

٩ - رد الرضي على ابن الحاجب كلاماً نسبته إلى المبرّد بقوله  
مذهب المبرّد ليس ما أحال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه شرح  
الكافية ١/١٢٧ .

وبعد فإذا علمنا بما نقلناه من خزانة الأدب أن هناك مسائل  
مدسوسة على إمام النحويين رغم ذبوع كتابه وشيوعه .

وإذا جاز للبغداديّ أن يرّد على ابن جني نسبته رأياً للمبرّد يخالف ما  
في الكامل .

وأن يفعل ذلك مع ابن الأنباري في نسبته رأياً للفراء وأن يقف هذا  
الموقف مع أبي حيان والرضي وإذا ساغ للرضي أن يرّد على ابن الحاجب  
في نسبته رأياً للمبرّد لا يدلّ عليه كلامه .

وأن يرّد عليه في موقف آخر مكثفاً بقوله الظاهر أن هذا مذهب  
الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو الكافية  
٢/٣٣٠ دون أن يكلف نفسه مشقة الرجوع إلى مؤلفات المبرّد يستجليها  
الحقيقة ويتوضحها الأمر إذا ساغ لهم ذلك وصنعوه ألا يجوز لي أن  
أنفي عن المبرّد ما نسب إليه مما يعارض ما في كتبه .

قد يقول قائل إن لأبي العباس آثاراً غير المقتضب لم تصل إلينا فما  
أنكرت أن يكون هؤلاء المبتنون لهذه الأقوال قد وقفوا عليها في هذه

الأثار فجوابي عن ذلك ما قاله ابن جني في الخصائص في مقام التدليل على أن عناية العرب بلغتهم تفوق عناية العجم بلغتهم قال ٢٥١/١ سألت غير مرة أبا علي رضي الله عنه عن ذلك فكان جوابه عنه نحوا مما حكيت.

فإن قلت ما تنكر أن يكون ذلك لأنه كان عالما بالعربية ولم يكن عالما باللغة العجمية ولعله لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب به .

قل نحن قد قطعنا بيقين وأنت إنما عارضت بشك ولعل هذا ليس قطعاً كقطعنا ولا يقيناً كيقيننا .

ثم هذه الأقوال على فرض وجودها في بعض كتب المبرد غير المقتضب لا يدلّ على أنها رأيه الذي استقرّ عليه بل ذلك يتوقف على اعتبارات قدمنا ذكرها فيما نقلناه من الخصائص .

ومن يدي فلعل كلامه في المقتضب هو الذي اختاره وتقبله ولا سيما وهو أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأيضاً قد جرت عادة هؤلاء المؤلفين إذا صوروا رأياً لنحويّ ولهذا النحويّ رأيان في المسألة قالوا في أحد قوليّه أو في غير كتابه كذا وما أشبه ذلك فلو وقف علمؤنا على ما في المقتضب لأشعرونا بأنّ للمبرد قولين في هذه المسائل جرياً على مألوف عاداتهم .

وإذا لم يصنعوا هذا فقد خالفوا العرف التأليفي عندهم كما أنهم لم يذكروا اسم مؤلف من مؤلفات المبرد اعتمدوا عليه في نقلهم هذه الأقوال عنه فوق أنهم لم يشيروا إلى ما ورد في المقتضب خاصاً بها مما سنذكره .

ألا تكون كل هذه دعائم قويّة تسندني في ردّ نسبة هذه الأقوال إلى المبرد .

وأشرع الآن في سرد بعض هذه المسائل مكتفياً بذكر طرف منها دون استقراء ما وقفت عليه وجمعت .

١ - أفصح المبرد عن رأيه في المقتضب بأن الهاء حرف من حروف الزيادة تحدثت عن ذلك عندما عقد للزوائد باباً وبين مواطن زيادتها وفي موضع آخر قال الهاء من (أمهات) زائدة لأنها من حروف الزوائد.

وابن جني في سر الصناعة وابن يعيش في شرحه على المفصل وابن الحاجب والرضى في شرح الشافية والأشموني ومؤلف التصريح والبغدادى في شرح شواهد الشافية ينسبون إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة.

ونسوق نصوص المقتضب ونصوص الكتب الأخرى ليحتكم إليها القارئ.

في الجزء الأول من المقتضب (باب معرفة الزوائد ومواضعها) نسخي/١٩ قال وهي عشرة أحرف الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء والميم ثم بين مواضع زيادتها فقال:

والهاء تزداد لبيان الحركة ولخفاء الألف فأما بيان الحركة فنحو قولك ارمه (وها أدراك ماهية) (فبهدهم اقتله) . . وفي الجزء الثالث باب المحذوف والمزيد قال:

فأما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد تزداد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت . . . الخ (نسخي/٢٨٣ وقال ابن جني في سر الصناعة/٦٧).

أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة وقال إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث.

وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٤٣/٩.

وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة واحتج بأنها لم ترد إلا في الوقف نحو ارمه وأغزه وأخشه قال فلا أعدها مع الحروف التي كثرت

زيادتها والصواب الأول وهو رأي سيويه وقال الرضى في شرح الشافية  
٣٨٢/٢.

وأما الهاء فكان المبرد لا يعدّها ولا يلزمه نحو اخشه فإنها حرف  
معنى كالتنوين وباء الجر ولامه وإنما يلزمه نحو أمهات ونحو أمهتي  
خندت والياس أبي.

وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية/٣٠١.  
وافق الرضى ونقل أيضاً نص ابن جني في سر الصناعة وفي  
الأشموقي/٣/٣٠٥.

وأكرر المبرد زيادتها وقال إنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان  
كما في نحو ماله ويا زيداه ولإمكان نحوعه وقه فهي كالتنوين وباء  
الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة والدليل  
على ذلك قولهم في أمات أمهات ومثله في التصريح ٣٦٢/٢.

٢ - صرح أبو العباس بأن ما المصدرية حرف فيقول بعد أن ذكر  
مذهب سيويه ومذهب الأخفش واحتجاجهما يقول عن مذهب الأخفش  
بعد أن ألزمه الحجة قد خلط ثم يقول والقياس والصواب قول سيويه.

وابن الحاجب والرضى في شرح الكافية والسيوطي في الجمع ينسبون  
إلى المبرد القول باسمية ما المصدرية أما ابن يعيش فيذكر اسم المبرد في  
مقام شرح مذهب سيويه ولكنه لم يصرح بموافقة المبرد لسيويه ومخالفته  
للأخفش ١٤٢/٨.

في الجزء الثالث من المقتضب باب الصلة والموصول (في  
نسختي/٢٩٥) و(ما) عند سيويه إذا كانت والفعل مصدرأ بمنزلة أن -  
والأخفش يراها بمنزلة الذي مصدرأ كانت أو غير مصدر وستشرح ما  
ذكرنا شرحاً يبيناً شافياً إن شاء الله.

وتقول إن تأتيني خير لك فليس في تأتيني ذكر لأن ولو قلت رأيت

الذي تقوم لم يميز لأنك لم تردد إلى الذي شيئاً وهو اسم حتى تقول رأيت الذي تقوم إليه .

ولو قلت بلغني أنك منطلق لم تردد إلى أن شيئاً ولو قلت جاءني من أنك منطلق لم يميز حتى تقول أنك منطلق إليه أو عنده فهذا أمر الحروف وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الألف والسين والميم في ما إذا كانت والفعل مصدراً فإن سينويه كان يقول إذا قلت أعجبتني ما صنعت فهو بمنزلة قولك أعجبتني أن قمت فعل هذا يلزمه أعجبتني ما ضربت زيدا كما تقول أعجبتني أن ضربت زيدا وكان يقوله .

والألف يقول أعجبتني ما صنعت أي ما صنعت كما تقول أعجبتني الذي صنعت ولا يميز أعجبتني ما قمت لأنه لا يتعدى وقد خلط فأجاز مثله والقياس والصواب قول سينويه :  
فإن أردت بما معنى الذي فذاك ما ليس فيه كلام .

وفي شرح الكافية ٥١/٢ .

وما المصدرية حرف عند سينويه اسم موصول عند الألف والرماني والمبرد كما مر قبل والذي قدمه كان في ٣٩/٢ ونصه وخالف الألف وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفاً وجعلوها اسماً .

فلم يذكر اسم المبرد فيما قدمه وهذا يوافق ما في المغني ٧/٢ في أن النزاع قائم بين سينويه وبين الألف وابن السراج وفي جمع الموصوف للسيوطي ٨١/١ .

الخامس (ما) خلافاً لقوم منهم المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والألف في قولهم إنما اسم مفتقرة إلى ضمير وأنت إذا قلت يعجبني ما قمت فتقديره القيام الذي قمت .

٣ - تحريك عين فَعَلَة بالفتح إتباعاً للفاء بشرطه إنما يكون في الاسم

لا في النعت إذا جمعته جمع مؤنث سالماً هذا ما صرح به في المقتضب فقال حركت أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة وتكون فرقاً بين الاسم والنعت وقال أيضاً وأما النعوت فلإنها لا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت فكلامه واضح الدلالة في أنه لا يجوز تحريك عين فعلة الصفة ولكن السيوطي في الهمع يحكى عنه جواز ذلك بقوله :

وندر كَهَلَات بالفتح جمع كَهْلَة وأجاز المبرد القياس عليه .

قال في المقتضب في الثاني باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة في نسختي/ ١٧٣ .

أعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالآلف والتاء حركت أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة فرقاً بين الاسم والنعت وذلك قولك في طلحة طلحات وفي جفنة جفنات وفي صفحة صفحات وكذلك جميع هذا الباب . . . ثم يقول وأما النعوت فلإنها لا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت وذلك قولك ضخمة وضخمات وعجلة وعجلات وخدلة<sup>(١)</sup> وخدلات .

وأما قولهم في جمع أربعة ريعات في قولهم امرأة أربعة ورجل أربعة فلأنه يجري عندهم مجرى الاسم إذ صار يقع للمؤنث والمذكر على لفظ واحد بمنزلة قولك فرس للمذكر والأنثى وكذلك إنسان وبعير يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكراً كما أن أربعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث فبعير يقع عليهما ومجازه في الإبل مجاز قولك إنسان وجل يجري مجرى رجل وناقعة تجري مجرى امرأة . . . وأما قولهم شاة لجة وشاء لجايات فزعم سيويه أنهم يقولون لجة ولجبه وإثما قالوا لجايات على قولهم لجة .

وقال قوم بل حرك لأنه لا يلتبس بالمذكر لأنه لا يكون إلا في

---

(١) ساق خدلة ممتلئة ضخمة والمرأة الغليظة الساق المستديرتها وتكر .

الإناث ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيباً في جمع الموامع  
٢٣/١.

والصفة كضخمة وجلفة وحلوة فليس فيها إلا التسكين لثقلها  
بخلاف الاسم ونذر كهلات بالفتح جمع كهلة، وأجاز المبرد القياس  
عليه.

٤ - كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً بالمتفصل لا يقع موقعه  
تقول قمت ولا يصلح قام أنا وفعلنا ولا يجوز فعل نحن وأكرمك ولا  
يصلح أكرمت إياك هذا صريح كلام المبرد في المقتضب، والسيوطي في  
الجمع ينقل عن شرح التسهيل لأبي حيان ما يفيد أن المبرد يميز وضع  
الضمير المتفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان المتصل في الشعر  
وغيره فيجيز نحو فعل أنا مخالفاً سيبويه.

في الجزء الأول من المقتضب باب المضمر المتصل نسختي ١٠٤ أعلم  
أن كل موضع تقدر فيه على الضمير متصلاً بالمتفصل لا يقع فيه تقول  
قمت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضربت إياك وكذلك  
ظننتك قائماً ورأيتني ولا يصلح رأيت إياي فإن كان موضع لا يقع فيه  
المتصل وقع فيه المتفصل هذا جملة هذا... ثم يقول:

وأعلم أن ضمير المرفوع التاء يقول المتكلم إذا عني نفسه ذكراً كان  
أو أنثى قمت وذهبت وإن عني غيره كانت التاء على حالها إلا أنها  
مفتوحة للمذكر ومكسورة للمؤنث تقول فعلت يا رجل وفعلت يا امرأة  
فإن ثنى المتكلم نفسه أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر قال فعلنا ولم  
يجز فعل نحن لما ذكرت لك. وإن ثنى المخاطب قال فعلتما ذكرين كانا  
أو أنثيين ولا يجوز فعل أنتما.

فإن جمع فكان المخاطبون ذكوراً قال فعلتم ولا يقول فعل أنتم وإن  
كن إناثاً فعلتن ولا يجوز فعل أنتن.



في جمع الموامع ١ - ٦٠ .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه نصاً لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازته في الشعر وغيره وعليه المبرد وأدعى أن أجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخص الصغير تقوية لذلك :

أصرمت جبل الحيّ أم صرموا يصاح بل صرم الجبال هم  
٥ - يتحدث المبرد في المقتضب عن دخول لام الابتداء في خبر أن في باب خاص ويصرح فيه بأن دخول اللام في الخبر يكسر همزة إن يقول :

أشهد إن زيدا منطلق واعلم أن زيدا خير منك فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إن زيدا لخبر منك واعلم إن زيدا لمنطلق .

ويعقد باباً آخر يعنونه بقوله هذا باب إن المكسورة ومواقعها .  
يقول فيه والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر .  
وابن هشام في المغني والسيوطي في الجمع والأشعموني والعيني يدعون على المبرد قوله إن دخول اللام مقيس بعد إن المفتوحة .

قال في الجزء الثاني في المقتضب باب أن دخلت اللام في خبرها (نسختي ٢٢٢) ٢١٩ .

أعلم أن هذه اللام تقطع ما دخلت عليه مما قبلها وكان حدها أن تكون أول الكلام كما تكون في غير هذا الموضع وذلك قولك قد علمت زيدا منطلقاً فإذا أدخلت اللام قلت علمت لزيد منطلق فتقطع بها ما بعدها مما قبلها فيصير ابتداء مستأنفاً فكان حدها في قولك . إن زيدا منطلق أن تكون قبل إن كما تكون في قولك لزيد خير منك فلما كان

معناها في التوكيد ووصل القسم معنى إن لم يجز الجمع بينهما فجعلت اللام في الخبر وحدها أن تكون مقدمة لأن الخبر هو الأول في الحقيقة أو فيه ما يتصل بالأول فيصير هو وما فيه الأول فلذلك قلت إن زيدا لمنطلق لأن المنطلق هو زيد وكذلك لو قلت إن زيدا لقي داره عمرو أو لعمرو يضربه لأن الذي عمرو يضربه هو زيد فهذا عبرة هذا .

ألا ترى أنك إذا فصلت بين إن وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت إن في الدار لزيداً وإن من القوم لأخاك فهذا يبين لك ما ذكرت وذلك قولك أشهد إن زيدا منطلق واعلم أن زيدا خير منك فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إن زيدا لخير منك واعلم أن زيدا لمنطلق قال الله عز وجل (والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) فلولاً اللام لم يكمن إلا أنه كما تقول أعلم زيدا خيراً منك فإذا أدخلت اللام قلت أعلم لزيد خير منك وقال (أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فهذا مجاز اللام .

ثم يقول فإن قال قائل فكيف أقول أشهد بأنك لمنطلق قيل له هذا محال كسرت أو فتحت لأن حد اللام التقديم فلو أدخلت حرف التفضيل على اللام كان محالاً لأن عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها .

ثم يعقد باباً يعنونه بقوله هذا باب إن المكسورة ومواقعها يقول فيه والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر وقد مضى قولنا في هذا لأن اللام تقطعها مما قبلها فتكون مبتدأة فهذا مما ذكرت لك أنها ترجع إلى الابتداء .

في المغنى أ ١٨٨ .

وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد .

في الأشموني أ ٣٣٤ .

تنبيه اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك

وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف (ألا أنهم ليأكلون الطعام) بفتح الهمزة وأجازه المبرد.

في جمع الموامع أ - ١٤٠.

ولا تدخل على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد وقرئ ألا أنهم ليأكلون بفتح الهمزة وأنشدوا:

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاياك لمن خير المطي  
وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ.

في العيني على هامش خزانة الأدب ٢ - ٢٤٨.

وأعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد.

٦ - لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها فإذا قلت ظننت أن زيداً منطلق لم تحتج إلى المفعول الثاني واستغنيت عنه هذا ما صرح به المبرد في المقتضب ويعمل الاستغناء بقوله لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق.

ويدعى عليه السيوطي في الجمع القول بأن أن ومعموليه لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيبويه. وكذلك يدعى عليه الصبان ١، ٣٦٧.

قال في الجزء الثاني من المقتضب في باب الفرق بين إن وأن (في نسختي ٢٢١، ٢١٨).

وأعلم أنك إذا قلت ظننت زيداً أخاك أو علمت زيداً ذا مال لا يجوز الاختصار على المفعول الأول لأن الشك والعلم إنما وقعا في الثاني ولم يكن بد من ذكر الأول ليعلم من الذي علم هذا منه أو شك فيه من أمره فإذا قلت ظننت زيداً فأنت لم تشك في ذاته فإذا قلت منطلقاً ففيه وقع الشك فذكرت زيداً لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في

انطلاق غيره. فإذا قلت ظننت أن زيداً منطلق لم تحتج إلى مفعول ثان لأنك قد آتيت بذكر زيد في الصلة لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد فلذلك استغنيت.

في مع المعامع ١ - ١٥١.

تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولها نحو ظننت أن زيداً قائم أعلم أن الله على كل شيء قدير وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة، ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً.

ومثله في حاشية الصبان علي الاشموني ١ / ٣٦٧.

٧ - حدثنا المبرد في المقتضب بأن الشعراء يضطرون فيجعلون اسم كان نكرة وخبرها معرفة ومثل بهذين البيتين:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا نعيمًا بجوف الشام أم متساكر  
فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار  
فصنيع المبرد في مقتضبه موافق لما صنعه سيبويه في كتابه. وابن الحاجب والرضي في شرح الكافية وابن يعيش ينسبون إلى المبرد أنه رد على سيبويه استشهاده بالبيتين السابقين لذلك وقال إن اسم كان ضمير والضمير معرفة.

والواقع أنه لا خلاف بين المبرد وسيبويه فهما على وفاق تام حتى فيما نقله البغدادي في الخزانة من الجامع للمبرد وفيه يقول:

والأجود في هذه الأبيات نصب الأخبار المقدمة ورفع المعارف ورفع  
القوافي على قطع وابتداء.

وسيبويه يقول ١ - ٢٤.

وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء .

قال في الجزء الرابع من المقتضب في باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (يوافق في نسختي ٣٨٢).

وأعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء فمن ذلك قول حسان بن ثابت :

كان سلافة من بيت راس يكون مزاجها غسل وماء  
وكان المازني يروي يكون مزاجها غسلًا وماء يريد فيه ماء قال  
الفرزدق :

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا تميمًا بجوف الشام أم متساكر  
وقال القطامي :

قفي قبل التفريق يا ضياعا ولا يك موقف منك السوداعا  
وقال خدّاش بن زهير :

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار  
في شرح الكافية ٢ - ٢٧٩ .

وأورد سيبويه للتمثيل بالأخبار عن النكرة بالمعرفة قوله :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميمًا بجوف الشام أم متساكر  
وقوله :

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار  
وقوله :

ألا من من مبلغ حسان عني أظب كان سحرك أم جنون  
ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة .

في ابن يعيش ٧ - ٩٤ .

وأما بيت الكتاب

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار  
فإن الشعر لخدش بن زهير والشاهد فيه جعل اسم كان نكرة  
والخبر معرفة لأنها أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقة وفي الأفعال الحقيقة  
يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأجريت هذه الأفعال مجراها  
في ذلك عند الاضطرار قال سيبويه وهو ضعيف مع ما تقدم لأنها لعين  
واحدة فإذا عرفت أحدهما يعرف الآخر لأنه هو في المعنى .

فإذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً علم أنه صاحب الصفة .

وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال  
اسم كان هنا مضمّر في كان يعود على الظبي والمضمرات كلها معارف  
فأمك الخبر فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز نحو  
كان عبد الله أخاك وسيبويه كأنه نظر إلى المعنى من كون ضمير النكرة في  
التحصيل لا يزيد عن ظاهرة إذ لا يميز واحداً من واحد وإن كان من  
حيث علم المخاطب بأنه يعود على المذكور معرفة .

٨ - وقوع إن الزائدة بعدما يملها هكذا قال المبرد في كتابيه  
المقتضب والكامل ، ونسب إليه الرضى في شرح الكافية قياسية اعمال ما  
مع وقوع إن بعدها بقوله : -

وقد جاء إن بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس .

قال في الجزء الأول من المقتضب في باب ما جاء من الكلم على  
حرفين (نسختي ١٧) .

وتكون إن زائدة في قوله ما إن زيد منطلق فيمتنع ما بها من النصب  
الذي كان في قولك ما زيد منطلق كما يمنع إن الثقيلة بها من النصب في  
قولك إنما زيد أخوك فمن ذلك قوله :

فما إن طبننا جين ولكن مناينا ودولة آخرينا

وقال أيضاً في المقتضب في الجزء الثاني في باب إن وأن الخفيفتان  
(نسخي ٢٢٨) ٢٢٤ .

والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع ما لتردها إلى الابتداء كما تدخل  
على إن الثقلة فتمنعها عملها وتردها إلى الابتداء في قولك إنما زيد  
أخوك وإنما يخشى الله من عباده العلماء وذلك قولك ما إن يقوم زيد وما  
إن زيد منطلق لا يكون الخبر إلا مرفوعاً لما ذكرت لك قال زهير: -  
ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك  
وقال آخر:

وما إن طبننا جين ولكن منايانا ودولة آخرينا<sup>(١)</sup>  
وقال في الكامل ٤ - ١٠ .

إن زائدة وهي تزداد مغيرة للأعراب وتزداد تأكيداً وهذا موضع ذلك .  
فالموضع الذي تغير فيه الإعراب هو وقوعها بعد ما الحجازية تقول  
ما زيد أخاك وما هذا بشراً فإذا أدخلت إن هذه بطل النصب بدخولها  
فقلت ما إن زيد منطلق قال الشاعر:

وما إن طبننا جين ولكن منايانا ودولة آخرينا  
فزعم مسيويه أنها منعت ما العمل كما منعت ما إن الثقلة أن  
تنصب تقول إن زيدا منطلق فإذا أدخلت ما صارت من حروف الابتداء  
ووقع بعدها المبتدأ أو خبره والأفعال نحو إنما زيد أخوك وإنما يخشى الله  
من عباده العلماء ولولا ما لم يقع الفعل بعد أن لأن إن بمنزلة الفعل ولا  
يلي فعل فعلاً لأنه لا يعمل فيه.

في شرح الكافية ١ - ٢٤٦ .

فمن ذلك مجيء إن بعد ما وإنما عزلتها لأنها وإن كانت زائدة لكنها  
تشابه إن النافية لفظاً فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي إذا دخل  
على نفي أفاد الإيجاب فصارت إن كلاً الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد

---

(١) الحزاة ٢ - ١٢١ .

إلا منطلق ويجوز أن يقال إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف.

وقد جاءت إن بعدها غير كافة شلوثاً وهو عند المبرد قياس أنشد أبو علي:

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريقاً ولكن أنتم الخزف  
٩ - رأي المبرد صريح لا يحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه نحو زان نوره الشجر. صرح بهذا في غير موضع من المقتضب، وابن الحاجب والرضي ينسبان إليه جواز ذلك وفي الموشح ينقل عن المبرد أن مثل هذا رديء عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة.

قال في المقتضب في الجزء الثاني باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً (يوافق في نسختي ١٣٢).

.. ألا ترى أنك تقول يضرب غلامه زيد لأن زيد في المعنى مقدم لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيداً لم يجوز لأن الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقلد لغيره.

وقال في الجزء الرابع من المقتضب أيضاً في باب هذا باب من مسائل كان وأخواتها - ٣٨٤ و ٤٠٠

ألا ترى أنك تقول ضرب غلامه زيد لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيداً كان محالاً لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع.

في شرح الكافية ٢ - ٥.

وما أجاز المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيداً أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية



لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع.

وكلام المرزباني في الموشح لا يعارض ما في المقتضب غاية ما فيه أنه يجبر أن المبرد يقول بجواز ذلك في الضرورة قال ٦١.

حدثني محمد بن أحمد الكاتب قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال قال حسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي في أبيات وهذا البيت ردىء عند أهل العربية وذلك أنه قدم المكنى على الظاهر ومثله ربما جاز في الضرورة.

فلو كان مجد أخذد اليوم واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً ونظيره قول الآخر:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
١٠ - يعيد أبو العباس حديث العطف على الموضع في المقتضب في غير موضع ويمثل له بالبيت:

معاوي إننا في بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد  
والبيدادي في خزانة الأدب يروي أن المبرد رد على سيبويه روايته للبيت السابق بالنصب.

قال في الجزء الثاني من المقتضب باب ما يقسم عليه من الأفعال (في نسختي ٢٢١).

وتقول وحق الله ثم حقك لأفعلن ولو قلت ثم حقك تحمله على الموضع كان جائزاً كما قال: فلسنا بالجبال ولا الحديد.

وعلى هذا قرئ فاصلق وأكن من الصالحين لأنه حمله على موضع الفاء.

وقال أيضاً في الجزء الرابع من المقتضب باب الأحرف الخمسة  
المشبهة بالأفعال ٣٨٧ و ٤٠٣

ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعداً على الموضع ومثله  
خشتت بصلره وصدّر زيد وعلى هذا قراءة من قرأ فأصدق وأكن من  
الصالحين حمله على موضع الفاء ولم يحمله على ما عملت فيه، وقرئت  
هذه الآية على وجهين أن الله بريء من المشركين ورسوله بالنصب  
والرفع في الرسول، ومثل ما يحمل على الموضع قوله:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد  
وقال الآخر:

ألا حيي ندماني عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا  
وقال في الجزء الرابع من المقتضب أيضاً باب ما ينعت من المنفى  
(نسختي ٤٦٧).

والعطف يجري هذا المجرى فمن جعل المعطوف على الموضع قال لا  
حول ولا قوة إلا بالله حمل الثاني على الموضع ونظير هذا قوله: فلسنا  
بالجبال ولا الحديد.

حمل الثاني على الموضع كأنه قال فلسنا الجبال ولنا الحديد.

ومثله قول الله عز وجل فأصدق وأكن لولا الفاء لكان أصدق  
مجزوياً كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة لأنه خبر ليس.

وفي خزائن الأدب ١ - ٣٤٣.

فلسنا بالجبال ولا الحديد.

وقد رد المبرد على سيويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة  
منهم العسكري صاحب التصحيح قال:

ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ما روى

عن سيويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض وقد غلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها.

ويظهر لي أن الأعلام في شرحه لشواهد سيويه قد قصد إلى أن المبرد رد رواية سيويه البيت بالنصب ووقع خطأ في الطبع فوضع اسم سيويه مكان اسم المبرد وهذا نصه في المطبوع.

كتاب سيويه ١ - ٣٤.

معاوى إننا بشر فهاًسج فلسنا بالجبال ولا الحديد  
أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيد  
استشهد به على جواز حل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه  
لأن معنى لسا بالجبال ولسنا الجبال واحد.

وقد رد سيويه رواية البيت بالنصب لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ويعنه ما يدل على ذلك وهو قوله:

أكلتم أرضنا فجرزتموها فهل من قائم أو من حصيد  
وسيويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب.

١١ - صرح المبرد في المقتضب بأن الفعل المقترن بأن خبر لأفعال المقاربة بقوله وخبرها مصدر لأنها لمقارنته والمصدر اسم الفعل وذلك كقولك عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم.

وقال لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجرداً.  
هذا ما ذكره في المقتضب أما ما ذكره في الكامل فهو لا يشعر باختلاف الإعراب سواء اقترن الفعل أم جرد منها.

وابن هشام في المغنى والسيوطي في الهمع ينسبان إلى المبرد أنه قال:

بأن الفعل المقترن بأن في نحو عسى زيد أن يقوم مفعول له.  
وصاحب المغنى في موضع آخر يحكي عن المبرد إعرابه مفعولاً به أو على حذف الجار توسعاً.

من أين جاء لابن هشام والسيوطي هذا القول .

لو رجعنا إلى المقتضب نجد فيه قوله لأن عسى فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها وفيه وعسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته وتعبر المبرد بكلمة مفعول عن الخبر لا يدل على أنه يعربه مفعولاً . فهذا اصطلاح له استعمله حتى في باب كان أيضاً قال في باب كان وأخواتها في الجزء الرابع وهذه أفعال صحيحة كضرب ولكن أفردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد وقال أيضاً :

وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر .

وأيضاً عنون لكان وأخواتها بقوله .

هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

وقوله عسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته قوله هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب بدليل ما قاله في الكامل ٢ - ٢٤٠ . وكرب في معنى المقاربة يقال كاد يفعل ذلك وجعل يفعل وكرب يفعل ذلك أي دنا من ذلك .

والسيوطي في الجمع يقول عن أفعال المقاربة إنها تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها لا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن .

وما ادعاه شيخنا السيوطي من أن المبرد يعرب الفعل المقرون بأن مفعولاً به هرباً من الإخبار بالمصدر عن الجئة . غير مسلم له فإن المبرد لم يهرب من ذلك وفي كتابيه المقتضب والكامل ما يفيد جواز الإخبار بالمصدر عن الجئة .

قال في المقتضب ٣٠٤ .

وإن شئت قلت زيد سير يا فتى فهذا يجوز على وجهين أحدهما أن

يكون زيد صاحب سير فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه  
كما قال الله عز وجل وأما القرية التي كنا فيها إنما هو أهل القرية كما  
قال الشاعر:

ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت فلئما هي إقبال وإدبار  
أي ذات إقبال وإدبار ويكون على أن جعلها الإقبال والإدبار لكثرة  
ذاك منها.

وقال في الكامل ٨ - ١٢٣ .

.. ولورفعه على قوله أنت سير أي أنت سائر كما قالت الخنساء .  
فلئما هي إقبال وإدبار

وفي القرآن قل أرايتم أن أصبح ملؤكم غورا أي غائراً .

وفي الكامل ايضاً ٢ - ٨١ :

والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل يقال ماء غور أي غائر كما قال  
الله عز وجل «إن أصبح ملؤكم غورا» ويقال رجل عدل أي عادل ويوم  
غثم أي غائم وهذا كثير جداً . . . ويقال رجل رضا أي مرضي . . . .

قال في الجزء الثالث باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة (في نسختي  
:٢٤٨)

.. أعلم لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل  
وخبرها مصدر لأنها لمقاربتة والمصدر اسم الفعل وذلك قولك عسى زيد  
أن ينطلق وعسى أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته . . .

وأما قولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا فلئما كان التقدير عسى  
الغوير أن يكون أبؤساً لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل  
مجردا ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب

لأن عسى فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها ألا ترى أنك تقول كان زيد يتطلق فموضعه نصب فإن قلت منطلقاً لم يكن إلا نصبا .

في المغني ١ - ٢٦ :

واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم فالمشهور أنه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت أن تفعل قاربت أن تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيويه .

وقال أيضاً في ١ - ١٣٢ عند حديثه عن عسى :

وتستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم .

واختلف في إعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم . . .

والثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملاً أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعاً وهذا مذهب سيويه والمبرد .

في الجمع ١ - ١٣٠ :

أفعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ويدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً كما سيأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه يدل من الأول . . .

وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار بالمصدر عن الجثة ورد بأن أن هنا لا تقول بالمصدر وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخياً .

١٢ - صرح المبرد في المقتضب بأن قول الشاعر وقلما: وصال على

طول الصلود يدوم) ضرورة وظاهره أن وجه الضرورة فصل الاسم بين قلما والفعل الذي حقها أن يليها ويتصل بها لأنها خاصة بالفعل .

ومراجعة حديثه عن قلما يتبين منه أن ما عنده كافة كما هي في إغا وربما ويعلمنا . فقل قبل إتصال ما بها كانت لا تدخل على الأفعال وإتصال ما بها صيرتها خاصة بالفعل .

هذا كلام المبرد في المقتضب ولنرجع إلى كلام سيويه في كتابه ذكر سيويه هذا البيت في موضعين وصرح فيهما بأنه ضرورة، وعبارته في الموضع الثاني (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم) تفصح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على الفعل، وبهذا جزم الشمني على المغنى ٢ -

٨١

وقد ذكر الأعلام وجهين لتوجيه الضرورة في البيت .

١ - تقديم الفاعل على رافعه .

٢ - وصال فاعل الفعل مضمرة فقد ولي قلما الفعل تقديرًا لا ظاهراً . وابن هشام في المغنى بين وجه الضرورة عند سيويه بهذه التوجيهات :

١ - الفعل مقدر بعد قلما .

٢ - تقديم الفاعل على رافعه .

٣ - قيام الاسمية مقام الفعلية .

ثم ذكر ابن هشام مذهب المبرد بقوله وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ .

وفي خزانة الأدب نقل النحاس عن الأخفش بأن المبرد حالف سيويه وجعل ما زائدة وقدره وقل وصال يدوم على طول الصلود .

ثم أعاد ذلك في موضعين في أثناء حديثه عن البيت .

والذي يظهر لي بعد ما قلعت أنه لا خلاف بين سيويه والمبرد في أن قلما خاصّة بالفعل بسبب اتصال ما بها وأن البيت عندهما ضرورة والظاهر من كلامهما معا أن وجه الضرورة تقديم الاسم على الفعل ووجه الكلام عندهما وقلما يدوم وصال.

قال في الجزء الأول من المختضب باب معرفة ألفات القطع والوصل (نسخي ٢٩).

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام من الاسم لاستقام ذلك وكان جائزا للضرورة كما يجوز مثله في سوف وقلما وقد ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطر الشاعر:

صدت فاطولت الصدور وقلما وصال على طول الصدود يدوم وإنما قلما للفعل.

وقال في الجزء الثاني باب المجازاة وحروفها (نسخي ١٢٧):

وكذلك رب تقول رب رجل ولا تقول رب يقوم زيد فإذا لحقت ما هيأتها للأفعال فقلت ربما يقوم زيد وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين.

وكذلك قلّ تقول قلّ رجل يقول ذاك فلن دخلت ما امتنعت من الأساء وصارت للأفعال فقلت قلما يقوم زيد ومثل هذا كثير.

في المغني ٢ - ٧:

فأما قول الشاعر:

صدت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال سيويه ضرورة فليل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا وأن وصال مرتفع بيدوم محذوفاً مفسراً بالذكور.



وقيل وجهها أنه قدم الفاعل ورد ابن السيد بأن البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله :

فهلا نفس ليل شفيحها

وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ .

في الخزانة ٤ - ٢٨٧

قال النحاس أخبرنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد المبرد أنه خالف سيويه في هذا وجعل ما زائدة وقتله وقلّ وصال يدوم على طول الصدود قال والصواب عندي ما ذهب إليه سيويه لأنه إنما أراد تقليل الدوام وقلما نقيضة كثر ما وجعل سيويه ما كافة .

وفي ٢٨٨ يقول أيضاً ثانياً قول المبرد وهو أن ما زائدة ووصال فاعل قلّ ثم يقول أيضاً فإن المبرد مراده أن وصالا فاعل قلّ لا أنه فاعل يدوم المذكور ولا غيره من الأوجه المذكورة واختار أبو علي مذهبه .

وسيويه ذكر البيت في موضعين من الجزء الأول من كتابه ١٢ -

٤٥٩ .

١٣ - المبرد يرى أعمال المصدر منونا ومعرفا بال كما صرح بذلك في المقتضب وابن الحاجب والرضي والبغدادي في الخزانة ينسبون إليه منع عمل المصدر المحلي بال ويخرج قول الشاعر :

ضعيف النكاية أعداءه أي في أعدائه أو يكون منصوبا بمصدر منكر

مقدر .

قال في الجزء الرابع من المقتضب ٣٧٠ نسختي ٣٨٢ :

وتقول أعجبتني ضرب زيد عمرا وإن شئت قلت ضرب زيد عمرو

إذا كان عمرو ضرب زيداً تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل . وإن نونت أو أدخلت فيه ألفاً ولما جرى ما بعده على أصله فقلت أعجبتني ضرب زيد عمرأ وإن شئت نصبت زيداً ورفعت عمرأ أيهما كان فاعلاً رفعتة تقدّم أو تأخر .

وتقول أعجبتني الضرب زيد عمرأ، فمما جاء في القرآن منونا قوله أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيا ذا مقربة، وقال الشاعر فيما كان بالالف واللام :

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا  
أراد عن ضرب مسمع فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة  
فعمل عمل الفعل .

في الكافية مع شرحها ٢ - ١٨٣ :

وسيويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو  
قوله :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل  
وقوله :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا  
فينبغي على هذا أن يجوز نحو عجت من الضربك زيد على أن  
الكاف مفعول والمبرد منه قال لاستفعال الاسمية فيه وقال في قوله  
أعداءه أي في أعدائه قال أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدر أي  
ضعيف النكاية نكاية أعداءه فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه .

في الخزانة ٣ - ٤٣٩ في قول الشاعر ضعيف النكاية أعداءه .

وقال الأعلام الشاهد فيه نصب الأعداء بالنكاية لمنع الألف واللام  
الإضافة ومعاقبتها للتونين الموجب للنصب ومن التحوين من ينكر عمل

المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور فيقدر ضعيف النكاية نكاية أعداءه وهذا يلزمه مع تنوين المصدر لأن الفعل لا يتوّن فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتنوين فينبغي على مذهبه أن لا يعمل.

قال البغدادي وأراد ببعض النحويين أبا العباس المبرد.

والأعلم ذكر ذلك (يراجع كتاب سيويه ١ - ٩٩).

١٤ - إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فالإتباع راجع على النصب أيضاً عند سيويه واختاره المبرد بقوله في المقتضب بعد أن ذكر رأي سيويه ووجهته ورأي المازني ومستنده قال :

والقياس عندي قول سيويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعاً على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط.

وابن يعيش ينقل مذهب المبرد على وجه الصحة كما هو في المقتضب ٢ - ٩٢.

والسيوطي في الجمع ينقل عن ابن مالك في شرح الكافية أن مذهب المبرد اختيار النصب.

وكذا ينقل الأشموني في نسبة اختيار النصب على الإتيان إلى المازني والمبرد.

قال في الجزء الرابع من المقتضب باب ما لا يجوز فيه البدل نسخي ٤٧٣ وتقول في باب منه وهو أن تؤخر صفة الأول تقول ما جاءني أحد إلا زيد خير منك التقدير ما جاء في أحد خير منك إلا زيد فأنت في هذا غير إن شئت نصبت زيدا لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته فلم تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار

صفة بمنزلة ما هو موصول به ألا ترى أنك لو قلت رأيت زيدا الأحمر وهو لا يعرف إلا بهذا النعت لم يكن قولك رأيت زيداً مغنياً .

وأما من أبدل منه فيقول الوصف تابع مستغنى عنه وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ولم تقل إنه نعت لأنه جوهر لا ينعت به ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول زيد مررت به أبي عبدالله لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت زيد مررت به أبي عبدالله كان خلفاً لأنك جعلت زيداً ابتداء ولم تردد إليه شيئاً فالمبدل منه مثبت في الكلام وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة .

وكان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلا زيد خير منك لأن البدل إنما هو من الأسم لا من نعته والنعت فضلة يجوز حذفها .

وكان المازني يختار النصب ويقول إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً فكيف أنعت ما قد سقط .

والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعاً على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام .

في الجمع ١ - ٢٢٥ :

أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني أحد إلا زيداً خير منك وما قام القوم إلا زيداً العقلاء وما مررت بأحد إلا زيدا خير منك فيجوز فيه الإتيان بدلاً والنصب على الاستثناء كالتأخر والإتيان فيه هو المختار أيضاً مثله للمشكلة .

هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني فالمشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبه لأن المبدل منه منوي الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك .

ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الأبدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حيثئذ أجود من النصب متأخراً. ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد واختيار النصب.

في الأسموني ٢ - ٣١:

تنبيه إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحدهما لا يكثرث بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها أحد إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً وهذا رأي سيويه.

والثاني أن لا يكثرث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والملازمي.

١٥ - أساء أيام الأسبوع أعلام عند المبرد كما هي عند سيويه بدليل قوله في المقتضب تقول فيما كان علماً في الأيام كذلك في تصغير سبت سبيت وفي تصغير أحد أحيـد وفي الاثنين ثنيان لأن الألف ألف وصل ونسب إليه السيوطي في الجمع أنها غير أعلام ولا مائتاً للتعريف فإذا زالت صارت نكرات.

وابن الحاجب والرضي ينسبان إلى المبرّد أنه قال لا يكون الاثنين علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة.

قال في الجزء الثاني من المقتضب باب تحقير الظروف من الأزمنة (نسختي ٢٠٠).

وتقول فيما كان علماً في الأيام كذلك في تصغير سبت سبيت وفي تصغير أحد أحيـد وفي الاثنين ثنيان لأن الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك في ابن بني وفي اسم سمي وفي الثلاثاء ثلثاء.

في قول سيويه وفي قولنا ثلثاء ولأنك إنما صغرت ثلاثاً فتسلم

الصدر ثم تأتي بعده بألف التأنيث وفي الأربعاء الأربعاء وفي الخميس  
الخميس وفي الجمعة جمعة وكذلك الشهور.

في جمع الهوامع ١ - ٧٤:

مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت  
عليها أل التي للمح الأصل كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت  
كالديران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وبقاها  
من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس.

وخالف المبرد فقال إنها غير أعلام ولا ماتها للتعريف فإذا زالت  
صارت نكرات.

في شرح الكافية ٢ - ١٢٧:

قال سيويه يكون إثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين  
مباركا فيه وردّ المبرد وقال هو حال من النكرة.

قال ولا يكون علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة.

١٦ - مذهب المبرد صريح في أن بنات أوير علم جنس ثم يخرج  
دخول أل عليها بأنها إما أن تكون للمح الأصل أو لتعريفه بعد تنكيره.

وابن هشام في المغني يقول إن أل في بنات الأوير عند المبرد للتعريف  
وإن ابن أوير نكرة كابن ليون.

وفي الشحني على المغني المبرد لا يرى أن ابن أوير علم في وقت من  
الأوقات بل يرى أنه مع أل معرف بها ويدونها نكرة.

وفي مناقشات الدماميني:

نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأي الأخفش القائل بأن مثل أحمر

علما إذا نكر بعد التسمية صرف وللمبرد أن لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه .

ولو رجعنا الى المقتضب في باب مالا ينصرف لوجدنا المبرد التزم قول الأخفش قال ٣٣١ .

أرى إذا سمي بأحر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة أفعل الذي لا يكون نعتاً وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره .

قال في الجزء الرابع من المقتضب باب المعرفة الداخلة على (٤٥٠) الأجناس وذلك قولك هذه أم حيين وهذا سام أبرص وأبو بريص وهذا أبو جحادب لضرب من الجنادب وكذلك أبو الحارث للأسد وهذا أسامة وهذا ثعالة للثعلب وهذه بنات أوير لضرب من الكمأة، وقال في الجزء الرابع أيضا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحدة ٣٦٨ - ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة بنات أوير يا فتى .

فأما قوله :

ولقد جنيتك أكْمُوا وعساقلًا ولقد نهيتك عن بنات الأوير  
فإن دخول الألف واللام على وجهين أحدهما أن يكون دخولها كدخولها في الفضل والعباس على ما وصفت لك لأن أوير نعت نكرة في الأصل والآخر على قولك هذا ابن عرس آخر تجعله نكرة كما تقول هذا زيد من الزبيدين أي هذا واحد من له هذا الاسم فانت وأن كنت لم تذكر قبله شيئا تقول بعده آخر فأما أردت ضربا مما يقع له هذا الاسم .

في المغني ١ - ٤٩ :

واختلف في الداخلة على بنات أوير في قوله :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا      ولقد غيبتك عن بنات الأوير.

فقيل زائدة للضرورة لأن ابن أوير علم نوع من الكمأة ثم جمع على بنات أوير كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لأنه لما لا يعقل . . .

وقيل آل فيه للمح الأصـل لأن أوير صفة كحسن وحسين وأحمر وقيل للتعريف وأن ابن أوير نكرة كابن ليون قال فيه مثلها في قوله:

وابن الليون إذا ما لـزّ في قرن      لم يستطع صولة اليزل القناعيس  
قاله المبرد ويردّه أنه لم يسمع ابن أوير الا ممنوع الصرف.

في الشحني ١ - ١١٤ :

والمبرد لا يرى أن ابن أوير علم في وقت من الأوقات.

١٧ - في غير موضع من المقتضب نجد التصريح بأن الضمير المتصل باسم الفاعل المحلّ بآل في موضع نصب يقول الضاربي الياء منصوبة والدليل على أن الياء منصوبة قولك الضارب زيدا.

ويقول في معرض الاستدلال على حرفية الكاف في رويدك ونحوه ولولا ذلك لكان التجاعك محالا لأنك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام، ويقول في عمل اسم الفاعل ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه.

وفي الأشموني ينسب إليه أن الضمير في الضاربك وضاربك خفض ومثله في التصريح.

وفي شرح الكافية يعبر بأن هذا أحد قولي المبرد.

في الجزء الأول من المقتضب باب ما يحذف استخفافاً (في نسختي (٩٨).



فإن قلت قد قلت الضاربي والياء منصوبة فلماذا ذلك لأن الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه والدليل على أن الياء منصوبة قولك الضارب زيداً .

وقال في الثالث باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر ٢٩٧ (٣٠١) .

فأما قولك رويدك زيداً فإن الكاف زائدة وإنما زيدت للمخاطبة وليست باسم وإنما هي بمنزلة قولك التجامك يا فتى وأريتك زيداً ما فعل وكقولك أبصرك زيداً إنما الكاف زائدة للمخاطبة ولولا ذلك لكان التجامك محالاً لأنك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام .

وقال في الجزء الرابع باب اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل المضارع في نسختي ٣٩٨ .

وذلك نحو قولك هذا ضارب زيداً فهذا الاسم ان أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك غلام زيد . . .

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجر ذلك في الغلام .

في الأسموني ٢ - ١٣٦ :

وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال الأخفش وهشام نصب، وعند سيويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك .

في التصريح على التوضيح ٢ - ٣١ :

وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيره إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير لأن حذف النون للأضافة هو الأصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر .

## في شرح الكافية ١ - ٢٦٢ :

وقال الرمانى والمبرد في أحد قوليهِ وجاد الله إن الضمير بعد ذي اللام مفردا كان أو مثنى أو مجموعاً مجرور بالإضافة .

١٨ - بناء التعجب عند أبي العباس إنما يكون من بنات الثلاثة هكذا صرح في المفتضب بهذه العبارة الحاصرة ثم أخذ يلتبس وجهها للمسموع من نحو ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف ونظره بما جاء مخوف الزوائد من نحو لواقع جمع ملقحة وغاض أي مغض ...

وظاهر أن تنظيره هذا يشعر بأن مثله مقصور على السماع ولا يتجاوز به قدر السموع، ثم في كلامه عبارة صريحة في منع التعجب مما جاوز الثلاثة وهي قوله لا يقال ما أعوره ولا ما أحره، وإنما امتنع هذا لشيئين أحدهما أن أصل فعله أن يكون افعلّ وأفعال نحو احمرّ واحارّ ودخول الهمزة على هذا محال .

ونسب إليه ابن الحاجب والرضي في الكافية وابن يعيش والتبريزي الحماسة ٢٨٩/٢ القول بجواز التعجب من جميع الثلاثي المزيد .

ونسب الرضي إلى سيويه أنه يقيسه في افعل وهذا موافق لما في كتابه وكذب ابن يعيش على سيويه .

قال في الجزء الرابع في باب التعجب نسختي ٤٠٨ :

وأعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو ضرب وعلم ومكث وذلك أنك تقول دخل زيد وأدخلته وخرج وأخرجته فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولا على فعل، وكذلك تقول حسن زيد ثم تقول ما أحسنه لأنك تريد شيء أحسنه .

فلن قيل فقد قلت ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف وإنما هو من أعطى وأولى فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فلأنما أصله الثلاثة

والهمزة في أوله زائدة، وعلى هذا جاء وأرسلنا الرياح لواقح ولو كان على لفظه لكان ملاقح لأنه يقال ألقت فهي ملقحة ولكنه على حذف الزوائد ومن ذلك قوله يخرجن من أجواز ليل غاض.

وإنما هو مغض واستعمل بحذف زيادته، ومثل ذلك :

تكشف عن جهاته دلو الدالي

يريد المدلي، ومن ذلك حذفك جميع الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع أو اضطر إليه شاعر كما قال المعجاج :

ومهمه هالك من تعرجا

إنما هو مهلك في بعض الأقاويل.

وأعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجوز أن يقال فيه ما أفعله وذلك لأنك إن بنيت هذا البناء حذفت من الأصل حرفا وهذا مما لا يجوز لأن معناه إنما كمل بحروفه إذ كن كلهن أصولا وإنما يستعمل فيها كان من هذا القليل ما يدل عليه من فعل غيره وذلك أنك إذا قلت دحرج وأحرنجم وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت ما أشد دحرجته وأشد احرنجامه لأنك لو أدخلت على هذا الهمزة خرج من بناء الأفعال ولا يجوز الحذف لما وصفت لك، وكذلك ما كان من الألوان والعيوب نحو الأعور والأحمر لا يقال ما أحمره ولا ما أعوره، وإنما امتنع هذا لشيئين أحدهما أن أصل فعله أن يكون افعل وأفعال نحو احمر واحمر ودخول الهمزة على هذا محال.

في ابن يعيش ٧ - ١٤٤ :

وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين أحدهما ما زاد وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلا أو غير أصل، والآخر الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب لأن فعلها زائد على

الثلاثة أصلاً وغير أصل فلو زدت عليه همزة التعدي خرج عن بناء أفعال، وقد قالوا ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير، وهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيويه لا يميز منه إلا ما تكلمت به العرب.

فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفعال مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب، وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وانفعل لأن أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على ما أعطاه وما أولاه كأنه يحذف الزوائد ويرده على الثلاثة، وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازاه وذلك ضعيف لأن العرب لم تقل ما أعطاه إلا والفعل للمعطي لأنه منقول من عطوت وعطوت للأخذ.

وكلام ابن يعيش عن سيويه يخالف لما في كتابه قال ١ - ٣٧ ويناقضه أبداً من فعل وفعل وفعل وأفعل.

في شرح الكافية ٢ - ٢٨٦ :

ويبي أيضاً من باب أفعال إفعالا قياساً عند سيويه سماعاً عند غيره نحو ما أعطاه للمعروف وما أبغضني له.

والأخفش والمبرد جَوَزَا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في أفعال التفضيل.

وفي خزنة الأدب ٣ - ٤٨٢ نقل عن ابن يعيش كلامه.

١٩ - كلام المبرد في كتابه المقتضب والكمال يفيد أن ناصب المشتق فعل مضمر وإلا بدل من هذا الفعل المحذوف فقوله في المقتضب والنصب واقع على كل مشتق وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل وقوله في الكامل.

ونصب هذا على معنى الفعل وإلا دليل على ذلك، فإذا قلت جاءني القوم إلا زيدا لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا فيهم فإذا قلت إلا زيدا فالمعنى لا أعني فيهم زيدا أو استثنى ممن ذكرت زيدا.

هذا ما أراه واستتجه من كلام المبرد في ناصب المستثنى.

ويؤيدني في ذلك ما قاله ابن جني في سر الصناعة عن المبرد بقوله قد ذهب في انتصاب ما بعد إلا في الاستثناء إلى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام فكأنه عنده إذا قلت قام القوم إلا بكرا استثنى بكرا ولا أعني بكرا.

وهذا نستطيع أن نرد على من ينسب إلى المبرد القول بأن الناصب للمستثنى هو إلا كما فعل ابن الأنباري في الإنصاف وابن الحاجب والرضي في شرح الكافية والأشموني والشمي والسيوطي في الهمع.

قال في الجزء الرابع من المختضب في باب الاستثناء في نسختي ٤٧١ فالنصب واقع على كل مستثنى وذلك قولك جاءني القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا وعلى هذا مجرى النفي وإن كان الأجود غيره نحو ما جاءني أحد إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيدا وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل وهي حرف الاستثناء الأصلي.

وقال في الكامل ٤ - ٢٤٣.

ونصب هذا على معنى الفعل وإلا دليل على ذلك، فإذا قلت جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم فإذا قال إلا زيدا فالمعنى لا أعني فيهم زيدا أو استثنى ممن ذكرت زيدا.

قال ابن الأنباري في الانصاف المسألة ٣٤.

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو قام

القوم إلا زيداً فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلّا، وإليه ذهب أبو الحسن والأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد وفي شرح الكافية ١ - ٢٠٧ .

وقال المبرد والزجاج العامل فيه إلّا لقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ولكونها نائية عن استثنى كما أن حرف النداء نائب عن أنادي .

وفي الأشموني ٢٤/٢ .

ناصب المستثنى هو إلّا لا ما قبلها بواسطته ولا مستقبلاً ولا استثنى مضمرّاً خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكلام وقال إنه مذهب سيويه والمبرد والجرجاني .

أما ابن يعيش فقد اضطرب كلامه قال في الجزء الثامن ٩ .

ما يؤيد كلام المقتضب قال ٨ - ٩ .

وأبو العباس المبرد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره استثنى ولا أعني ونحوه فلا تكون إلّا مقوية، ونقل في الجزء الثاني عن المبرد أن الناصب للمستثنى هو إلّا .

قال ٢ - ٧٦ .

وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى إلّا نيابة عن استثنى فإذا قال أتاني القوم إلا زيداً فكأنه قال أتاني القوم استثنى زيداً وهو ضعيف لأنك تقول أتاني القوم غير زيد فتصب غير ولا يجوز أن تقلر استثنى غير زيد لأنه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولأن فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز .

في الهمع ١ - ٢٢٤ .

وفي ناصبه أقوال أحدها أنه إلا وصححه ابن مالك وعزاه لسيويه والمبرد.

في الشمي ١ - ١٥٢ .

وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الأصح هذا مذهب المبرد والزجاج .

٢٠ - كلام المبرد في المقتضب صريح لا يحتمل تأويلاً في أن ناصب المنادى المضاف للفعل المضمر الواجب الحذف لأن يا بدل منه . وابن يعيش ينسب إليه القول بأن الناصب له يانفسها لنيابتها عن الفعل ، ومثله في حاشية الحضري .

وفي شرح الكافية أجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسنه مسد الفعل ، وكذلك فعل الأشموني .

قال في في الجزء الرابع من المقتضب باب النداء نسخي ٤١٦ .

إعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبت وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا عبد الله لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعوؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك وكذلك كل ما كان نكرة .

في شرح الكافية ١ - ١١٩ .

وانتصاب المنادى عند سيويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وأصله عنده يا أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسنه مسد الفعل في الأشموني ٢ - ٣٥٩ .

انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فأصل يا زيد عنده أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً

لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد  
نصبه بحرف النداء لسنده مسد الفعل في ابن يعيش ١ - ١٢٧ .

وكان أبو العباس المبرد يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال  
ولذلك جازت إمالتها .

في حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ - ٧٣ .

وقال المبرد نصب بحرف النداء لسنده مسد الفعل .

٢١ - الاستغاثه كما يؤخذ من الكامل والمقتضب نوع من النداء  
وعلى هذا فالعامل فيها محذوف .

ونسب إليه الرضى أن لام المستغاث معدية لحرف النداء القائم مقام  
أدعو، وهذا شبيه بما نسب إليه من القول بأن الناصب للمنادى حرفه  
لقيامه مقام الفعل .

ونسب إليه ابن هشام القول بزيادة لام المستغاث .

قال في الجزء الرابع (باب لام المدعو المستغاث به) نسخني ٤٢٣  
فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثه فاللام معه مفتوحة تقول يا للناس  
ويا لله و... فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة تقول يا للعجب  
ومعناه يا قوم تعالوا إلى العجب فالتقدير يا قوم للعجب أدعو فإنما كسروا  
اللام كما كسروا مع كل ظاهر، وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت  
على الأصل .

في شرح الكافية ١ - ١٢١ .

فاللام معربة لأدعو المقدر عند سيويه أو لحرف النداء القائم مقامه  
عند المبرد إلى المفعول .

في المعنى ١ - ١٨٢ في أنواع اللام الزائدة .

ومنها لام الاستغاثه عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة  
إسقاطها .



وعقد المبرد في الكامل باباً للام الاستغاة ٢١٣/٧ .

٢٢ - التحذير بإيك لا يقع المحذر منه بعدها بدون عطف أو حرف جر، وإن كان مصدراً مؤولاً جاز بدون الجاز لأن حذف حرف الجر معه كثير مطرد.

فإيك الأسد لا يجوز كما لا يجوز إيك الضرب في اختيار الكلام وجاء في الشعر إيك المراء شبهه بالمصدر المؤول والمراء منصوب بفعل مضمر بعد إيك يريد اتق المراء .

هذا صريح كلام المبرد في المقتضب، ونقل البغدادي في الخزانة أن نصب المراء بإضممار فعل عند سيويه وعند المبرد بتقدير أن تماري كما تقول إيك أن تماري فعلى كلامه هذا يكون منصوباً بنزع الخافض وهو خلاف ما صرح به أبو العباس في المقتضب.

قال في الجزء الثالث من المقتضب (باب إيك في الأمر) في نسختي ٢٩٩ - ٣٠١ ولا يجوز أن تقول إيك زيداً كما لا يجوز أن تقول زيداً اضرب عمراً حتى تقول وعمراً، وأما قوله إيك أن تقرب الأسد فجيد لأن أن تحذف معها اللام لطولها بالصلة . . . وإن أدخلت الواو فجيد لأن أن وصلتها مصدر، فأما إيك الضرب فلا يجوز في الكلام كما لا يجوز إيك زيداً فإن اضطر شاعر جاز لأنه يشبه للضرورة بقوله أن تضرب وعلى هذا .

إيك إيك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب فأضمر بعد قوله إيك فعلاً آخر على كلامين لأنه لما قال إيك اعلمه أنه يزجره فأضمر فعلاً يريد اتق المراء يا فتى .

في خزانة الأدب ١ - ٤٦٥ (إيك إيك المراء . . .).

الشاهد فيه أنه أتى بالمراء وهو مفعول به بغير حرف عطف وعند سيويه أن نصب المراء بإضممار فعل لأنه لم يعطف على إيك وابن أبي

إسحق ينصبه ويجعله كأن والفعل وينصبه بالفعل الذي نصب إياك .

وسيؤيه يقلد فيه اتق المراء كما يقلد فعلاً آخر ينصب إياك وقال  
المازني لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو وعند المبرد المراء  
بتقدير أن تماري كما تقول إياك أن تماري أي مخافة أن تماري .

٢٣ - لا يجمع بين يا وال إلا في يا الله عند المبرد ، وإدخال ياء على  
الموصول ضرورة في قول الشاعر من أجلك يا التي تيمت قلبي . بدليل  
قوله وقد اضطر الشاعر فنأدى بالتي ويقول كما اضطر فأدخل يا على  
الله ، هذا صريح كلامه في مقتضبه ، والسيوطي في الجمع والأشموني  
والخضري يدعون عليه القول بأنه يحيز الجمع بين يا وأل في غير لفظ  
الجلالة في الموصول إذا سمي به .

ثم هذا البيت :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالسود عني  
أنشد سيويه وقال أعلم عنه الشاهد فيه دخول حرف النداء على  
الألف واللام في قوله يا التي تشبها بقولهم يا الله للزوم الألف واللام لها  
ضرورة ، ولا يجوز ذلك في الكلام .

وقال عنه أبو سعيد السيرافي كان أبو العباس لا يحيز يا التي ويطعن  
على البيت ، وسيويه غير متهم فيما رواه .  
مع أن كلام المبرد يتفق مع ما ذكره سيويه واستشهد به له .

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب النداء) في نسختي ٤٢٠ -  
٤٤٣ وأعلم أن الاسم لا ينادي وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد  
صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذلك ولا يدخل تعريف على تعريف  
فمن ثم لا تقول يا الرجل تعال ، وأما قولهم يا الله اغفر فلانما دعي وفيه  
الألف واللام لأنها كأحد حروفه ألا ترى أنها غير بائتين منه وليستا فيه  
بمنزلتهما في الرجل لأنك في الرجل تثبتها وتحذفها وهما في اسم الله

ثابتان وهو اسم علم... وليس هذا الاسم بمنزلة الذي والتي لأنها  
نعت باثن من الاسم وقد اضطر الشاعر فنأى بالتي إذا كانت الألف  
واللام لا تنفصلان منها وشبه ذلك بقولك يا الله اغفر لي فقال:

من<sup>(١)</sup> أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني  
كما اضطر فأدخل يافي اللهم لما كان العوض في آخر الاسم فقال:

إني إذا ما حدث ألما دعوت يا اللهم يا للهما<sup>(٢)</sup>  
وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين.

فيا الغلامان اللذان فرأ إياكما أن تكسباني شرًا<sup>(٣)</sup>  
فإن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه.  
فيا غلامان اللذان فرأ كما تقول يارجل العاقل أقبل  
في كتاب سيويه ١ - ٣١٠.

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني  
قال السيرافي كان أبو العباس لا يميز يا التي ويطعن على البيت  
وسيويه غير متهم فيما رواه ومن أصحابنا من يقول إن قوله يا التي تيمت  
قلبي على الحذف كأنه قال يأيها التي تيمت قلبي فحذف وأقام النعت  
مقام المنعوت.

في الأشموني ٢ - ٣٦٤.

وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بآل نحو الذي والتي  
وصوبه الناظم.

في حاشية الخضري ٣ - ٧٦.

وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بآل مع صلته كبا الذي

---

(١) الخزانة ١ - ٣٥٨.

(٢) الخزانة ١ - ٣٥٨. (٣) الخزانة ١ - ٣٥٨.

قال وصوبه الناظم وإن منعه سيبويه فإن سَمِيَ به بلا صلة منح نداؤه اتفاقاً.

في الجمع ١ - ١٧٤.

واستثنى البصريون شيئين؛ أحدهما اسم الله تعالى فيقال ياالله لأن ال للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة ويمحوز حيثذ قطع همزة ووصلة، والثاني الجملة المسمى بها كأن تسمى بالرجل قائم فإذا ناديته قلت يا الرجل قائم أقبل لأنه سمي به عن طريق الحكاية.

واستثنى المبرد ثالثاً وهو الموصول إذا سمي به نحو يا الذي قام لمسمى به وواقفه ابن مالك قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة.

٢٤ - صرح المبرد في المقتضب بأن نحو (أقائماً وقد قعد الناس) أن قائماً حال عاملها محذوف تقديره أثبت. كما يؤخذ من كتابيه المقتضب والكمال أن نحو (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) حال على تقدير أنتقل.

والخلاف بينه وبين سيبويه في نحو (أقائماً وقد قعد الناس) في تقدير العامل فسيبويه يقدره من لفظ الوصف أي أتقوم قائماً فهو من قبيل الحال المؤكدة لعاملها، والمبرد يقدر العامل من غير لفظ الوصف لأنه أنكر الحال المؤكدة لعاملها، وهذا ما صرح به السيرافي في تعليقه على كتاب سيبويه كما صرح به ابن يعيش.

والرضى في الكافية ينسب إلى المبرد وسيبويه أن الوصف مفعول مطلق والصفة قائمة مقام المصدر والتقدير أتقوم قياماً. وسيبويه لم يقل ما نسب إليه الرضى وإنما هو والمبرد جعل الوصف حالاً وألحقاه بالمصدر من جهة حذف العامل للدلالة عليه.

والسيوطي في الجمع نسب إلى المبرد القول بأن الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل.

في ابن يعيش ١ - ١٢٣ .

وقالوا (أقائما وقد قعد الناس) (وأقاعداً وقد سار الركب) فإن هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على الحال، وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حدّ قولك أقيماً والناس قعود وأطربا وأنت قسرى، فكأنه قال أعوذ عائداً بك وأتقوم قائماً وأتقعد ثاعداً، وحذفه استغناء، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً ولا يقعد إلا قاعداً لأن الفعل قد دلّ عليه وإذا ورد شيء من ذلك فنؤوله بالمصدر فيكون تقدير عائداً وقائماً وقاعداً إذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود وهو رأي أبي العباس .

والذي قدره سيبويه لا يمتنع لأن الحال قد يرد مؤكده كما يرد المصدر مؤكداً .

قال سيبويه ١ - ١٧١ .

هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استغفمت أو لم تستغفم .

وذلك قولك (أقائماً وقد قعد الناس) (وأقاعداً وقد سار الركب) وكذلك إذا أردت هذا المعنى ولم تستغفم تقول قاعداً علم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس) وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر في هذا الموضع .

وفي تعليق السيرافي .

قال أبو سعيد هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل، وقدر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر كأنه يقول أتقوم قائماً .

وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاء من ذلك يصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل كذا قال المبرد.

وقال سيويه ١ - ١٧٢.

وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل.

وذلك قولك (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل فقلت (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) كأنك قلت أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل وليس يسأله مسترشد عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبّخه بذلك.

وفي تعليق السيرافي في ١ - ١٧٢.

قال أبو سعيد هذا الباب مثل الذي قبله إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بماخوذ من فعل فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله.

في المقتضب الجزء الثالث باب ما جرى مجرى المصادر في نسختي ٣٠٤ - ٣٠٧.

أطرباً وأنت قَسَري) فلئما قال إنكاراً على نفسه الطرب وهو على غير حينه، وكذلك إن خبرت على هذا المعنى فقلت قياماً علم الله وقد قعد الناس) وجلوساً والناس يسرون.

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت أقائباً وقد قعد الناس) فلئما جاز ذلك لأنه حال والتقدير أثبت قائباً فهذا يدل على ذلك المعنى.

وقال أيضاً في الثالث بلب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين  
٣١٥-٣١٩.

وذلك قولك (أقامنا فلان وقد قعد الناس) وذلك أنه رآه في حال قيام  
فويخه بذلك، والتقدير (أتثبت قائماً وقد قعد الناس) وليس يخبر عن قيام  
منقضى ولا عن قيام تستأنفه، وكذلك لو قال (أقياماً وقد قعد الناس)  
وأجلوساً والناس يسرون، ومثله . . .

ولولم تستفهم لقلت منكراً (قاعداً علم الله وقد سار الناس).

قائماً كما يرى والناس قعود، فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال  
فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل.

وأعلم أن الأسماء التي لم تؤخذ من الأفعال تجري هذا المجرى  
وذلك أن ترى الرجل في حال تلون وتنقل فتقول أغميما مرة وقيسيا  
أخرى) تريد أنتحول وتتلون، وأغناه، عن ذكر الفعل ما شاهد من  
الحال، وكذلك إن لم تستفهم قلت غميما مرة قد علم الله وقيسيا  
أخرى، ومن ذلك قول الشاعر:

أفي السلم أعيار جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك<sup>(١)</sup>  
وقال الآخر:

أفي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات<sup>(٢)</sup>  
وقال في الكامل ٧- ٨٩.

يوماً يمان إذا لاقبت ذا يمن وإن لقيت معدياً قعد ثنائي  
يريد أنا يوماً يؤمان، ولولا أن الشعر لا يصلح بالنصب لكان النصب  
جائزاً على معنى أنتقل يوماً كذا ويوماً كذا والرفع حسن جميل وهذا  
الشعر ينشد نصباً:

---

(١) الخزانة ١- ٥٥٦.

(٢) سيويه ١- ١٧٢.

أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة وفي الحرب أمثال النساء العوارك  
وكذا قوله :

أفي السلائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاد لعلات  
ومن كلام العرب (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) وكذلك إن لم تستفهم  
وأخبرت قلت (تميميا مرة علم الله وقيسيا أخرى) أي تتقل.

ومن ثم قال له زفر بن الحارث ازديا مرة وأوزاعيا أخرى، والرفع  
على أنت جيد بالغ.

في شرح الكافية ١ - ١٩٦.

ومنها اسماء جامدة متضمنة تويخاً على ما لا ينبغي من التقلب في  
الحال مع همزة الاستفهام وبدونها أيضاً كقولهم : أتميميا مرة وقيسيا  
أخرى، وقوله :

أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك  
أي أتحوّل تميمياً وأتتقلون أعياراً وأشباه النساء، وكذا قوله :

أفي السلائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات  
وتقول في غير الهمزة : تميميا قد علم الله مرة وقيسيا أخرى) بلا  
همزة، هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزخشي أعني كون هذه  
الأسماء منصوبة على الحال، ومذهب سيويه وهو الحق انتصابها على  
المصدرية.

قال المصنف لأنه ليس المراد أنك تتحوّل في حال كونك تميميا وأنكم  
تتقلون في حال كونكم أعياراً بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص.

ومنها عند السيرافي صفات تضمنت تويخاً على ما لا ينبغي في  
الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم : أقائياً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد  
سار الركب، وقائياً قد علم الله وقد قعد الناس) تقديره أتقوم قائماً، فهو



عند السيرافي حال مؤكدة، وأما عند سيويه والمبرد والزنجشري فالصفة قائمة مقام المصدر أي تقوم قياماً.

في الجمع ١ - ١٩٢.

أنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئاً لك وأقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب. ورأي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزمة إضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد... وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل.

٢٥ - مذهب المبرد في المقتضب صريح في أنه لا يتقاس وقوع المصدر المنكر حالاً إلا إذا كان نوعاً لعامله وهكذا نقله عنه الرضى وابن يعيش.

وفي حاشية الخصري أن المبرد يقيس ذلك مطلقاً. وفي الجمع اختلاف النقل عن المبرد هل أجازاه مطلقاً أو فيها كان نوعاً لعامله.

وكذا في الأشموني.

بقي أن نبين إعراب هذا المصدر، ظاهر ما في المقتضب أن هذا المصدر حال بتأويله بوصف بدليل قوله جئتكم مشياً قد أتى عن معنى قولك جئتكم ماشياً وقوله بعد والفاعل يحمل على المصدر كما حمل المصدر عليه ولأنه يعنون له باباً بقوله هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقة الحال ثم يذكر أمثلة ويقول لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه وذلك قولك قم قائماً إنما المعنى قم قياماً وبدليل قوله ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسند مسده فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناه.

فهذا الكلام يعطي أن المصدر هو الحال على تأويله بوصف غير أن هناك عبارة فيها شيء من الغموض وهي قوله :

وذلك قولك جاء زيد مشياً وإنما معناه ماشياً لأن تقديره جاء يمشي مشياً . أعطى هذه العبارة أن هذا المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

في رأيي : أنها لا تعطى هذا لأن أبا العباس لو أراد إعراب هذا المصدر مفعولاً مطلقاً ما احتاج إلى تقدير عامل له لأن مذهبه أنه لا يقدر عامل في نحو قعدت جلوساً بل عامله هو الفعل السابق وإنما تقدير العامل مذهب سيبويه .

وكذلك لو حمل الكلام على أنه يقصد إلى تأويل المصدر باسم فاعل وأضمر له عاملاً والتقدير يمشي ماشياً لأدى ذلك إلى خلاف مذهبه والمشهور عنه من أنه يمنع الحال المؤكدة لعاملها .

وابن الحاجب والرضي وابن يعيش وابن عقيل والشمني ينسبون إلى المبرد إعرابه لهذا المصدر مفعولاً مطلقاً .

قال في الثالث من المقتضب باب ما يكون من المصادر توكيداً نسخي ٣٠٦ .

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسند مسنده فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناؤه وذلك قولهم قتلته صبراً وإنما تأويله صابراً أو مصبراً وكذلك جتته مشياً لأن المعنى جتته ماشياً فالتقدير أمشي مشياً لأن المجيء على حالات والمصدر قد دلّ على فعل من تلك الحال، ولو قلت جتته إعطاء لم يجوز لأن الإعطاء ليس من المجيء ولكن جتته سعيًا فهذا جيد لأن المجيء يكون سعيًا قال الله عز وجل :

ثم ادعهن يأتينك سعيًا

وقال في الثالث أيضا باب ما وقع من المصادر توكيداً في ٣١٦ من نسختي .

وأعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناء فلا يجوز أن تكون معرفة لأنّ الحال لا تكون معرفة وذلك قولك جئتك مشياً وقد أتى عن معنى قولك جئتك ماشياً، وكذلك قوله عز وجل «ثم ادعهم يأتينك سعياء»، ومنه قتله صبراً... والفاعل يحمل على المصدر كما حمل المصدر عليه تقول قم قائماً فالمعنى قم قياماً.

وقال في الجزء الرابع باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال (٤٤٨).

وذلك قولك جاء زيد مشياً وإنما معناه ماشياً لأن تقديره جاء زيد يمشي مشياً، وكذلك جاء زيد عدواً وركضاً، وقتلته صبراً، لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه وذلك قولك قم قائماً إنما المعنى قم قياماً.

وتقول هنيئاً مريئاً وإنما معناه هناك هناء ومراك مرء ولكنه لما كان حالاً كان تقديره وجب ذلك لك هنيئاً وثبت لك هنيئاً.

في المَفْصَلِ وشرحه لابن يعيش ٢ - ٥٩ :

في المَفْصَلِ : وأجازه المبرد في كل ما دلّ عليه الفعل .

وفي الشرح وكان أبو العباس يميز هذا في كل شيء يدلّ عليه الفعل فأجاز أن تقول أنا رجله وأنا سرعة ولا يقال أنا ضرباً ولا أنا ضحكاً لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان لأن الآي ينقسم إتيانه إلى سرعة وإبطاء وتوسط وينقسم إلى رجلة وركوب ولا ينقسم إلى الضرب والضحك .

وكان يقول إن نصب مشياً وشبهه إنما هو بالفعل المقتر كأنه قال أنا يمشي مشياً، والصحيح مذهب سيويه وعليه الزجاج .

في شرح الكافية ١ - ١٩٢ :

ثم أعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً، ولقيته فجأة وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً أو عدواً أو مشياً.

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه نحو أتانا رجلة وسرعة وبطناً ونحو ذلك.

وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكاً أو بكاء ونحو ذلك لعدم السماع.

ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف أي أتيته أركض ركضاً كما هو مذهب أبي علي في (أرسلها المراك) ولو كان كما قالاً لجاز تعريفها.

في الجمع ١ - ٢٣٨ :

ورد الحال مصدراً بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نعتاً فمنه ثم ادعهن يأتينك سعيًا . . . ثم يقول :

فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشق أي ساعياً . . .

وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة .

وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيته أركض ركضاً وعليه الأخفش والمبرد .

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء، وشذ المبرد فقال يجوز القياس، واختلف النقل عنه فنقل عنه

قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازته فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة.

ومثل ما في المجمع في الأشموني ٢ - ٦١.

في ابن عقيل ١ - ٢١٣:

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يغت بغتة فيغت عندهما هو الحال لا بغتة.

وفي حاشية الخضري:

(ليس بمقيس) لكن استظهر ابن هشام اضطراذه مطلقاً كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعاً كجاء زيد سرعة أم لا كاضطراذه خبراً فإن الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذفته عامل الحال تعين كونها خبراً عن صاحبها لتكثيرها وتعريفه ولا كذلك النعت وكثرة ما ورد منه.

٣٦ - نحو قضاة ورماة جمع عند المبرد كما صرح بذلك في غير موضع من المقتضب.

والرضي في شرح الشافعية وابن يعيش في شرح المفصل ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع.

قال في الثاني من المقتضب: باب جمع ما لحقته الهمزة في أوله نسختي ١٨٣.

فإن كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما فيه لآمان كان جمعه على فَعَلَةٍ لأنها فيه معاقبة لَفَعَلَةٍ في الصحيح وذلك قولك.

قاض وقضاة وغاز وغزاة ورام ورماة.

والمعتل قد يختص بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله . . . وقال في الجزء الأول: باب جمع ما كان على أربعة أحرف (نسختي ٤٦) فما كان

في المعتلّ على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعل من الصحيح فَعَلَهُ نحو كاتب وكَتَبَ وحافظ وحَفَظَ وعالم وعلمة، ونظير هذا من المعتلّ فَعَلَهُ مضموم الأول وذلك قولك في قاض قضاة ورام ورماة وغاز وغزاة وشار وشرة.

ابن يعيش ٥ - ٥٤ :

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسير لفاعل على الصحة إنما هي أساء للجمع.

في شرح الشافية للرضي ٢ - ١٥٦ :

وإذا كسر على فَعَلَهُ في المعتلّ اللام يضم الفاء لتعدل الكلمة بالنقل في أولها والحفة بالقلب في الأخير.

وقال الفراء أصله فَعَلَ بتشديد العين فاستثقل ذلك فأبدل الهاء من أحد المثليين.

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهة وغزى وليس بجمع وذلك لعدم فعلة جمعا في غير هذا النوع.

٢٧ - مذهب المبرّد أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي يكون في الضرورة لأنها تردّ الأشياء إلى أصولها فيتوسع فيها ما لا يتوسّع في غيرها.

وابن جني في شرحه تصريف المازني ينسب إلى المبرّد جواز ذلك مطلقا، وينقل ردّ أبي عليّ عليه وتخطّته له في موضعين وجعله مذهب المبرّد من قبيل الشاذّ في القياس والاستعمال ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا منه موافقة للمبرّد رغم أن المبرّد نفسه يصرح في المقتضب بأن رأي البصريين أجمعين عدم جواز ذلك في الشعر وأنه انفرد بالقول بجواز ذلك في الضرورة، وعمن نسب إلى المبرد الجواز مطلقا ابن يعيش والأشموني والسيوطي.

قال في الأول من المقتضب: باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل نسختي ٣٦.

فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعا وجميع بابيه إلى الأصل فيقول مبيوع كما قال علقمة بن عبدة:

حتى تذكر بيضات وهيجة يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم<sup>(١)</sup>  
وأنشد أبو عمرو بن العلاء وكانت تفاعهة مطيوبة.

وقال آخر:

نبئت قومك يزعمونك سيّدا وإخال أنك سيد معيون<sup>(٢)</sup>  
فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهية للضمّة بين الواوين وذلك أنه كان يلزمه أن يقول مقول فلهذا لم يجر في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعا عند الضرورة إذ كان قد جاء في الكلام مثله ولكنه يعتل لاعتلال الفعل والذي جاء في الكلام ليس على فعل فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذلك، فمما جاء قولهم النور وقولهم سرت سوورا ونحوه.

قال أبو ذؤيب:

وغير ماء المرد فاهما فلونه كلون النور وهي أدمى سارها  
وقال العجاج كأن عينيه من الغور.

وهذا أثقل من مفعول من الواو لأن فيه واوين وضميتين وإنما ثم واوان بينهما ضمة.

في كتاب سيبويه ٢ - ٣٦٦:

---

(١) الخزانة ٤ - ٥٢٠. (٢) شرح شواهد الشافية ٧ - ٣٨.

وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قال غيوط  
ولا يستنكر أن تحيء الواو على الأصل.

وقال أيضا في ٢ - ٣٦٣:

وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول غيوط ومبيوع فشبهوها  
بصبور وغيور حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتممز،  
ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها  
يفرون إلى الياء فكروها اجتماعها مع الضمة.

في شرح تصريف المازني لابن جني ١٨٠ في النسخة المطبوعة  
: ٢٧٨/١

قال أبو علي والشاذ في القياس والاستعمال جميعا ما أجاز أبو العباس  
من تميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين لأنه أجاز في مقول مقول  
وفي موضع مصووغ قال لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سورا وغازت  
عينه غورا، قال أبو علي فسييله في هذا سبيل من قال:

قام زيدا لأنه خارج عن القياس والاستعمال.

وفي موضع آخر من شرح تصريف المازني ١٨٣ في النسخة المطبوعة  
: ٢٨٣ - ٢٨٤ / ١

قال أبو عثمان: وينو تميم فيها يزعم علماءنا يتمون مفعولا من الياء  
فيقولون مبيوع وميسور به وإذا كان من الواو لم يتموه لا يقولون في مقول  
مقوول ولا في مصووغ مصووغ البتة، وإنما أتموا الياء لأن الياء وفيها الضمة  
أخف من الواو وفيها الضمة ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى  
الهمزة فقالوا أذؤروا أثؤب قال الراجز:

لكل دهر قد ليست أثؤبا

فالهمز في الواو إذا انضمت مطرد، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو



كان ذلك أثقل لها فلذلك ألزموها الحذف في مفعول، والياء إذا انضمت لم تهمز ولم تغير فهذا يدل على ويصرك أن الياء أخف.

قال أبو الفتح وقد تحجز أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو وهذا هو الأشهر، وقد حكى غيره أنهم يقولون مصوون والأكثر مصون وأنشدوا قول الراجز:

والمسك في عنبره المدووف

والأشهر مدووف وقال رجل معوود وفروس مقوود وقول مقوول وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافا لأصحابنا كلهم قال وليس بأثقل من سرت سوورا وغوورا لأن في سوور وغوور واوين وضميتين وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة، قال أبو علي وهذا خطأ لأنه يميز شيئا ينفيه القياس وهو غير مسموع فقال فقيامه قياس من قال ضربت زيد.

في ابن يعيش ١٠ - ٨٠:

وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو، وحكموا مريض معوود وفروس مقوود وقول مقوول . . .

قال وليس ذلك بأثقل من سرت سوورا وغار غوورا لأن في سوور وغوور واوين وضميتين وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة والوجه الأول لأنه إذا كان القياس في نحو مغيوب ومزيوت الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل لأنه لم يجتمع فيه إلا ياء وواو وضمة فمفعول من الواو أخرى أن لا يجوز فيه التصحيح لثقله إذا كانت فيه ضمة وواو وبعدها واو مفعول فيجتمع فيه واوان وضمة وهذا ظاهر في العربية أن يحتمل أمر واحد فإذا انضم إليه أمر آخر لم يلزم احتماله.

في الأشموني ٣ - ٣٥٨:

وندر تصحيح ذي الواو من ذلك قول بعض العرب ثوب مصوون

ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد.

في الجمع ٢ - ٢٢٤ :

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما سمع أغيمت السباء إغياما  
وأعيلت المرأة إعيالا وأطيب وأطول قال :

صددت فأطولت الصدود ولا يقاس على ما سمع من ذلك  
خلافا لأبي زيد وربما صحح مفعول سمع فرس مقوود وثوب  
مصوون، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد.

٢٨ - يظهر من كلام المبرد في المقتضب أن تصحيح نحو فُعَل من  
الأجوف جائز في الضرورة بدليل قوله وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ولكنه  
مجتنب لثقله ثم يقول فما جاء على الأصل قول العجاج ويذكر شواهد من  
الشعر ونسب إليه ابن يعيش القول بالجواز في غير الشعر.  
قال في الأول من المقتضب: باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه  
واو أو ياء نسختي ٤٢ .

ومن بناء من الواو فإنه يختار الإسكان كما قال في رُسُل رُسُل وفي  
عضد عضد كراهة الإضمّة في الواو على ما تقدم به قولنا. فيقول في فُعَل  
من القول قول كما تقول في جمع خوان خون والأصل قَوْل وَخُون، فإن  
جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا  
لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ولكنه مجتنب لثقله ولأن  
الصحيح يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب فما جاء  
على الأصل قول العجاج :

وفي الأكَفّ اللامعات سور<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

أعزّ الثنايا أحمّ اللثات تمنحه سوك الإسحل<sup>(٢)</sup>

(١) و (٢) شواهد الشافية ١٢٢ .

### وفي الألف اللامعات سور

واستعمال الأصل الذي هو الضم ها هنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر.

قال فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز.

٢٩ - يبنى الاسم لمشابهة الحرف ويمنع الصرف لمشابهة الفعل هذا ما صرح به المبرد في المقتضب يقول: فما امتنع منها من الصرف فلمضارعة الأفعال، ويقول: كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل، ويقول لا يخفض ما لا ينصرف وغير ذلك.

وكل هذا يعطينا أن المنوع من الصرف معرب عند المبرد في كل أحواله ولا سيما وقد عبر بقول لا يدخله خفض.

فقد أطلق عليه في حالة الجر لقبا من ألقاب الإعراب كما في حالتي الرفع والنصب، وهو ممن منع أن تطلق القاب الإعراب على ألقاب البناء أو العكس، قال في المقتضب في أوله:

فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضم  
ونصبه بالفتح . . . وجره بالكسر . . .

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربا، فإن كان مبنيا لا يزول من حركة إلى حركة أخرى نحو حيث وقبل وبعد قيل له مضموم ولم يقل مرفوع لأنه لا يزول عن الضم.

وأيثم وكيف يقال له مفتوح ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح، ونحو هؤلاء وحذار وأمس مكسور ولا يقال له مجرور.

وابن الحاجب والرضي وابن يعيش ينسبون إلى المبرد القول بأن مالا

ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح.

قال في الثالث من المقتضب: باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى  
(نسختي ٢٨٤).

أعلم أن حق الأسماء أن تعرب جمع وتصرف فيما امتنع منها من  
الصرف فلمضارعة الأفعال لأن الصرف إنما هو التنوين والأفعال لا تنوين  
فيها ولا خفض، فمن ثم لا يخفض مالا ينصرف إلا أن تضيفه أو تدخل  
عليه ألفا ولما فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال فترده إلى أصله لأن الذي  
كان يوجب فيه ترك الصرف قد زال، وكل مالا يعرب من الأسماء  
فمضارع به الحروف لأنه لا إعراب فيها.

وقال في الثالث أيضا: باب ما يجري وما لا يجري (نسختي ٣٣٠):

أعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل، وإنما تأويل قولنا لا  
ينصرف أي لا يدخله خفض ولا تنوين لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون  
فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك.

وشبهها بها يكون في اللفظ ويكون في المعنى بأي ذين أشبهها وجب  
أن يترك صرفه كما أن ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء  
فمتروك إعرابه إذ كانت الحروف لا إعراب فيها وهو الذي يسميه  
النحويون المبني.

في شرح الكافية ١ - ٣٣:

وقال الأخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على  
الفتح لحقته وذلك لأن مشابهته للمبني أي الفعل ضعيفة فحذفت علامة  
الإعراب مطلقا أي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في  
حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجر.

في ابن يعيش ١ - ٥٨:

على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبيّن في حال فتحه إذا دخله الجار، والمحققون على خلاف ذلك وهو رأي سيويه.

٣٠ - ينسب إلى المبرد ابن جنيّ في سرّ الصناعة أن جمع المؤنث السالم مبيّن في حالة النصب.

على حين نراه في المقتضب يقول فإذا أردت رفعه قلت مسلمات ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين ويقول أيضا عنه واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين فقد أطلق عليه في حالة النصب لقبا من ألقاب الإعراب كما في حالتي الرفع والجر، وقد قدمنا أنه ممن يمنع إطلاق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء والعكس.

قال في أول المقتضب:

وإذا جمعت المؤنث على حد الثنية فإن نظير قولك مسلمون في جمع مسلم أن تقول في مسلمة مسلمات فاعلم، وإنما حذفت التاء من مسلمة لأنها علم التأنيث والألف والتاء في مسلمات علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث.

فإذا أردت رفعه قلت مسلمات فاعلم، ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر.

وقال في الجزء الثالث (باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء (نسخي ٣٣٧).

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر لأنك فيه تسلم بناء الواحد كسليمك إياه في الثنية والتاء دليل التأنيث والضمّة علم الرفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين والتونين في مسلمات عوض من النون في قولك مسلمين.

في سر الصناعة لابن جني ٤٢٨ :

ألا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولها ذهبا إلى أن كسرة  
تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب ولم يقولوا  
في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء بل قالوا بما قال به سيويه والجماعة  
من إنها حركة إعراب .

ولا شيء حملها على أن قالوا إن كسرة تاء ضربت الهندات حركة بناء  
إلا ضعفها وقلة تمكّنتها في هذا الموضع حيث كانت محمولة على غيرها .

٣١ - يذكر المبرد في المقتضب أن النون قد تحذف لطول الاسم  
وأُشدد :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف  
أبني كليب إن عَمِي اللذا قَتَلَا الملوك وفكّكا الأغلالا  
وأن الذي حانت بفلج دملؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد  
ولم يمنع حذف النون لغير الإضافة إلا في الاسم الجامد غير المشتقّ قال  
فإن قلت فما بالك لا تقول هما الغلاما زيد قيل إنما يقع الحذف في المشتقّ  
لأنه يجوز أن تقول هما الضاربان زيدا والضاربون عمرا ولا يكون هذا في  
الغلام إذا ثبته .

والسيوطي في الجمع يدعي على المبرد القول بأن حذف النون لطول  
الصلة خاصّ باللّذين واللّتين لطول الأسم ولأنه لم يحفظ حذف النون في  
صلة الألف واللام من لسان العرب في المثني .

ثم ينقل كلام أبي حيان في سماع حذف النون في الجمع وهي أبيات  
ذكر بعضها المبرد في المقتضب .

قال في الرابع من المقتضب (باب الإضافة) في نسختي ٣٩٧ -

.٤١٥

فثبتت النون مع الألف واللام لأنها أقوى من التنوين وذلك أنها بدل من التنوين والحركة في الواحد كما قلت هذان الغلامان وتقول هذان الضاريان زيدا والشاقمان عمراً والمكرمون أخاك. والتازلون دارك، ومن ذلك قول الله عز وجل والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة، وقال القطامي :

الضاريون عميراً عن ديارهم بالتل يوم عمير ظالم عادي  
فإذا أسقطت النون أضفت وجررت فقلت هم الضاريون زيدا وهما الشاقمان عمرو كما قال الشاعر :

الفارجو باب الأمير المبهم<sup>(١)</sup>

وقال الانصاري - وأنشد هذا البيت منصوباً عنه - وهو :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف<sup>(٢)</sup>  
فهذا لم يرد الإضافة فحذف النون بغير معنى فيه ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ولكنه حذف النون لطول الاسم إذ صار ما بعد الاسم صلة له والدليل على ذلك حذفهم النون عما لم يشتق من فعل ولا تجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصلة فمن ذلك قول الأخطل :

ابني كليب ان عمى الندا قتل الملوك وفككا الأغلالا<sup>(٣)</sup>  
فحذف النون من اللذين وقال الأشهب بن رميلة :

وإن الذي حانت بفلح دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد<sup>(٤)</sup>  
فإن قال قائل ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا ثنيته أو جمعته بالإضافة مع الألف واللام فتقول هما الغلاما زيد كما تقول هما الضاريان زيدا، قيل له إنما يقع الحذف في المشتق لأنه يجوز أن تقول هما الضاريان زيدا والضاريون عمراً، ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنيته فلما كفت النون عما قبلها ما كان مستعملاً بعدها وما لم يشتق من الفعل لا

(١) ميبويه ١ - ٩٥ . (٢) خزائن ٢ - ٤٩٩ .

(٣) الخزائن ٢ - ١٨٨ . (٤) الخزائن ٢ - ٥٠٧ .

معنى للاسم الثاني بعد النون فيه ألا ترى أنك لا تقول هذان الغلامان  
زيداً ولا هؤلاء الصاحبون عمداً.

في الجمع ١ - ٤٩ .

وتحذف هذه النون للإضافة أما ظاهرة... أو مقطرة... ولتقصير  
الصلة سواء عند سيويه والفراء صلة الألف واللام وما ثني أو جمع من  
الموصول كقوله:

خليلي ما إن انتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عنولاً وواشياً  
وقوله:

ابني كليب إن عسى للذا قتل الملوكة وفككا الأغلالا  
وقوله:

هما اللتا لو ولدت تميم

قال الفراء صارت الصلة عوضاً عن النون وهم يحذفون مما طال في  
كلامهم ، وذهب المبرد إلى أن ذلك خاص باللذان واللتان لطول الاسم  
ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في  
الثنى والبيت المصترية يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة قال أبو  
حيان لكنه قد سمع في الجمع وقياس الثني على الجمع جلي قال:

الحافظو عورة العشيرة لا وقال

وخير الطالبي الترة العشوم

بنصب عورة والترة وخرج عليه والمقيمي الصلاة بالنصب، ومثل  
ابن مالك حذفها من جمع الذي بقوله:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد  
أي الذين، وقدح فيه باحتمال أنه أراد بالذي الجمع على حذف قوله  
تعالى كمثل الذي استوقد إلى أن قال بنورهم.

٣٢ - الضمير في عساك وعساني عند المبرد مفعول مقدم والفاعل



مضمّر كأنه قال عساك الخير أو الشر ولكنه حذف لعلم المخاطب به ذكر ذلك في المقتضب ورد مذهب سيويه والأخفش .

ونقل ابن الحاجب والرضي عنه في شرح الكافية له مذهبين في ذلك هذا أحدهما ، والثاني حكاه بقوله إن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل فاتصل به كما في ضريك زيد والاسم إما محذوف أو مذكور ، وعلق عليه بقوله أقول إن أراد بحذف الفاعل إضمماره فهو الوجه الأول .

والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون قد ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل .

وبالرجوع إلى المقتضب نجد المبرد منع حذف الفاعل في غير موضع قال في الثالث (باب أفعال المقاربة) في نسختي ٢٤٩ .

فأما قول سيويه أنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمّر فنقول عساك عساني فهو غلط منه لأن الأفعال لا تعمل في المضمّر إلا كما تعمل في المظهر ، فأما قوله :

تقول بنيتي قد أنى إنناك يا ابنتي علك أو عساك<sup>(١)</sup> وقال آخر :

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفني لعلّي أو عساني<sup>(٢)</sup> فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمّر كأنه قال عساك الخير أو الشر وكذلك عساني الحديث ولكن حذف لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسماً على قولهم عسى الغوير أبوساً .

وكذلك قول الأخفش وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي فليس هذا القول بشيء ولا قوله أنت كانا ولا أنا كانت بشيء ولا يجوز

(٢) الخزانة ٢ - ٤٣٥ .

(١) الخزانة ٢ - ٤٤١ .

هذا إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائيهما في التثنية والجمع وفي حمل المخفوض الذي لا يجري على لفظ النصب مثل قولك مررت بعمر استوى فيه الخفض والنصب وأدخلت الخفض على النصب كما أدخلت النصب على الخفض فهذان متواحيان والرفع بائن منهما .

وقال في الثالث أيضاً باب الإخبار في نسختي ٢٦٤ .

فإنما كان حذفها جيداً في الذي إذا قلت الذي ضربت زيد والذي ضرب عبد الله زيد لأن الذي اسم بنفسه والفعل والفاعل والمفعول فصار أربعة أشياء واحداً فلم يميز حذف الذي وهو الموصول والمقصود ولا حذف الفعل وهو الصلة ولا حذف الفاعل إذا كان الفعل لا يكون إلا منه فحذف المفعول استخفافاً لأن الفعل قد لا يخلو منه .

وأعاده في ٣٧١ .

في شرح الكافية ٢٠/٢ .

ونقل عن المبرد وجهان في نحويأ أبتا علك أو عساكا . أحدهما أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمّر فيها مرفوع فيكون ققولهم عسى الغوير أبؤسا وهو ضعيف . . . وثاني لوجهين المنقولين عنه أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم إما محذوف كما في قولهم يا أبتا علك أو عساك على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس إلا أي ليس الجائي إلا زيداً . وإما مذكور كما في قولك عساك أن تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير أن .

أقول إن أراد بحذف الفاعل إضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الأول والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل .

٣٣ - فاعل عدا وخلا ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من

الكلام السابق؛ عدا زیداً أي جاوز بعضهم زیداً وكذلك ليس ولا يكون هذا كلام المبرد في المقتضب.

ونسب إليه السيوطي في الجمع أن الفاعل ضمير مستتر عائِد على من المفهوم من معنى الكلام خلافاً لسيبويه.

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب الجمع بين إلا وغير) (في نسختي ٤٨٠).

وأما عدا وخلافهما فعَلان يتنصب ما بعدهما وذلك قولك جاءني القوم عدا زیداً لأنه لما قال جاءني القوم وقع عند السامع أن بعضهم زید فقال عدا زیداً أي جاوز بعضهم زیداً فهذا تقديره. إلا أن عدا فيها معنى الاستثناء وكذلك خلا.

وقال في باب الاستثناء بليس ولا يكون (نسختي ٤٨٠) أعلم أنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفت لك في عدا وخلا وذلك قولك جاءني القوم لا يكون زیداً وجاءني القوم ليس زیداً كأنه قال ليس بعضهم ولا يكون بعضهم، وكذلك أتاني النساء لا يكون فلانة يريد لا يكون بعضهن إلا أن هذا في معنى الاستثناء.

في الجمع ١ - ٦٢.

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا وخلا وعدا إذا نصبت ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائِد على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائِد على مفرد مذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زیداً.

وذهب المبرد إلى أنه عائِد على من المفهوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زیداً بعض من قام فإذا قلت عدا زیداً فالتقدير عدا هو أي من قام زیداً.

٣٤ - الاستثناء المنقطع كما ذكره ابن يعيش على ضربين أحدهما

ما النصب فيه مختار والآخر واجب النصب.

فالأول نحو ما جاءني أحد إلا حاراً، والثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم، ومن ذلك ما حكاه سيويه ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البديل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت ما فيها أحد إلا حار.

فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم وكذلك إذا رددت هذا المحذوف الذي هو خير عاصم لم يميز أيضاً لو قلت لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يميز البديل وذلك لأنه يبقى الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبر عنه.

وصنيع سيويه في كتابه يشعر بهذا التقسيم فعقد في كتابه بايين أولهما هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول (١) - (٣٦٣).

والثاني هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكن ١ - ٣٦٦ والمبرد في المقتضب يخلو هذا النهج فعنون للمتقطع بقوله :

هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله ويعد أن مثل بأمثلة النوع الأول قال :

ومن ذلك (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب.

وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع ثم يقول :

وقوله عز وجل : ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم﴾ من هذا الباب

لأن لولا في معنى هلا، والنحويون يميزون الرفع في مثل هذا الكلام ولا يميزونه في القرآن لثلا يغير خط المصحف، ورفعه على الوصف كما ذكرت لك في الباب الذي قبله ثم يذكر شواهد هي في كتاب سيويه فرأي المبرد يتفق مع رأي سيويه والجمهور.

وقوله والنحويون يميزون الرفع حكاية لقولهم ولم يعرض له بترجيح ولكن البغدادي في الخزانة ينسب إليه جواز الرفع في جميع الاستثناء المنقطع من غير تفصيل.

في الجزء الرابع من المقتضب (هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله) نسخي ٤٧٧ - ٥٠٦.

وذلك قولك ما جاءني أحد إلا حماراً وما في القوم أحد إلا دابة لزيد فوجه هذا وحده النصب وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه فتنتصبه بأصل الاستثناء على معنى ولكن واللفظ النصب لما ذكرت لك في صدر الباب، فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى﴾.

ومن ذلك (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع وهو قول بني تميم... الخ.

في خزانة الأدب ٣ - ٩.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب ولكن قال النحاس فرق سيويه بين هذا الباب وبين الباب الذي قبله لأن الذي قبله يجوز فيه الرفع والنصب والنصب أجود، وهذا الباب لا يجوز فيه عنده إلا النصب لأنه ليس من الأول في شيء، وأجاز المبرد في جميع ما في هذا الباب الرفع وكذا في لا عيب فيهم غير أن سيوفهم.

وعلى قول المبرد تكون غير بدلا من الضمير المستتر في الظرف.

٣٥- في وقوع إلا صفة نرى المبرد مع الجمهور فهو يعقد باباً لها ويمثل بأمثلة الجمهور ويتبين هذا بمراجعة كتاب سيويه ١ - ٣٧٠ ومطابقة ما فيه بما في المقتضب وما في ابن يعيش ٨٩/٢ وهذه الأمثلة في المقتضب مثل بها سيويه .

لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا .  
قليل بها الأصوات إلا بغامها . (وكلّ أخ مفارقة أخوه . لعمر أبيك إلا الفرقدان) .

ولكن السيوطي في الجمع ينسب إليه أن الوصف بإلا لا يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل ويرد عليه بالسماع بقول الشاعر :  
وكل أخ مفارقه أخوه . لعمر أبيك إلا الفرقدان  
مع أن هذا البيت ذكره المبرد في المقتضب .  
وانما شرط أن يكون المنعوت نكرة أو معرفاً بال الجنسية لا العهدية مع الجمهور .

قال في الرابع من المقتضب (باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتاً) (في نسختي ٤٧٦) .

وذلك قولك لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا ، قال الله عز وجل لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا المعنى والله أعلم لو كان فيهما آلهة غير الله ولو كان معنا رجل غير زيد وقال للشاعر :

أنبخت فألقت بلدة فسوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها  
كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها فإلا في موضع غير . .

وقوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

كانه قال كل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه .

ولا يكون إلا نعتاً إلا لما ينعت بغير وذلك التكرة والمعرفة التي بالآلف واللام على غير معهود نحو ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وقد أمر ، بالرجل غيرك فيكرمني .

في المجمع ١ - ٢٢٩ .

وزعم المبرد أن الوصف يلا لا يجيء إلا فيما يجوز فيه البديل ولذلك منع قام إلا زيد بحذف الموصوف وجعل إلا صفة لأنه لا يجوز فيه البديل ، ورد بالسمع قال :

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فإلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البديل .

٣٦ - يقول المبرد عن زيادة الواو في المقتضب : زيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، ويخرج الآية إذا الساء انشقت على زيادة الواو كما يقوله بعض النحويين ثم يعلق عليه بقوله وهو أبعد الأقاويل عندي أعني زيادة الواو ويذكر شواهد قيل فيها بزيادة الواو ثم يقول وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الجواب فمعروف جيد ويستشهد له .

وعندي أن كلامه هذا يدل ، على أنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو حيث خرج الشواهد على طريقتهم وارتضاها بقوله فأما حذف الخبر فمعروف جيد .

وعلى هذا تكون هذه الآية ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ من قبيل ما حذف فيه الجواب فالواو عاطفة كبقية الشواهد التي ساقها ، وإذن فيرد على ابن هشام ما نسبته إلى المبرد في المغنى من قوله بأن الواو في هذه الآية واو الحال .

ويستدنا في هذا الرد أن المبرد يقيح وقوع الماضي حالاً بدون قد ،

ولذلك يخرج هذه الآية أو جلاؤكم حصرت صدورهم على أن جملة  
حصرت صدورهم دعائية ويقول عنها فأما القراءة الصحيحة أو جلاؤكم  
حصرة صدورهم نسخي ٣٩١.

ونسب إليه ابن الأنباري في الإنصاف القول بزيادة الواو مع  
الكوفيين.

في الجزء الثاني من المقتضب (باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء  
عليه (في نسخي ١٣٤ + ١٣٥) - ١٢٧.

فأما قوله إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت) فقد قيل فيه  
أقاويل؛ فقوم يقولون فأما من أوتي كتابه بيمينه هو الجواب لأن الفاء وما  
بعدها جواب كما تكون جواباً في الجزاء لأن إذا في معنى الجزاء وهو  
كقولك إذا جاء زيد فإن كلمك فكلمه، فهذا قول حسن جميل، وقال  
قوم الخبر محذوف لعلم المخاطب كقول القائل عند تشديد الأمر إذا جاء  
زيد أي إذا جاء زيد علمت وكقوله إن عشت وبكل ما بعد هذا إلى ما  
يعلمه المخاطب كقول القائل لورأيت فلاناً وفي يده السيف.

وقال قوم آخرون الواو في مثل هذا تكون زائدة كقوله إذا السماء  
انشقت وأذنت لربها وحقت) يجوز أن يكون إذا الأرض مدت والواو  
زائدة كقولك حين يقوم زيد حين يأتي عمرو وقالوا أيضاً يكون إذا السماء  
انشقت أذنت لربها وحقت، وهو أبعد الأقاويل أعني زيادة الواو ومن قول  
هؤلاء إن هذه الآية على ذلك ﴿فلما أسلم وتلّه للجبين وناديناه﴾ قالوا  
المعنى ناديناه أن يا إبراهيم، قالوا ومثل ذلك في قوله: ﴿حتى إذا جلاؤها  
وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها﴾ المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت  
أبوابها كما كان في الآية التي قبلها في مواضع من القرآن كثيرة من هذا  
الضرب قولهم واحد وينشدون في ذلك.

حتى إذا امتلأت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا



وقلبتم ظهر المجن لنا إن الغدور الفاحش الحُبّ  
قال وإنما هو قلبتم ظهر المجن لنا فزيادة الواو غير جائزة عند  
البصريين والله أعلم بالتأويل .

فأما حذف الخبر<sup>(١)</sup> فمعروف جيد من ذلك قوله : (ولو أن قرآنًا  
سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموق بل لله الأمر  
جميعاً) قال الراجز :

لو قد حداهن أبو الجودتي برجز مسحفر الروي  
مستويات كنوى البرني  
لم يأت بخبر لعلم المخاطب ومثل هذا الكلام كثير .

وفي الإنصاف المسألة ٦٤ .

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب  
أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من  
البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . .

وفي المغني ٢ - ٣٥ .

حتى إذا جاءوها وفتحت وقيل هي واو الحال أي جاءوها  
مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم  
الأبواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة .

٣٧ - حديث المبرد في غير موضع من المقتضب عن لن يتفق مع ما  
يقول به الجمهور من أنها حرف لنفي المستقبل .

ونسب إليه ابن هشام في المغني القول بأن لن أفعل مبتدأ حذف  
خبره أي لا الفعل واقع .

---

(١) كذا يعبر المبرد عن حذف الجواب في كتابه ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٣٠ .

ويطّل ما نسب إليه قول المبرد في رده على الخليل في قوله إنها مركبة من لا وأن .

قال في الأول من المختضب (باب ما جاء من الكلم على حرفين) نسختي ١٥ .

ومن هذه الحروف لن وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك سيفعل لأنك إذا قلت هو يفعل جاز أن تجرب به عن فعل في الحال وعمّا لم يقع نحو هو يصلي أي هو في حال صلاة وهو يصلي غداً فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع فإذا قلت لن يفعل فهو نفي لقوله سيفعل .

وقال في الثاني (باب الحروف التي تنصب الأفعال) نسختي ١١٢ ومن هذه الحروف لن وهو نفي قولك سيفعل تقول لن يقوم زيد ولن يذهب عبد الله . . .

وكان الخليل يقول إنّ أن بعد إذن مضمرة وكذلك لن وإنما هي لا أن ولكنك حذفت الألف من لا والهمزة من أن وجعلتهما حرفاً واحداً، وليس القول عندي كما قال وذلك أنك تقول زيداً لن أضرب كما تقول زيداً سأضرب فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيداً كان يتنصب بما في صلة أن ولكن لن حرف بمنزلة أن .

وفي المغني ١ - ٢١٦ .

ولن أفعل كلام تامّ وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بأنه لن ينطق به مع أنه لم يسدّ شيء مسدّه بخلاف نحو لولا زيد لأكرمه ويأن الكلام تام بكون المقدّر شمني ٢ - ٦٨ .

٣٨ - ناب وحرب ورد تصغيرهما على نيب وحرب دون لحاق تاء التانيث لهما على خلاف القياس الواجب في مثلهما فأخذ النحويون

يلتمسون للمسموع علة وكذلك فعل المبرد في المقتضب فقال عن حريب  
بعد أن ذكر نبيسا وكذلك قولهم في تصغير الحرب حريب وإنما المقصود  
المصدر من قولك حربته حرباً.

وصنيع المبرد يشعر بأن حرباً عنده مؤنثة لا تذكر ولذلك أخذ  
يلتمس علة لمخالفتها القياس في التصغير كما فعل غيره الذي قال إنها  
مؤنثة فقط.

وصاحب الخزانة والشمعي ينقلان أن الحرب قد تذكر عند المبرد قال  
في الثاني من المقتضب (باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف)  
نسخي ١٨٩.

فأما قولهم في الناب من الإبل نيب فلأنما صغروه بغيرها لأنها به  
سميت كما تقول للمرأة ما أنت إلا رجيل لأنك لست تقصد إلى تصغير  
رجل وكذلك قولهم في تصغير الحرب حريب وإنما المقصود المصدر من  
قولك حربته حرباً فلو سميت امرأة حرباً أو ناباً لم يميز في تصغيرها إلا  
حربية ونبيية.

وفي الشمعي ٢ - ٧٣:

قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازني  
لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر.

وفي الخزانة ٣ - ٤٣٦:

وقال المبرد الحرب قد تذكر وأنشد:

وهو إذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتقي<sup>(١)</sup> حرايه

٣٩ - في غير موضع من المقتضب تحدث المبرد بأن الذي سوغ  
الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجل أسد

---

(١) روي في صحاح الجوهري ٥٦٧/٢ تلتقي مكان تلتقي.

على معنى شديد ومررت بنسوة أربع على معنى معدودات فهو متفق مع  
سيبويه .

ونسب إليه ابن الحاجب والرضي القول بأن نحو مررت برجل أسد  
بتقدير مثل ثم أخذ رضي يقوي مذهبه وقال وغير المبرد يتأول الجواهر في  
مثل هذا بما يليق به من الأوصاف .

قال في الثالث من المقتضب (باب ما يقع في التسعير من أسماء  
الجواهر) نسخي ٣١٣ .

وعلى هذا مررت برجل أسد أبوه لأنه وضعه في موضع شديد أبوه  
ألا ترى أن سيبويه لم يميز مررت بدابة أسد أبوها إذا أراد السبع بعينه  
فإذا أراد الشدة جاز على ما وصفت وليس كجواز مررت برجل قائم أبوه  
لأن لهذا اللفظ والمعنى وذلك محمول على معناه فتحق الجواهر أن تكون  
منعوتة .

وقال في الثالث أيضا (باب ما كان من أفعل نعتا) نسخي ٣٤٠ .

وكذلك أربع إنما هو اسم للعدد وإن نعت به في قولك هؤلاء نسوة  
أربع لا اختلاف في ذلك وإنما جاز أن يقع نعتا وأصله الاسم لأن معناه  
معدودات كما تقول مررت برجل أسد لأن معناه شديد فإن قال قائل  
فالرجل ليس بأسد ولكن معناه مثل الأسد والأربع حقيقة عدد قيل إنما  
يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته .

في سيبويه ١ - ٢٣١ :

كما تقول مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديدا  
ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه فإن قلت مررت بدابة  
أسد أبوها فهو رفع لأنك إنما تخبر أن أباهما هذا السبع فإن قلت مررت  
برجل أسد أبوه على هذا المعنى رفعت إلا أنك لا تجعل أباه خلقه كخلق  
الأسد ولا صورته هذا لا يكون ولكنه يحىء كالمثل .

وفي شرح الكافية ١ - ٢٨٢ :

ولما غير شائع وهو ضروب أحدها جنس مشهور بمعنى من المعاني  
يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل أسد قال المبرد هو بتقدير مثل  
أي مثل أسد ويقوي تأويله قولهم مررت برجل أسد شدة أي يشابه  
الأسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور  
كما في قولك الكوز ممتلئ ماء . . وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر في  
مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى مررت برجل أسد أي جريء  
وبرجل حمار أي بليد .

٤٠ - يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه ذكر ذلك  
المبرد في المقتضب في غير موضع وروي بيت الأعشى :

الواهب المائة الهجان وعندها بالجر على تقدير واهب عندها  
كما جاز نحور ب رجل وأخيه .

ونسب إليه الأشموني وابن هشام في التوضيح ومؤلف التصريح .  
والسيوطي في الهمع منع أن يكون المضاف مقترنا بال والمعطوف على  
المضاف إليه خاليا من آل وإن أضيف إلى ضميرها .  
والرضي حكى مذهبه على أنه منع ذلك في البدل وجوزوه في  
المعطف . (شرح الكافية ١/ ٢٦٢) .

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب مسائل من الفاعل) نسختي  
٤٠٣ - ٤٢٢ وبيت الأعشى ينشد جراً :

الواهب المائة الهجان وعندها عُوذا تزجي خلفها أطفالها<sup>(١)</sup>  
فإن قال قائل فما بالك جررت عندها وإنما يضاف في هذا الباب إلى

---

(١) البيت في الخزنة ٣ - ١٣١ .

ما فيه الألف واللام تشبيها بالحسن الوجه وأنت لا يجوز لك أن تقول  
الواهب المائة والواهب عبدها فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير  
واهب عبدها كما جاز رب رجل وأخيه وأنت لا تقول رب أخيه ولكنه  
على تقدير وأخ له ومثل ذلك كل شاة وسختها بدرهم وأنت لا تقول  
كل سختها ولكنه على التقدير الذي خبرتك به .

وفي المجمع ٢ - ٤٨ :

وكذا إن أضيف إلى ضمير هي في مرجعه على الأصح نحو الضارب  
الرجل والشاة وقوله الود أنت المستحقة صفوه وقوله :

الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزجي خلفها أطفالها  
ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب .

ومثله في الأشموني ٢ - ١٣٤ :

والتوضيح مع التصريح ٢ - ٢٩ وشرح الكافية ١ - ٢٦٢ .

٤١ - بيت عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها  
رواه المبرد بهذه الرواية في المقتضب وقال عنه فلا اختلاف بين النحويين  
أنه على إرادة الفاء .

وفي المغني أن المبرد منع حذف الفاء الرابطة حتى في الشعر ورد  
رواية البيت السابق زاعما أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ومثله  
في العيني .

وفي خزانة الأدب أقوال عن المبرد متضاربة .

فنقل النحاس عن المبرد جواز حذف الفاء في الشعر .

ثم نقل النحاس عن أبي الحسن عن المبرد عن الأصمعي أن هذا  
البيت غير النحويين والرواية كما قال ابن هشام في المغني .

قال في الثاني من المقتضب (باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه) نسختي ١٣٣ .

وأما قول عبد الرحمن بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشر بالشر عند الله مثلاً  
فلا اختلاف بين النحويين أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح .  
وفي المغني ٢ - ٢٣٨ :

وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشر بالشر عند الله مثلاً  
وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية:  
من يفعل الخير فالرحمن يشكره .  
وفي العيني على هامش الخزانة ٤ - ٤٣٣ .

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية:  
من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وفي خزانة الأدب ٣ - ٦٤٤ :

من يفعل الحسنات الله يشكرها      قال النحاس أبو العباس  
المبرد يميز حذف الفاء في الشعر ونقل العيني عنه خلافه . . ثم قال  
النحاس قال أبو الحسن حدثني محمد بن يزيد قال حدثني المازني أن  
الأصمعي قال هذا البيت غيره النحويون والرواية من يفعل الخير فالرحمن  
يشكره . .

وأبو الحسن قال هذا فيما كتبه على نوافر أبي زيد قال أخبرنا أبو  
العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم فالرحمن يشكره قال فسأله

عن الرواية الأخرى فذكر أن النحويين صنعوها ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها.

٤٢ - ألا بمعنى التمني يذكر المبرد فيها رأي الخليل وسيبويه وبين سندهما فيما ذهباً إليه من أنه لا خبر لها ولا يراعي عملها مع اسمها ويعبر بقوله واحتجاج النحويين.

كما يذكر أيضاً رأي المازني وسنده في مخالفته الجمهور ثم لا يختار رأياً منها ولهذا نظائر كثيرة في المقتضب.

والرضي في شرح الكافية وابن هشام في المغني والسيوطي في الجمع والأشموني يذكرون رأي المبرد مع المازني في مقابلة رأي سيبويه وابن يعيش يذكر رأي المبرد في مقابلة رأي سيبويه.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما إذا دخلت عليه لا لم تغيره عن حاله) نسختي ٤٦٩ - ٤٩٨.

فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول الخليل وسيبويه وغيرهما إلا المازني وحده تقول ألا ماء أشربه ألا ماء وعسلاً ينون عسلاً كما كان في قولك لا رجل وغلماً في الدار.

وتقول ألا ماء بارد إن شئت نونت بارداً وإن شئت لم تنون كقولك لا رجل ظريف وإن شئت نونت ظرفاً وإن شئت لم تنون ومن قال لا رجل ولا امرأة لم يقل ها هنا إلا بالنصب.

واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء وموضعه نصب كقولك اللهم غلاماً أي هب لي غلاماً وكقولهم إن زيدا في الدار وعمرو حمل عمرو على الموضع فإن قالوا ليت زيدا في الدار وعمراً لم يكن موضع عمرو الابتداء لأن إن تدخل على معنى الابتداء وليت تدخل للتمني فلها معنى سوى ذلك فلذلك لم يكن في ليت ولعل



وكانَ ما في إنَّ ولكنَّ من الحمل على موضع الابتداء لأنَّ لهن معاني غير  
الابتداء، فكأنَّ للتشبيه وليت للتمني ولعلَّ للتوقع.

وكانَ المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل وقال يكون اللفظ على  
ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه ألا ترى أن قولك (غفر الله لزيد)  
معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله من المعنى وكذلك  
قولك علم الله لأفعلن لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم فلم يغيره  
وكذلك حسيك رفع بالابتداء ومعناه النهي ومن قوله ألا رجل أفضل  
منك ترفع أفضل لأنه خبر الابتداء كما كان في النفي وكذا يلزمه  
والآخرون ينصبونه ولا يكون له خبر.

وفي شرح الكافية ١ - ٢٤١ :

وأما إذا كانت ألا بمعنى التمني كقوله :

ألا سبيل إلى خمر فأشربها ألا سبيل إلى نصر بن حجاج<sup>(١)</sup>  
فالمازني والمبرد قالا حكمهما حكم المجردة فيجوز عندهما العطف  
والوصف على الموضع ألا ماء كثير أنفقه وألا ماء وخمر أشربها وخبرهما  
عندهما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي  
مذهبهما.

وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لما إذ التمني  
يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى ألا غلام أتمنى  
غلاما فلا يحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما أي  
هب لي غلاماً.

وفي ابن يعيش ٧ - ٤٨ :

ومنهم قولهم ألا ماء أشربه فهذا أيضا معناه التمني وهي لا النافية

---

(١) البيت في الحزاة ٢ - ١٠٨ .

دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت في النكرة فأحدث دخولها معنى التمني فلا مع ما بعدها في موضع نصب بما دل عليه ألا من معنى التمني.

وقال أبو العباس المبرد هو على ما كان ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء، وثمرة الخلاف تظهر في الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماء بارداً بنصب الصفة لأن موضعها نصب.

وأبو العباس يرفع التعت ويقول ألا ماء بارد.

وقال ابن يعيش في الجزء الثاني ص ١٠٢ إن الخلاف بين المازني وبين الخليل وسيبويه والجزمي ولم يذكر اسم المبرد في الطرفين.

وفي المغني ٢ - ٤٤ :

لأن ألا التي للتمي لا خبر لها عند سيبويه لا لفظاً ولا تقديرًا فإذا قيل ألا ماء كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ماء . . .

وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.

وفي الجمع ١ - ١٤٧ :

الثالث أن يدخلها معنى التمني فمذهب سيبويه والخليل والجزمي أنها لا تعمل إلا عمل إن في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة ولا يلغي بحال ولا تعمل عمل ليس لا غلام لي ألا ماء بارد ألا أبا لي ألا غلامين ألا ماء ولبنا وعسلاً بارداً حلواً.

وزعم المبرد والمازني إلى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغي وأن تعمل عمل ليس.

ومثله في الأشموني ١ - ٣٦٤ :

٤٣ - يفيد كلام المبرد في المقتضب والكمال أن العطف على اسم  
أن بالرفع من قبيل عطف المفردات كما كان في النصب .

وفي خزانة الأدب أن الرفع في المعطوف هو استئناف جملة معطوفة  
على أخرى عند سيبويه والأخفش والفراء والمبرد .

في الجزء الرابع باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال نسختي ٣٨٧  
وتقول إن زيدا منطلق وعمرا وإن شئت وعمرو فأما الرفع فمن وجهين  
والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال :

إن الربيع الجود والخريف ايدا أبي العباس والصيوفر  
وهذا على وجه الكلام ومجرأ لأنك إذا عطف شئنا على شيء كان  
مثله .

وأحد وجهي الرفع وهو الأجود منها أن تحمله على موضع أن لأن  
موضعها الابتداء فإذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق ومثل إن  
في هذا الباب لكن الثقيلة، ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا  
وقوله :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد  
والوجه الآخر في الرفع إن زيدا منطلق وعمرو أن يكون محمولا على  
المضمر في منطلق وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكد فيكون وجهها جيدا  
مختاراً نحو إن زيدا منطلق هو وعمرو .

وقال في الكامل ٣ - ٢٠١ :

قوله فأني وقيارا بها لغريب أراد فلأني لغريب بها وقياراً  
ولو رفع لكان جيدا تقول إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو فمن قال

وعمرًا فإثما رده على زيد ومن قال عمرو فله وجهان من الاعراب أحدهما جيد والآخر جائز.

فأما الجيد فأن تحمل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق فرددته على الموضع، ومثل هذا لست بقائم ولا قاعدا... والوجه الآخر أن يكون معطوفا على المضمر في الخبر فإن قلت إن زيد امتنطق هو وعمرو حسن العطف لأن المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكدته.

وفي خزانة الأدب ٤ - ٣١٨ :

وكون هذا عند سيبويه من عطف الجمل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه قال الشاطبي والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى وهو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش والفراء والمبرد وابن السراج والفارسي في غير الايضاح.

٤٤ - اسم لا أن كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر أعرب عند المبرد لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد هذا ما علّل به المبرد لما يراه.

والرّضيّ ينقل عنه هذا الرأي ويخطيء في التعليل له ونسب إليه عللا أخرى ورد عليها ثلاثها على أنه في العلة الثالثة قد نسب إلى المبرد ما لم يقله كما ناقض نفسه قال :

وقيل إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع

وكان قدم في الجزء الثاني ص ١٧٣ أن المبرّد يثنى ويجمع الجزء الثاني من جميع المركبات حتى نحو سيبويه قال :

والمبرد يميز في نحو سيويه السيويين والسيويين مع بناء الجزء الثاني ونجد مصداق ذلك في المقتضب ص ٣٦٢.

وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرد علة أخرى وهي لبعده بالثنائية والجمع عن مشابهة الحروف وكذا في الأشموني.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما تعمل فيه لا) نسخي ٤٦٦ - ٤٩٩ :

وكان الخليل وسيويه يزعمان أنك إذا قلت لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وثبت النون كما ثبت مع الألف واللام وفي ثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك هذان الأحمران وهذان المسلمان والتثنية لا يثبت في واحد من الموضعين فرقوا بين النون والتثنية واعتلوا بما ذكرت لك، وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد.

وفي شرح الكافية ١ - ٢٣٥ :

نحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد.

فإن قال به لأن النون كالتثنية الذي هو دليل الإعراب فمقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون إذ لو كانا معربين لقل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتثنية في الدلالة على التمكن.

ونقل عنه أنه قال لأن المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب، ورد بأن المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل ولا امرأة وله أن يقول أردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك أن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه يتقضى بيا زيدان ويا زيدون.

وقيل إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني  
ويجمع، والجواب أنه لم يقم دليل قاطع على أن لا مركبة مع المنفي ولو  
سلمنا فليس بناؤه للتركيب وإن سلمنا فتحن نقول حضر موتان وحضر  
موتون في المثنى بحضرموت.

٤٥ - كلام المبرد في المقتضب صريح في أن المبدل منه والمبدل  
موجودان معاً لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فأن  
المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ويقول:

وقيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن  
فرغ له.

وابن الحاجب والرضي ينسبان إليه القول بأن المبدل منه في حكم  
الطرح ثم يرد عليه الرضي.

قال في الجزء الرابع (باب مجرى نعت النكرة عليها) نسخي ٤٤٣ :

وذلك نحو قولك مررت بأخيك زيد أبدلت زيدا من الأخ نحييت  
الأخ وجعلته في موضعه في العامل فصار مثل قولك مررت بزيد.

وإنما هو في الحقيقة تبيين ولكن قيل له بدل لأن الذي عمل في  
الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له، وقال في الرابع أيضاً نسخي  
٤٧٤.

وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين. . ولو  
كان البدل يطل المبدل منه لم يميز أن تقول زيد مررت به أبي عبد الله  
لأنك لو لم تعد بالهاء فقلت زيد مررت بأبي عبد الله كان خلفاً لأنك  
جعلت زيداً ابتداء ولم تردد إليه شيئاً فالمبدل منه مثبت في الكلام وإنما  
سمى البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة. . .

والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعا على

أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

وفي شرح الكافية ١ - ٣١٦.

واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد إنه في حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة هو البديل دون المبدل منه. وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً.

٤٦ - الناصب لاسم المصدر في نحو وتبتل إليه تبتلاً والله أنبتكم من الأرض نباتاً هو الفعل السابق لاتفاقهما في المعنى ذكر ذلك في المقتضب وهكذا نسب إليه الرضى (الكافية ١ - ١٠٤) وابن يعيش في شرحه للمفصل ١ - ١١٢.

ولكن السيوطي ينفرده بقوله إن مذهب المبرد أنه منصوب بفعل مضمر والفعل الظاهر دليل عليه.

في الجزء الأول باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها نسختي ٢٥ وأعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه وذلك نحو قولك أنا أدعك تركاً شديداً وقد تطويت انطواءً لأن تطويت في معنى انطويت قال الله عز وجل وتبتل إليه تبتلاً لأن تبتل وتتل في معنى واحد وقال ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾ ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً ولكنه إذا فعل وقع فعله في المفعول فكان التقدير والله أعلم والله أنبتكم فنبتم نباتاً.

وفي المجمع ١ - ١٨٧.

فإن كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو أنبتكم من الأرض نباتاً

فثلاثة مذاهب، أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني، والثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيويه .

٤٧ - سراويل عجمية معربة ومنعت الصرف لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف صرح بذلك المبرد في موضعين من المقتضب وفي موضع ثالث يقول فأما سراويل فكان يقول فيها العرب يجعلها بعضهم واحداً فهي عنده مصروفة في النكرة ومن العرب من يراها جمعاً .

ويظهر من هذا أن رأى المبرد أنها عجمية معربة بدليل ذكره لهذا في موضعين وأما الموضع الثالث فيظهر منه أنه يحكي ما قيل فيها مما يخالف ما قاله .

والسيراقي. وابن يعيش والرضي والبغدادى ينسبون إلى المبرد مخالفته لسيويه في قوله إنها عجمية عربت ومنعت الصرف لأنها أشبهت من العربي ما يمنع الصرف .

في تعليق السيراقي ٢ - ١٦ من كتاب سيويه .

قال السيراقي (سراويل) ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة فيكون جمعاً لقطع الخرق واعتمد هذا المذهب أبو العباس .

وفي ابن يعيش ١ - ٦٤ .

وأما سراويل فهو عند سيويه والنحويين أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بنائوه مالا يتصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقه منه كد خايرص وأنشدوا:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقُ لمستعطف  
فيكون كعتكالة وعثاكيل وهو رأي أبي العباس ويضعفه من جهة



المعنى أنه لا يريد أن يكون عليه من اللؤم قطعة وإنما هو هجو  
والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردّي باللؤم .

وفي شرح الكافية ١ - ٥٠ .

وسراويل الأكثر على أنه غير منصرف . .

واختلف في تعليقه فعند سيويه وبعه أبو علي أنه اسم أعجمي مفرد  
عرب كما عرب الآجر ولكنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعاً نحو  
قناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف .

وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقه قال :

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف  
ويشكل عليه بأن إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يحىء في  
الأجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الأعلام كمدائن في  
مدينة معينة وجوابه أن الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر .

وقال المبرد في الثالث من المقتضب باب ما اشتق للمذكر من الفعل  
نسخي ٣٣٥ .

وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة لأنها  
وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو قناديل ودهاليز  
فكانت لما دخلها من الإعراب كالعربية فهذا جملة القول في الأعجمي  
الواقع على الجنس والمخصوص به الواحد للعلامة وقال أيضاً في الثالث :  
باب تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً بأسماء الجمع نسخي ٣٤١ - ٣٥٦ .

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل وإن كانت قد أعربت لأنها وقعت في  
كلام العرب على مثال مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة فأما العجمة فقد  
زالت عنها لأنها قد أعربت وقال :

فأما سراويل فكان يقول فيها العرب يجعلها بعضهم واحداً فهي

عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سرؤالة وينشدون:

عليه من اللؤم سرؤالة فليس يرقّ لمستعطف  
فمن رآها جمعاً يقال له إنما هي اسم لشيء واحد فيقول جعلوه  
أجزاء كما تقول دخاريس<sup>(١)</sup> القميص والواحد دخرصة فعلى هذا كان  
يرى أنها بمنزلة قناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولكن إن  
سمى بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها.

٤٨ - نحو زيد اسم امرأة مذهب الخليل وسيبويه منع صرفه  
ومذهب عيسى وغيره جواز الأمرين ذكر ذلك المبرد في المقتضب وبين  
وجهة كل من الفريقين وسكت عن الترجيح.

وفي موضع آخر من المقتضب اقتصر على مذهب الخليل وسيبويه،  
والأشموني وابن هشام في التوضيح ومؤلف التصريح ينسبون المبرد إلى  
الرأي الأخير.

وكذلك فعل السيوطي في الجمع فقال:  
وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلى  
مذكر.

ومذهب المبرد في المذكر المسمى بمؤنث ثلاثي لم تكن فيه هاء  
التأنيث الصرف مطلقاً تحرك وسطه أو سكن.

قال في الثالث باب تسمية المؤنث نسختي ٣٤٤ - ٣٥٢ فإن سميت  
مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافاً.

---

(١) الدخريص من الثوب والأرض والدرع التبرير والتخريص لغة فيه أبو عمرو واحد  
الدخاريس دخرص ودخرصة والدخرصة والدخريص من القميص والدرع واحد  
الدخاريس وهو ما يوصل به البدن ليوسعه أبو منصور الدخريص معرب أصله فارسي  
وهو عند العرب البنية واللينة لسان العرب ٨ - ٣٠١.

فأما سيبويه والخليل والأخفش والملازمي فيرون أن صرفه لا يجوز لأنه أخرج من باب إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزلة المعدول وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمراً ويحتجّون بأن مصر غير مصروفة في القرآن لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة وذلك قوله عز وجل ليس لي ملك مصر فأما قوله عز وجل اهبطوا مصراً فليس بحجة عليه لأنه مصر من الأمصار وليس مصر بعينها هكذا جاء في التفسير والله أعلم.

وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ويقولون نحن نجيّز صرف المؤنث إذا سمينا بمؤنث على ما ذكرنا وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحقّ بالصرف كما أنا لو سمينا رجلاً أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف وذلك أنك لو سميت رجلاً قداماً أو فخذاً أو عضداً لم يكن فيه إلا الصرف لخفة التذكير وكذلك لو سميت باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جمع أو ساكنة الحرف الأوسط لكان مصروفاً لا يجوز إلا ذلك لأن الثلاثة أقل الأصول والتذكير أخف الأبواب.

وقال في الرابع ٣٦٦.

وكذلك ضرب إن رأيت قلت هذا ضرب مكتوباً فاعلم أن جعلت المكتوب حرفاً فإن جعلته اسماً لكلمة لم تصرف وضرب لا يكون إلا مذكراً.

وقال في الثالث باب ما ينصرف وما لا ينصرف نسخي ٣٣٣ وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميت به مذكراً وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التانيث تحركت حروفه أو سكن ثانيها وذلك نحو دعد وشمس وقفاً وقدم فيمن أنثها إن سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف.

في الجمع ١ - ٣٤.

الثانية أن يكون مذكر الأصل كزيد اسم امرأة لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هنداً، وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر وهو نقل من ثقل إلى أنقل.

وفي الأشموني ٢ - ٤٧٤.

أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل يعادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس [في التوضيح مع التصريح ٢ - ٢١٨].

وقال عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمر الجرمي وأبو العباس المبرد وأبو زيد في نحو زيد اسم امرأة إنه كهند في جواز الوجهين.

٤٩ - المؤنث الثلاثي الساكن الوسط كهند ترك الصرف فيه أقيس عند المبرد كما ذكر ذلك في المقتضب ثم بين وجهة نظر من صرف ووجهة من منع الصرف.

وابن الحاجب والرضي يعبران عن مذهبه بهذه العبارة فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف.

قال في الثالث باب تسمية المؤنث نسختي ٣٤٣.

وأما المستعملة للتأنيث فنحو جمل ودعد وهند فأنث في جميع هذا بالخيار وترك الصرف أقيس فأما من صرف فقال رأيت دعداً وجاءتني هند فيقول خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث.

ومن لم يصرف قال المانع من الصرف لما كثر عدته نحو عقرب

وعناق موجود فيما قل عدده كما كان ما فيه علامة التأنيث في الكثير العدد والقليل سواء .

في شرح الكافية ١ - ٤٤ .

وإن سميت مؤنثاً حقيقياً أو غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه أمر التأنيث وغيرهم خيروا بين الصرف وتركه .

٥٠ - نحو حذام معرفة مؤنث معدول فعلى لغة من بناه يكون سبب البناء توالى العلل واجتماعها أما على لغة أهل الحجاز الملتعين له من الصرف فسيبه أنه مؤنث معدول هذا ما قاله في كتابيه المقتضب والكمال قال :

وأهل الحجاز يحرونه على قياس ما ذكرت لأنه معدول في الأصل وسمى به فنقل إلى مؤنث ولك هذا يفيد أن العدل أحد سببي منع الصرف .

والسيوطي والأشموني وابن هشام ومؤلف التصريح يقولون إن المانع له من الصرف عند المبرد العلمية والتأنيث المعنوي كزئب وعند سيبويه العلمية والعدل .

قال في الثالث من المقتضب (باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال) نسخي ٣٥٠ .

وأما ما كان اسماً علماً نحو حذام وقطام ورقاش فإن العرب تختلف فيه فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل لأنه مؤنث معدول وإنما أصله حاذمة وراقشة وقاطمة ففعال في المؤنث نظير فعل في المذكر .

وقال في الكامل ٤ - ٢٠٩ .

والباب الرابع أن تسمى امرأة أو شيئاً مؤنثاً باسم تصوغه على هذا

المثال نحو رقاش وحذام وقطام وما أشبهه فهذا مؤنث معدول عن راقشة وحاذمة وقاطمة إذا سميت به .

وأهل الحجاز يحررونه على قياس ما ذكرت لأنه معدول في الأصل وسمى به فنقل إلى مؤنث كالباب الذي كان قبله .

في الأشموني ٤٩٢/٢ .

وهو ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا رأي سيوييه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزئب وهو أقوى ومثله في التصريح على التوضيح ٢ - ٢٢٥ وفي الممع ١ - ٢٩ .

٥١ - إذا سمي بجار ومجرور والجار حرف أحادي فإن مذهب المبرد كما ذكره في المقتضب الحكاية .

والسيوطي في الممع يروي مذهبه على أنه يخالف لمذهب الجمهور بأنه يميز مع الزجاج إعرابها مكماً أولهما بتضعيف حرف لين يمانس حركته كما لو سمي به مستقلاً فيقول في (بزيد) جاءني بي زيد .  
والصبيان في حاشيته ينقل كلام السيوطي في الممع .

قال في الرابع باب ما يحكى من الأسماء وما يعرب نسختي ٣٥٨  
فإن سميت رجلاً وزيد وأنت تريد القسم قلت رأيت وزيد وجاءني وزيد  
لأن الواو عاملة في زيد فلأنما هي بمنزلة الباء ألا ترى أنك لو سميت به بزيد  
لقلت جاءني بزيد .

وفي الممع ٢ - ١٥٥ .

والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكى وجوباً عند الجمهور  
وأجاز المبرد والزجاج إعرابها ويكمل الأول كما لو سمي به مستقلاً فيقال  
في بزيد جاء بي زيد ومثله في الصبيان ١ - ١٧٢ .

٥٢ - رأي المبرد في ندبة المنادى المضاف لياء المتكلم عند من أثبت  
الياء ساكنة جواز الوجهين :

١ - إثبات الياء وتحريكها بالفتح نحو واغلامياه .

٢ - حذف الياء لالتقاء الساكنين نحو واغلاماه .

وكلام الرضى في شرح الكافية ١ - ١٤٣ يوافق ما في المقتضب ولكن الأشموني وابن هشام ومؤلف التصريح يصورون رأي المبرد بالشق الثاني فقط وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يرى رأي سيبويه .

قال في الرابع من المقتضب (باب ما كان من المنسوب مضافاً إليك) نسختي ٤٣٥ .

ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول يا غلامي أقبل فهو فيها بالخيار إن شاء قال واغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين وأثبت الياء لأنها علامة وكانت فتحها ها هنا مستخفة كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب .  
وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين كما تقول جاء غلام العاقل .

وفي الأشموني ٢ - ٣٩١ .

تنبيه فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد .

ومثله في التصريح على التوضيح ٢ - ١٨٣ .

٥٣ - ذكر المبرد وزن أروى وأروية وبين الخلاف فيها أهو أفعل أم فعلى وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يعرض لترجيح رأي على آخر .

وصاحب لسان العرب ينسب إليه القول بأن وزن أروى فعلى ثم يضعفه .

قال في الثاني (باب ما كان على فَعَل من ذوات الياء والواو) (نسختي ٢٠٣) .

ومن كانت أروى عنده أفعل قال في تصغيره أرية مثل قولك أسيد

ومن قال أسويد قال أروية كانت عنده فعل لم يقل في أروية إلا أروية لأن  
الواو في موضع اللام على هذا القول وإليه كان يذهب الأخفش والأول  
قول سيويه .

وقال أيضاً في باب ما كانت الواو منه في موضع اللام ٢٠٣ ومن  
قال أروية إنها فعلية قال في أروى أرياً ليس غير لأن أروى عنده على  
هذا القول فعلى .

ومن جعل أروى أفعل لم يقل إلا أرى فأعلم فيحذف ياء لاجتماع  
الياءات ومن قال في أسود أسويد على المجاز قال أروى فأعلم وفي لسان  
العرب ١٩ - ٦٩ .

قال ابن سيده وذهب أبو العباس إلى أنها فعلى والصحيح أنها أفعل  
لكون أروية أفعولة .

٥٤ - أعرب أبو العباس في المقتضب هذه الآية في موضعين وهي  
(يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون  
بالله . . . يغفر لكم) على الوجه الآتي: تؤمنون بيان للتجارة ويغفر  
جواب الاستفهام .

وابن الشجري في أماليه يقول عن مذهب المبرد أن يغفر جواب  
لآمنوا وتؤمنون خير معناه الأمر أي آمنوا بدليل الجزم في يغفر وقال غير  
المبرد عطف بيان على ما قبله ويغفر جواب الاستفهام .

قال في الثاني باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها  
نسختي ١٣٦ .

وقال الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة  
تنجيكم من عذاب أليم﴾ ثم ذكرها فقال تؤمنون بالله فلما انقضى  
ذكرها قال يغفر لكم لأنه جواب هل .

وقال في الثاني أيضاً باب الأمر والنهي نسختي ١٥٥ .



فأما قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ثم قال تؤمنون بالله ورسوله فإن هذا ليس بجواب ولكنه شرح ما دعوا إليه والجواب يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم فإن قال قائل فهلا كان الشرح أن تؤمنوا لأنه بدل من تجارة فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكرك إياه ألا ترى أنهم يقولون من كذب كان شراً يريدون كان الكذب.

وفي أمالي ابن الشجري ١ - ٢٦٠ قال أبو العباس المبرد تؤمنون بالله وتجاهدون خبر معناه الأمر أي آمنوا بدليل الجزم في يغفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويغفر جواب الاستفهام فهو محمول على المعنى.

٥٥ - مذهب المبرد في نحو يا تيم تيم عدي بالنصب كما ذكره في المقتضب تخريجه على أحد وجهين.

١ - تيم الأول مضاف إلى عدي والثاني مقحم للتوكيد كما يراه سيويه.

٢ - حذف من تيم الأول المضاف إليه استغناء بإضافة الثاني.

ثم عرض لهذه المسألة في موضعين من كتابه الكامل واكتفى بالتخريج الأول الذي يراه سيويه.

يراجع الكامل ٥ - ٨٤ عند حديثه عن البيت يا تيم تيم عدي لا أبالكم وعند حديثه عن البيت في ٧ - ١٤٥ :

يا قرط قرط حتى لا أبالكم يا قرط أي عليكم خائف حذر  
ثم ذكر البيت أيضاً يا تيم تيم عدي والبيت يا زيد زيد اليعملات .  
والسيرافي وابن يعيث وابن الحاجب والرضي والسيوطي وابن هشام

والشمي والأشموني يصورون رأي المبرد بالتخريج الثاني فقط وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيويه مع أنه قال به في المقتضب واقتصر عليه في موضعين بالكامل قال في الرابع من المقتضب باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منها مضاف نسختي ٤٣٢ .

الوجه الآخر أن تقول يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد عمرو وذلك لأنك أردت بالأول يا زيد عمرو فلما أقحمت الثاني تأكيدا للأول وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكانه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي .

من تعليق السيرا في على كتاب سيويه ١ - ٣١٥ .

(يا زيد زيد اليعملات) مذهب سيويه أن زيد الأول هو المضاف إلى اليعملات والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف إليه .

ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى محذوف والثاني مضاف إلى المذكور وإنما حذف الأول اكتفاء بالثاني .

في شرح الكافية ١ - ١٣٣ :

وقال المبرد ان تيم الأول مضاف إلى عدي مقلد يدل عليه هذا الظاهر . . . ثم يقول وعند سيويه ليست الإضافة مكررة .

وكذلك في شرح ابن يعيش ٢ - ١٠

وفي المغني ٢ - ١٥٧ والشمي على المغني ٢ - ٢٥٤ .

والأشموني ٢ - ٣٧٤ والمجم ١ - ١٧٧ .

٥٦ - قال في المقتضب عن البيت باب الأمر والنهي ١٥٣ :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا  
وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيويه على ما ذكرت لك .

وفي كتابه شرح لامية العرب المطبوع على هامش أعجب العجب  
بمطبعة الجوانب صفحة ١٢ قال المبرد.

المثال مأخوذ من كلام أبي طالب لما خاطب النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال:

محمد تفقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا  
وجود هذا الكلام منسوبا للمبرد على هذه الصورة ظاهر الانتحال  
إذ هو فوق مخالفته لما قاله في المقتضب وما نسب إلى المبرد النحويون في  
كتب النحو الأخرى كما في الانصاف ص ٣٠٦ المسألة ٧٢ المغني ١ -  
١٨٣ + ١٨٥.

الكافية ٢ - ٢٣٤ المجمع ٢ - ٥٥ خزانة الأدب ٣ - ٦٢٩.

قد ذكر تعليقا على كلام الزخشي وهذا مما يعيد صدوره عن المبرد  
ويثبت أنه زيادة من الطابع.

وقد رجعت إلى نسخة خطية من شرح لامية العرب للمبرد محفوظة  
بمكتبة الجامع الأحمدي وكتبت سنة ١٢٥١ هـ فلم أجد بها هذه الزيادة  
المنتحلة.





## أقوال نسبت إلى المبرد وفي كامله ما يعارضها

أثبت في الفصل السابق أن هناك أقوالا نسبت إلى المبرد وفي كتابيه الكامل والمقتضب ما يعارضها وهي ٨ - ١١ - ١٩ - ٢٠ - ٢٤ - ٤٣ - ٥٠ - ٥٦ .

وأثبت هنا ما يعارض ما في الكامل وليس في المقتضب حديث عنها .

١ - يعرض المبرد في الكامل لشرح المفعول معه ويمثل له بقوله :

تبكي عليك نجوم الليل والقمر واستوى الماء والخشبة .

وما زلت أسير والنيل وما أنت وعثمان .

ويقول عنه وهذا باب يطول شرحه .

والسيوطي في الجمع يقول عن مذهبه أنه يقيسه فيما كان الثاني مؤثرا للأول وكان الأول سببا له نحو جاء البرد والبطيالة فالبرد سبب لاستعمال البطيالة وجئت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه وظاهر أن الأمثلة التي ساقها المبرد ليست مما كان الأول سببا للثاني فيؤخذ منها أن المفعول معه عند المبرد ليس مقصورا على هذا النوع كما ادعى عليه ونسبه إليه السيوطي .

في الكامل ٦ - ٥٠ :

ويكون تبكي عليك نجوم الليل والقمر على أن تكون الواو في معنى

مع وإذا كانت كذلك فكان قبل الاسم الذي يليه أو بعده فعل انتصب  
لأنه في المعنى مفعول وصل الفعل إليه فنصبه ونظير ذلك استوى الماء  
والخشبة لأنك لم ترد استوى الماء واستوت الخشبة ولو أردت ذلك لم يكن  
إلا الرفع ولكن التقدير ساوى الماء الخشبة وكذلك ما زلت أسير والنيل  
يا فتى لأنك لست تخبر عن النيل بسير وإنما تريد أن سيرك بحذائه ومعه  
فوصل الفعل وهذا باب يطول شرحه ٣ - ٢٣٠ .

في الممع ١ - ٢١٩ .

وقال المبرد والسيرافي يقاس فيما كان الثاني مؤثرا لالأول وكان الأول  
سببا له نحو جاء البرد والطيالة فالبرد سبب - لاستعمال الطيالة  
وجئت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه .

٢ - فسر ثعلب بيت أبي تمام :

ألفه النحيب كم افتراق أظلل فكان داعية اجتماع  
بقوله إن الإنسان قد يفارق محبوبه رجاء أن يغنم في سفره فيعود إليه  
مستغنيا عن التصرف فيطول اجتماعه به وقرن به في المعنى البيت .

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا  
وكذلك فعل المبرد في الكامل وساق البيتين لمثل هذا المعنى بعد أن  
ذكر قصصا نثرية كلها ترمي إلى غرض واحد وهو أن الإنسان قد ينصب  
ليصيب غاية أمله .

وفي أمالي الزجاجي ومعجم الأدباء تفسير المبرد لبيت أبي تمام على  
لسان الأخفش يغير ما حمله عليه في الكامل وساقه له ونقد ثعلب لذلك  
التفسير .

في الكامل ٢ - ٢٦١ :

ويروى عن الأصمعي أنه قال هجم علي شهر رمضان وأنا بمكة

فخرجت إلى الطائف لأصوم بها هرباً من حر مكة فلقيني أعرابي فقلت له أين تريد فقال أريد هذا البلد المبارك لأصوم هذا الشهر المبارك فيه فقلت له أما تخاف الحر فقال من الحر أفر.

وهذا الكلام نظير كلام الربيع بن خثيم فأن رجلاً قال له وقد صلى ليلة حتى أصبح أتعبت نفسك فقال راحتها أطلب أن أفره العبيد أكيسهم، ونظير هذا الكلام قول روح بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ونظر إليه رجل واقفاً بباب المنصور في الشمس فقال:

قد طال وقوفك في الشمس فقال روح ليطول وقوفي في الظل ومثله من الشعر قوله (قال أبو الحسن هو عروة بن الورد العبسي):

تقول سليمي لو أقمت بأرضنا ولم تدر أني للمقام أطوف  
لعمل الذي خوفتنا من ورائنا سيدركه من بعدنا المتخلف  
وقال آخر:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا  
وهذا معنى كثير حسن جميل وقال حبيب بن أوس الطائي:

آلفة النحيب كم افتراق أجْدَ فكان داعية اجتماع  
وليسست فرحة الأوبات ألا لموقوف على ترح الوداع  
في أمالي الزجاجي - ٣٧ (في المعجم ٥ - ١٣٢).

أخبرنا أبو الحسن الأخفش فقال:

كنت يوماً بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال لي إلى أين ما أراك تعبر عن مجلس الخُلدي فقلت له لي حاجة فقال لي إني أراه يقدم البحري على أبي تمام فإذا أتته فقل له ما معنى قول أبي تمام:

آلفة النحيب كم افتراق أظَلَّ فكان داعية اجتماع

قال أبو الحسن فلما صرت إلى أبي العباس المبرد سألته عنه فقال  
معنى هذا أن المتحابين والعاشقين قد يتصارمان ويتهاجران إدلالاً لا عزماً  
على القطيعة وإذا حان الرحيل وأحسَّ بالفراق تراجعا إلى الود وتلاقياً  
خوف الفراق وأن يطول العهد بالالتقاء بعده فيكون الفراق حينئذ سبباً  
للإجماع كما قال الآخر:

متَّعاً باللقاء يوم الفراق مستجيرين بالبكا والعناق  
كم أسراً هوأهما حذر الناس وكم كتباً غليل اشتياق  
فأظللُ الفراق فالتقاء فيه فراق أنهما باتفاق  
كيف أدعو على الفراق بحنف وغداة الفراق كان التلاقي  
قال فلما عدت إلى ثعلب في المجلس الآخر سألتني عنه فأعدت عليه  
الجواب والأبيات فقال:

ما أشدَّ تمويهه ما صنع شيئاً إنَّما معنى البيت أن الإنسان قد يفارق  
محبوبه رجاء أن يغتم في سفره فيعود إلى محبوبه مستغنياً عن التصرف  
فيطول اجتماعه معه ألا تراه يقول في البيت الثاني:

وليسَ فرحة الأوبال إلا لموقوف على ترح الوداع  
وهذا نظير قول الآخر بل منه أخذ أبو تمام.

وأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا  
هذا هو ذاك بعينه.

ونقل هذا عن أمالي الزجاجي ياقوت في معجم الأدباء ٥ - ١٣٢.

ويكفيها هذا القدر في الدلالة على أنه قد نسب إلى أبي العباس المبرد  
من الأقوال ما لم يصدر عنه كما يدعون ذلك إلى أن نستوثق من صحة ما  
نسب إلى غيره بالرجوع إلى مؤلفاته والعمل على أحيائها.





## نقد وتحليل

وعدت أن أشبع القول في بعض النواحي لما لها من الخطر أو لما فيها من الدقة وهذا ما أردت قوله .

### بين النحويين والقراء

قدمت أن الحملة على القراء بتلحينهم وردّ قراءاتهم استفتح بابها وحل لواءها زعماء البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض زعماء الكوفة فشاركوا فيها .

فالقراء مع علمه وفضله وتلمذته للكسائي أحد القراء السبعة يشارك في الطعن على القراء وينسب إليهم الوهم مما سنعرض له بعد . كما أن الزنجشيري لم يكن إلا أحد النحويين الذين شايعوا هذه الفكرة وناصروها وليس لاعتزاله اصبع في هذا كما يتقوله عليه بعض العلماء .

يقول أبو حيان في تفسيره عن ابن عطية في طعنه على قراءة حمزة تساءلون به والأرحام : وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزنجشيري فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم (البحر ٣ - ١٥٨) .

وقال عن الزنجشيري أيضا في ردّه لقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم .

واعجب لعجمي ضعيف في النحوي ردّ على عربي صريح قراءة

متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت واعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تحيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم (البحر ٤ - ٢٢٨).

ويقول عنه في موضع آخر عادة هذا الرجل أساءة الأدب على أهل الأداء .  
وقال عنه صاحب الانتصاف :

لقب ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء وتاه في تيهاء . . وظن أن القراءة تثبت بالرأي غير موقوفة على النقل وهذا لم يقل به أحد من المسلمين .  
وفي كتاب (غيث النفع في القراءات السبع) للصفافسي (١٢٦) عن الزمخشري .

والحاصل أن الرجل لسوء سريرته وفساد طريقته كثير الطعن في القراءات المتواترات وله جرعة عظيمة على خواص خلق الله تعالى رزقنا الله تعالى الأدب معهم كما يعلم ذلك من وقف على الكشاف الكاشف لحاله ورافضيته واعتزاله ، ثم يذكر قصيدة طويلة لأبي حيان في الطعن على الزمخشري .

وفي الشمي ٢ - ٢١٣ عن الزمخشري :

فأنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تحطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن ولا يبالي بما يقوله لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي ﷺ .

هذا ما يقوله العلماء عن الزمخشري ، وأقول :

ألا يدل كلام المازني والمبرد عن نافع أحد القراء السبعة وتلحينها له وبيان سبب رد قراءته بأنه لا علم له بالعربية .

وكلام المبرد أيضا لو صليت خلف إمام يقرأ ما أنتم بمصرخي  
وتساءلون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت .

وقول أبي علي عن بعض القراءات المتواترة: وما كان كذلك فترك  
الأخذ به أحسن، وقوله أيضا: وهذا قبيح قليل ولو عدل عنها إلى غيرها  
لكان أولى .

وقول ابن جني عن القراء: لم يؤتوا من ضعف أمانة ولكن أتوا من  
ضعف دراية وما يقوله في قراءة الحُبْك .

وهم القراء عند القراء وابن الأنباري وغير ذلك مما سنذكره بعد  
ألا يدل كل ذلك على أن هؤلاء الأئمة يرون أن القراءة بالرأي لا  
بالرواية، فلم ينفرد الزخشي بهذا القول .

قال البغدادي في الخزانة (٢ - ٢٥٤) .

والزخشي في طعنه على قراءة ابن عامر مسبوق أيضا بالقراء فكان  
ينبغي الرد على القراء فإنه هو الذي فتح ابتداء باب القدرح على قراءة  
ابن عامر: على أن للزخشي مواقف عمودة فقد جهر بنفي اللحن عن  
القرآن .

وفي الكشف ١ - ٣١٣ :

ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه (أي المقيمين) لحننا في خط  
المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب  
العرب فيما لهم من النصب على الاختصاص من الافتتان وغاب عنه أن  
السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أنفذ  
همة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله  
ثلمة ليسبها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم .

ويبدو لي أن مثار هذه الحملة رغبة النحاة في أن تطرد أقيستهم  
وتستقيم قواعدهم التي هاموا بها واطمأنوا إليها وجعلوا كلمتها هي العليا

احتكموا إليها فكانت عندهم حكماً ترضى حكومته ولا تسمع إلا كلمته  
غير ناظرين إلى الفرق بين كلام الله وكلام غيره.

فالقرآن أحكم آياته وأتقنت كلماته وتوجهت إلى روايته والمحافظة  
على نقله هم الصحابة والتابعين تلقوه عن رسول الله ﷺ وهو بين  
ظهرانهم فضبطوه وحفظوه وأتقنوه باذلين غاية التحري ومنتهى الدقة  
والأمانة.

وقد سمت ألفاظ القرآن عن أن يتناول إليها عبث التحريف  
والتبديل لوعد الله القدير بحفظها (أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له الحافظون)  
فشتان بين كلام الله وكلام العرب فالقرآن آيته الدائمة وحجته الخالدة  
(لا تبديل لكلماته) - (لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه تنزيل من  
حكيم حميد).

وهل في الناس من يسوي الخالق - بالخلق والسيد بالمسود.

وأتيث هنا ما وقفت عليه من طعن النحويين على القراء برد  
قراءتهم بعد أن ذكرت نصيب المبرد في هذه الحملة.

أبو عمرو بن العلاء: - يقول عن محمد بن مروان أحد قراء المدينة  
في قراءته هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهر.

احتبى ابن مروان في لحنه. (كتاب سيويه ٢ - ٣٩٧).

سيويه قال في كتابه ٢ - ١٧٠:

وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء  
وبريته وذلك قليل رديء فالبديل ها هنا كالبديل في منساه ليس بدل  
التخفيف وأن كان اللفظ واحداً.

وقال الرضبي في الشافية ٣ - ٣٥:

بعد أن ذكر ما يقوله سيويه قال:

يعني قليل في كلام العرب رديء فيه لا أنه رديء في القياس وهي ثابتة في القراءات السبع ومذهب سيويه كما ذكرناه أن ذلك رديء مع أنه قرئ به ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم تعالى عنها .

ينقل أبو حيان في تفسيره ان سيويه قال عن قراءة ابن مروان هؤلاء بناتي هن أظهر لكم أنها لحن (البحر ٥ - ٢٤٦) .

وفي الكشف أيضا ٢ - ٢٢٦ عن هذه القراءة .  
وضعفه سيويه وقال احتج ابن مروان في لحنه وعن أبي عمرو بن العلاء من قرأهن أظهر لكم بالنصب فقد تربع في لحنه .

والذي في كتاب سيويه ١ - ٣٩٧ .  
هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ وذلك قولك ما أظن أحداً هو خير منك وما أجعل رجلاً هو أكرم منك وما أخال رجلاً هو أكرم منك فلم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة فلم تعد فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة .

وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا منزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً وقال احتج ابن مروان في هذه في اللحن .

وفي تعليق السيرافي .

قوله أ(وأما أهل المدينة . .) الذي في نسخة السيرافي ونسخة خط أخرى وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا منزلتها في المعرفة في كان ونحوه وقال السيرافي عليه .

هذا الكلام إذا حل على ظاهرة غلط وسهواً لأن أهل المدينة لم يحك

عنهم إنزال (هو) في النكرة منزلتها في المعرفة والذي حكى عنهم هؤلاء بناتي من أظهر لكم أي بالنصب وهؤلاء بناتي جميعاً معرفتان وأظهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل، والذي أنكر سيويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خيراً منك فضلاً وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة والذي يصحح به كلام سيويه أن يقال هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد..

وفي الألوسي ٣- ١١.

أن سيويه غلط نافعاً في قراءته معائش بالهمز.

بالرجوع إلى كتاب سيويه ٢- ٣٦٧.

نجد سيويه يغلط من يهزم مصائب.

المازني: تغالى في طعنه على القراء وجاوز حد الاعتدال فقد طاب له أن يختم كتاب تصريف المازني بالطعن على القراء عامة والاستهزاء بهم والسخرية من عملهم وتصويرهم في أثواب الجهلة الذين يتلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني.

قال في ختام كتابه - ٤٣١.

قال أبو عثمان: والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقب في العربية فلإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركب غير ناظر في غيره من النحو وإنما هو والأدغام والأماله فصل من فصول العربية، وأكثر من يسأل عن الأدغام والأماله القراء للقرآن فيصعب عليهم لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما دونه من العربية، وربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه فلإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالقه لفظه كان عنده مخطئاً، فلا تلتفت إلى قوله أخطأت وإنما يحمله على ذلك جهله بالمعاني وتعلقه بالألفاظ.

وشايعه ابن جني في هذا فيقول.

قال أبو الفتح هذا الذي حكاه أبو عثمان عن هؤلاء القوم مستفيض مشهود وقد مر بي منه مع كثير أشياء لا تساوي حكايتها وهم عندي كالمعذورين فيه لصعوبة هذا الشأن، وحكي لي عن بعض مشايخهم من كان له اسم فيهم وصيت أنه قال الأصل في قوة قوية كأنه لما رأى اللام في قويت ياء توهمها أصلاً في الكلمة ولم يعلم أنها انقلبت عن الواو لانكسار ما قبلها ولا أن القوة من مضاعف الواو، ولو توقف عن الفتيا بما لا يعلم لكان أشبه به وأليق.

وقال المازني في تصريفه أيضاً ١٩٦.

قال أبو عثمان فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ فلا تلتفت إليها فإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا.

أبو حاتم السجستاني: أنحى على قراء ثلثمائة سنين بأضافة مائة إلى سنين وهي قراءة متواترة قرأ بها حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان (تفسير أبي حيان ٦ - ١١٧).

الزجاج: في خزانة الأدب ٢ - ٣٤٠.

وقد بالغ الزجاج في تفسيره في انكار هذه القراءة (قراءة حمزة تساءلون به والأرحام) فقال القراءة الجيدة نصب الأرحام.

وفي الخزانة ٢ - ٢٥٧.

وأما الزجاج فقال في تفسيره قرأ حمزة والأعشى بمصرخي بكسر الياء وهذه عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجيه ضعيف.

وقال عن قراءة نافع في معائش.

جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ.

(تفسير أبي حيان ٤ - ٢٧١)

أبو علي الفارسي: قال في كتاب الحجة ٣ قسم ثان ١٣١ تساءلون

به والأرحام وأما من جر الأرحام فإنه عطف على الضمير المجرور بالباء وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذية أحسن .

أما ضعفه في القياس فإن الضمير قد صار عوضاً عما كان متصلاً باسم نحو غلامه وغلامك وغلامي من التنوين فبج أن يعطف عليه كما لا يعطف الظاهر على التنوين ، ويدل ذلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين حذفهم الياء في المنادى والمضاف إليها كحذفهم التنوين وذلك قولهم يا غلام وهو الأكثر من غيره في الاستعمال .

ووجه الشبه بينهما أنه على حرف كما أن التنوين كذلك وقال أيضاً في الحجة ٢ قسم ثان ٢٢٢ .

وأما قول ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم فلأن الفعل المبني للمفعول به أسند إلى القتل فأعمل المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل ، ونظير ذلك قوله ولولا دفع الله الناس فاسم الله فاعل والمعنى قتل شركائهم أولادهم ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به والمفعول مفعول المصدر ، وهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى . . .

ابن جني قال في الخصائص ١ - ٧٤ .

وكذلك قوله عز وجل فتوبوا إلى بارئكم مختلساً غير ممكن كسرة الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ على أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لأحذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكناً ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية .

وهذه القراءة التي أنكرها أبو الفتح من القراءات السبعة المتوترة في غيث النفع ٣٨ .



بارثكم. قرأ البصري يا سكان كسرة همزة طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات وأحرى إن تماثلت كيأمركم وهي لغة بني أسد وتميم وإذا جاز إسكان حرف الأعراب وأذهباه في الأدغام فأسكانه وأبقلؤه أولى.

وزاد عنه الدوري اختلاسها.

وفي شرح الشاطبية لابن القاصح ١٥٥.

وأسكان بارثكم ويأمركم له ويأمرهم أيضاً وتأمرهم تلا وينصركم أيضاً ويشعركم وكم جليل عن الدوري مختلساً جلا الهاء في له عائد على أبي عمرو المتقدم الذكر.

يعني أن إسكان الكلم الست المذكورة في البيتين لأبي عمرو ويريد إسكان الهمزة من بارثكم في الموضعين وإسكان الراء فيما بقي حيث وقع وجعلته اثنا عشر موضعاً...

وقال في شرحه لتصريف المازني عند الحديث عن همز معائش ١٩٨.

قال أبو الفتح وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه لأنهم ليس لهم قياس يستعصمون به وإنما يخلدون إلى طبائعهم فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري رحمه الله وما تنزلت به الشياطين لأنه توهمه جمع التصحيح نحو الزيدون وليس منه وكذلك قراءته ولا أدر أنكم به جاء به كأنه من درأته أي رفعته وليس منه، وكذلك قراءة من قرأ عاد الزلى فهمز وهو خطأ منه وهو بمزلة قول الشاعر:

لحب المؤقد ان إلى موسى فهمز الواو الساكنة لأنه توهم الضمة فيها.

وقراءة عاد الزلى التي ردها ابن جني من القراءات السبعة المتواترة في الغيت - ٢٥٥ عادا الأولى قرأ قالون بتقل ضمة الهمزة إلى لام

التعريف قبلها وأدغام تنوين عادا فيها حالة الوصل وهمز الواو بعدها همزاً ساكناً.  
ومثله في شرح الشاطبية - ٨١.

في شرح الشافية ١-٣٨.

الحبك: إن ثبت قرىء في الشواذ ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فقال المصنف إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو أن الحبك بكسرتين والحبك بضميتين بمعنى) إن الحبك مركب من اللغتين يعني أن التكلم به أراد أن يقول الحبك بكسرتين ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذهل عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحبك بالضميتين فلم يرجع إلى ضم الحاء بل خلاها مكسورة وضم الباء فتداخلت اللغتان الحبك والحبك في حرفي الكلمة الحاء والباء.

وقال ابن مالك عن هذا التوجيه وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداء التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لأمكان عروض ذلك له.

وقال ابن جني في شرح تصريف المازني - ٢٠٨.

وقد قرأ بعض القراء خطية فحرك للمد الباء للتخفيف وهذا خطأ.

الزمخشري: قال في الكشاف ٢ - ٤٢.

وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم يرفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل للشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج زج القلوص أبي مزادة. فكيف به في الكلام المشهور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركائهم في أحوالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب.

وقال في الكشف ١ - ٢٦ .

سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون .  
قال فإن قلت ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً قلت هو لا حسن  
خارج عن كلام العرب خروجين أحدهما الأقدام على جمع الساكنين على  
غير حده .

وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو الضالين  
وخويصة .

والثاني أخطاء طريق التخفيف لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة  
المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة  
الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس .

وقال في الكشف ١ - ٢٤١ تساءلون به والأرحام .

الجر على عطف الظاهر على المضممر وليس بسديد لأن الضمير  
المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك  
مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال  
لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجر . . .

أبو البركات كمال الدين الأنباري: قال في كتابه الأنصاف المسألة  
٦٠ ص ١٧٨ .

عن قراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين . . . والبصريون  
يذهبون إلى أن هذه القراءة وهم من القاريء إذ لو كانت صحيحة لكان  
ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على أنه وهم  
في القراءة وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل  
الشام شركاتهم بالياء .

وقال أيضاً في الإنصاف المسألة - ٦٥ ص ١٩٢ في الآية والمقيمين  
الصلاة على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا

الموضوع فقالت هذا من خطأ الكاتب.

وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال أن الكاتب لما كتب وما أنزل من قبلك قال ما أكتب فقبل له أكتب والمقيمين الصلاة يعني أن المملي أعمل قوله أكتب في المقيمين على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على لفظ المملي.

الرضي: يصرح في موضعين من شرح الكافية أنه لا يسلم تواتر القراءات السبع قال ١ - ٢٩٦ وأجاز الكوفيون ترك الأعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها ويقول تعالى تسألون به والأرحام بالجر في قراءة حمزة.

وأجيب بأن الباء مقدره والجر بها وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو الله لأفعلن . . . والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع.

وقال أيضاً ١ - ٢٧١.

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس.

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولاً كان الفاصل أو ميمناً أو غيرهما.

فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وأن ذهب إليه بعض الأصوليين.

القراء: في الخزانة ٢ - ٢٥٨.

قال في تفسيره وقد خفض الياء من مصرخي الأعمش ويحيى بن

وثاب جميعاً حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء، ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم ولعله ظن الباء من بمصرخي خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك.

ومما نرى أنهم وهموا فيه قولهم (نوله ما تولى ونصله جهنم) وظنوا والله أعلم أن الجزم في الهاء والهاء في موضع نصب وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه (قراءة سبعة للبصري وشعبة وحمزة في غيث النفع - ٨١).

ومما وهموا فيه قوله وما تنزلت به الشياطين . . . الخ.

وفي الخزانة ٢ - ٢٥٣ .

قال القراء في تفسيره المعروف بمعاني القرآني في سورة الأنعام . وفي بعض مصاحف أهل الشام شركائهم، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ زين أي بالبناء للمفعول ويكون الشركاء هم الأولاد . لأنهم منهم في النسب والميراث . فإن كانوا يقرءون زين أي بالبناء للفاعل قلت لا أعرف جهتها إلا أن يكونوا آخذين بلغة قوم يقولون أتيتها عشايا ثم يقولون في تنية حمراء حرايان فهذا وجه أن يكونوا قالوا زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم وإن شئت جعلت زين إذا فتحت فعلاً لأبليس ثم تخفض الشركاء باتباع الأولاد وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر.

فزججتها متمكناً زج القلوص أبي مزاده  
بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية.

وقال أيضاً في سورة إبراهيم عليه السلام .

وليس قول من قال غلف وعله رسله بشيء ولا زين لكثير من

المشركين قتل أولادهم شركائهم بشيء.

قال الفراء هذا باطل ونحوه أهل المدينة ينشدون قوله :

زج القلوص أبي مزاده والصواب زج القلوص أبو مزادة  
وفي الخزانة ٢ - ٣٣٩.

قال الفراء في معاني القرآن حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش  
عن إبراهيم النخعي أنه خفض الأرحام فقال هو كقوله بالله والرحم  
وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه وإنما يجوز  
هذا في الشعر لضيقه.

الرد على النحويين.

قد انبرى العلماء للرد على النحويين فيما ذهبوا إليه في تلحينهم القراء  
وأشبعوا القول في ذلك وأفسح المجال لردودهم ففيها الكفاية.

قال السيوطي في الاقتراح - ١٧.

فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان  
متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات  
الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في  
مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يميز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على  
وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو  
استحوذ... ثم يقول: كان قوم من النحلة المتقدمين يعيرون على عاصم  
وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم  
مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا  
مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية... ثم يقول.

فإن قلت قد روى عن عثمان أنه قال :

لما عرضت عليه المصاحف إن فيها لحناً ستقيمه العرب بالاستها.

وعن عروة قال سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله إن هذان

لساحران وعن قوله والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وعن قوله :

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فقالت يا بن أخي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب أخرجهما أبو عبيد في فضائله فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا .

قلت معاذ الله كيف يظن أولا بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللدتم كيف يظن بهم ثانيا في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبههم ورجوعهم عنه ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيره ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروى بالتواتر خلفا عن سلف هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة .

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة .

وأحسن ما يقال في أثر عثمان رضي الله عنه بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده والانتقطاع أنه وقع في روايته تحريف فأن ابن أشته أخرجه في كتاب المصاحف من طريق الأعلى بن عبد الله بن عامر قال :

لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال أحسستم - وأجلمتم أرى شيئا سنقيمه بالسنتنا فهذا الأثر لا إشكال فيه فكأنه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأي فيه شيئا على غير لسان قريش كما وقع لهم في التابوت والتابوه فوعد بأنه سيقمه على لسان قريش ثم وفي بذلك كما ورد من طريق آخر، ولعل من روى ذلك الأثر حرفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان .

ونقل السيوطي في الإتقان الرد على ذلك مع بسط قال ١ - ٢٢٥ وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة أحدها .

أن ذلك لا يصح عن عثمان فأن إسناده ضعيف مضطرب منقطع .  
ولأن عثمان جعل للناس أماما يقتلون به فكيف يرى به لحنًا . وتركه  
لتقييمه العرب بالسنتها فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك  
وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم .

وأيضا فإنه لم يكتب مصحفا واحدا بل كتب مصاحف عدة .

فأن قيل إن اللحن وقع في جميعها فبعيد اتفاقها على ذلك أو في بعضها  
فهو اعتراف بصحة البعض ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في  
مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف قط مختلفة إلا فيما هو من وجوه  
القراءة وليس ذلك بلحن .

الوجه الثاني على تقدير صحة الرواية أن ذلك محمول على الرمز  
والإشارة ومواضع الحذف نحو الكتب والصبرين . . .

الثالث أنه مؤول على أشياء خالف لفظها رسمها .

وقال ابن الأنباري في كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان في  
الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير  
متصلة .

وما يشهد عقل بأن عثمان وهو أمام الأمة الذي هو أمام الناس في  
زمنه وقتلهم يجمعهم على المصحف الذي هو الأمام فيتبين فيه خللا  
ويشاهد في خطه زلا فلا يصلحه كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف  
وتمييز ولا يعتقد أنه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده وسبيل الجائين  
من بعده البناء على رسمه والوقوف عند حكمه .

ومن زعم أن عثمان أراد بقوله أرى فيه لحنًا أرى في خطه لحنًا إذا  
أقمناه بالسنتنا كان لحن الخط غير مفسد ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ  
وأفساد الإعراب فقد أبطل ولم يصب لأن الخط منبئ عن النطق فمن لحن  
في كتبه فهو لاحن في نطقه ولم يكن عثمان ليؤخر فسادا في هجاء ألفاظ



القرآن من جهة كتب ولا نطق ومعلوم أنه كان مواصلاً للدرس القرآن متقناً لألفاظه موافقاً على ما رسم في المصاحف المتفذة إلى الأمصار والنواحي .

ثم يقول: وبعد فهذه الأجوبة لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة أما الجواب بالتضعيف فلأن إسناده صحيح كما ترى وأما الجواب بالرمز وما بعده فلأن سؤال عروة عن الأحرف المذكورة لا يطابقه فقد أجاب عنه ابن أشته وتبعه ابن جبارة في شرح الرائية بأن معنى قولها أخطأوا أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز قال والدليل على ذلك أن ما لا يجوز مردود بإجماع من كل شيء وأن طالت مدة وقوعه .

وأما قول سعيد بن جبير لحن من الكتاب فيعني باللحن القراءة في اللغة يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءته وفيها قراءة أخرى .

وقال الزجاج من الخزانة ٢ - ٣٠٢ عن الآية والمقيمين الصلاة وقال بعضهم في كتاب الله أشياء ستصلحها العرب بألسنتها وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جداً لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل اللغة وهم - القدوة وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ وجمعوه .

وهذا ساقط عن لا يعلم بعدهم وساقط عن يعلم لأنه يقتضي بهم فهذا عما لا ينبغي أن ينسب إليهم والقرآن محكم لا لحن فيه شيء يتكلم العرب بأجود منه في الاعراب .

وقال ابن تيمية (المواهب ٢ - ٨٢):

زعم قوم ان قراءة من قرأ أن هذان لساحران لحن وأن عثمان رضي الله عنه قال إن في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها وهذا خبر باطل فأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن في القرآن الكريم مع أنه لا كلفة عليهم في إزالته وقد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب التابوت بالهاء

على لغة الأنصار فمتموه من ذلك ورفعوه إلى عثمان رضي الله تعالى عنه وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش .

ولما بلغ عمر أن ابن مسعود قرأ عني على لغة هذيل أنكر عليه ذلك وقال أقرئ الناس بلغة قريش فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم (المواهب الفتحية ٢ - ٨٣) .

وفي شرح الرائية الأبن القاصح هذا الخبر لا يصح عن عثمان لأن راويه ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئا ولا رأياه وظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان لما فيه من الطعن عليه في منصبه ونصيحته للمسلمين فغير ممكن أن يتولى لهم جمع القرآن مع سائر الصحابة ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده . (المواهب الفتحية ٣ - ٨٣) .

قال الرازي في تفسيره :

إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن - العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم فأنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى .

وقال ابن حزم في كتاب الفصل :

ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطينة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو غمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه .

قال النيسابوري على هامش الطبري ١ - ٦ :

... ومع كل ما يوجد في الكشف من المواضع المضطلة سوى  
الآيات المعقدات فإن ذلك يوردها من ظن أن تصحيح القراءات وغرائب  
القرآن إنما يكون بالأمثال والمستشهدات. كلا فإن القرآن حجة على غيره  
وليس غيره حجة عليه.

في القرطبي ٥ - ٢ :

واختار العطف (تساءلون به والأرحام) الأمام أبو نصر ابن عبد  
الرحيم بن عبد الكريم القشيري وقال (عمن طعن فيها) ومثل هذا الكلام  
مرحود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن  
النبي ﷺ تواترا يعرفه أهل الصنعة وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد  
ذلك فقد رد على النبي ﷺ - واستقيح ما قرأ به وهذا مقام محذور ولا يقلد  
فيه أئمة اللغة والنحو فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في  
فصاحته.

ويقول أبو حيان في تفسيره ٣ - ١٥٨ عن قراءة حمزة تساءلون به  
والأرحام ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم  
حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم  
ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في  
علم العربية.

ويقول أيضا في هذا المعنى في تفسيره ٤ - ٢٢٨ :

قال أبو الفتح إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به  
فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن  
لأنه يمكن أن يكون ذلك. وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا  
رسمها.

وقال أبو عمرو بن العلاء ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو

جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير.

ونحوه ما روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك وذهب عنهم كثيرة يعني الشعر في حكاية فيها طول.

وقال أبو الفتح فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ.

وفي الالتقان ١ - ٩٤:

حكى أبو عمر الزاهد في كتاب البواقيت عن ثعلب أنه قال إذا اختلف الأعرابان في القرآن لم أفضل إعرابا على إعراب فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءة أن لا يقال إحداهما أجود لأنها جميعا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

## النحويون بين القياس والسماع

القياس مصدر من مصادر اللغة وقد تشعبت فيه أنظار النحويين وطفئت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من جراء هذا الاختلاف الذي يعتاق سيره.

لقد كان مما قنتوه وقعدوه هذا الأصل. إنما يقاس على الكثير لا على القليل. ثم نرى منهم في مواطن عديدة روح التمرد على هذا الأصل يتخطون حدوده ولا يتتهون إلى معالمة.

فكم من كثير اختلفوا في القياس عليه ومن قليل جعلوه أصلا يحتذى وقياسا يتبع وهذه أمثلة تثبت ذلك.

١ - هل يتخالج أحدا شك في كثرة صياغة اسم المفعول من الثلاثي

وإلى جانب هذا فترى الرماني يتوقف في صياغة اسم المفعول من نفع .

في تفسير البحر لأبي حيان ٣١٩/١

رأيت في شرح الموجز الذي للرماني في النحو وهو تأليف رجل يقال الأهوازي وليس يأبى على الأهوازي المقرئ أنه لا يقال من نفع اسم مفعول نحو منفوع والقياس النحوي يقتضيه .

٢ - أو لم يكثر تأنيث اسم التفضيل وجمعه ومع هذا فاستمع لما يقوله ابو سعيد - قال أبو سعيد لا يستغنى في الجمع والتأنيث التفضيل والأفاضل عن السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشراف والأشرفي والأظراف والظرفي كما قيل ذلك في الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأعجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمي والمجدي - (التصريح على التوضيح ٢ - ١٠٣) .

وفي شرح الكافية للرضي أن ذلك قياس ٢ - ١٥٥ ومثله في شرح الشافية .

٣ - وقال الرضي فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسا (شرح الكافية ٢ - ١٥٥) .

٤ - وقال الرضي أيضا عن تفعال المصدر هو مع كثرته ليس بقياس مطرد (الشافية ١ - ١٦٧) .

٥ - وقال أيضا واعلم أنه ليس باب المغالية قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى قال سيويه وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته انزعه استغنى عنه بغلبته وكذا غيره بل نقول هذا الباب مسموع كثير (الشافية ١ - ٧١) .

٦ - وقوع المصدر نعتا وأن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا .

قال الصبان كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا أما على المبالغة أو على المجاز بالحذف أو المجاز المرسل وكلها مطردة.

٧ - وهل ينكر أحد كثرة وقوع المجاز في كلام العرب ومع هذا يجمد بعضهم ويحجر واسعا فيخالف في قياسية المجاز (المزهر ١ - ٢١٣).

ونرى النحويين قد يعملون القياس من غير أن يستندوا في ذلك إلى سماع في الجمع ١ - ١٨٢.

١ - قال أبو حيان أجاز النحاة ترخيم المركب المزجي دون سماع والقياس يمنع وكذلك في الأشموني ٢ - ٣٩٨.

٢ - في المزهر ٢ - ٢١٣ :

جمع فعل على أفعله في المعتل أجازته النحويون قياسا ولم يسمع عن العرب نحو نندي وأندية وقفا وأقفية بهذا أجاب الأخفش المازني.

ونرى منهم القياس على الشاذ والقليل.

١ - يسمع الأخفش في جمع هدية هداوي فيجعلها أصلا يقيس عليه.

٢ - يقيس يونس على قروي في النسبة إلى قرية.

٣ - يقيس سيويه على شنيء في النسب إلى شنؤة.

٤ - يقيس المبرد على تغلي في النسب إلى تغلب.

٥ - يقيس الفراء على عدوي في النسب إلى عدة.

٦ - الجر على الجوار مقيس عند سيويه.

وقد راع هذا التصرف أبا حيان فقال:

وطالما بني النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين. (الجمع ٢ -

٢٠٠).

لقد كان عما طعن به المذهب الكوفي أنه مذهب يقيس على الشاذ - قال الأندلسي في شرح المفضل - الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلا ويؤيدوا عليه بخلاف البصريين .

ولو نظرنا منصفين في مذهب أهل البصرة لرأينا من رجالها مشاركة للكوفيين في هذا النوع من القياس .

ألا تراهم أجمعوا على جواز تصغير أفعال في التعجب وهو فعل والتصغير من خصائص الأسماء .

قال سيبويه ٢ - ١٣٥ :

سألت الخليل عن قول العرب ما أميلحة فقال لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم أو يهون والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها أياها في أشياء كثيرة . ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت مليح وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك ما أفعله .

وعلى هذا تابع سيبويه علماء البصرة (كما في المغني ٢ - ١٨٤ والصبيان ٢ - ٢٣٤) .

فهل رأيت أعجب من هذا أن ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس أما أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش .

ثم لو كان الوارد عن العرب من تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوغ القياس عليه لاحتملنا كلفته فكيف والمسموح لفظتان .

في الصحيح لم يصغروا من الفعل غير قولهم ما أميلح زيدا وما أحيسنه .

وقال الصاغاني في العياب يقولون ما أميلح زيدا ولم يصغروا من الفعل غيره وغير قولهم ما أحيسته (خزانة الأدب ١ - ٤٧) ونقل السخاوي أن البيت يا ما أميلح غزلانا شذن لنا لمحدث .

وأرى رغبة في الفائدة وتوضيحا لمدى اختلاف النحاة في أمور القياس أن أقدم لمحات خاطفة عن جمهرة النحويين قداماهم ومحدثيهم عليها تفصح عن اتجاههم بعد أن بينت موقف المبرد في ذلك .

### سيميويه

#### من مظاهر توسعه في القياس

١ - قاس على شيء في النسب إلى شئونة (كتابه ٢ - ٧٠) الشافية ٢ - ٢٣ .

٢ - قاس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (كتابه ١ - ٢٧٢) (حاشية الخضرى ١ - ٢١٤) .

٣ - بناء فاعل من العدد المركب مقيس بمعنى جاعل وأن لم يسمع (الكافية ٢ - ١٤٨ - ابن يعيش ٦ - ٣٦)

٤ - فَعَالِ الأمر مقيس بشرطه (الكافية ٢ - ٧١ ابن يعيش ٤ - ٥٢) .

٥ - تنقاس صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من أفعل (الكافية ٢ - ١٩٨ + ٢ - ٢٨٦) .

٦ - جوز بناء الفعل الجامد والناقص للمجهول وأن لم يسمع (المع ٢ - ١٦٥) .

٧ - الجر على الجوار مقيس عنده (المع ٢ - ٥٥ صبان ٢ - ٢٦٧) .



٨ - فَعَلَ في سبب الذكور مقيس (الأشمونى ٢ - ٣٨١) .

٩ - إذا اكتف حرفا علة ألف باب مسلجد قلبت الثانية ألفا ثم همزة والمسموع من جميع ذلك ما اكتف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيويه الثلاثة الباقية عليه نحو سيائد وبيائع جمع بيع (الشافية ٣ - ١٣٠) .

١٠ - يقيس ما كان على مَفْعَلَة لما كثر بالمكان كمأسدة - قال في كتابه

٢ - ٢٤٩ .

هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة . . .

وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تكلم

به .

١١ - يقيس تصحيح اسم المفعول من الثلاثي الناقص الواوي نحو مغزرو ونحرو عتو . قال في كتابه (٢ - ٣٨١) :

ومن ثم قالوا مغزو كما ترى وعتو فاعلم وقالوا عتى ومغزى شهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينها إلا حرف ساكن بأدل فالوجه في هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة .

من مظاهر تشدده في القياس

١ - جمع الجمع وجمع أسماء الأجناس والمصادر وأن اختلفت أنواعها ليس بقياس (المع ٢ - ١٨٣ - الشافية ٢ - ٢٠٨ وقال في كتابه ٢ - ٢٠٠) :

واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو التمر وقالوا التمران .

٢ - لا يقس في النسب على ثقفي وقرشي شافية ٢ - ٢٩ .

- ٣ - لا يحىء المصدر على مفعول الشافية ١ - ١٧٥ .
- ٤ - لا تعمل لكن المخفضة لعدم السماع (المغني ١ - ٢٢١ - الأشموني ١ - ٣٤٩) .
- ٥ - لا يقدم التمييز على عامله المتصرف الأشموني ٢ - ٩٠ .
- ٦ - لا تجر حتى والكاف الضمير الكافية ٢ - ٣١٩ - الجمع ٢ - ٢٣ .
- ٧ - لا يقيس وقوع المصدر حالا قال في كتابه ١ - ١٨٦ .
- وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالا ألا ترى أنه لا يحسن أنانا سرعة ولا أنانا رجلة .
- ٨ - لا يقيس محيىء فاعل وفعال بمعنى النسب قال في كتابه ٢ - ٩٠ .
- وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البربرار ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعر شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق .
- ٩ - لا يقيس بناء المقالة قال في كتابه ٢ - ٢٣٩ .
- وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته استغنى عنها بقلبيته وأشباه ذلك .
- ١٠ - لا يقيس على الحذف من نحو ظلت قال في كتابه ٢ - ٤٠٠ .
- هذا باب ما شذ من المضاعف فشيء بيباب أقمت وليس بمثلث . . . وذلك قولهم أحست يردون أحسست . . . ومثل ذلك ظلت، وفي الجمع ٢ - ٢١٨ .
- قال أبو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف، وقد اختلف أصحابنا في هذا فذهب أبو علي الشلوبين إلى أن

ذلك مطرد في مثال هذه الأفعال كأحب وانحط، وذهب ابن عصفور وابن الضائع إلى أن ذلك لا يطرد.  
وفي الأشموني ٣ - ٣٧٥.  
وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم.

### أبو الحسن الأخفش سعيد

صاحب القدح المعلّى في التوسع في القياس وجرى فيه بغير عنان حتى كان منه أنه جعل الكلمة الشاذة والنادرة قياساً يتبع على حين نراه في مواطن قليلة ضعيفاً بالقياس متوقفاً فيه - وهي:

١ - لا يتجاوز المسموع فيما إذا اكتف حرفاً علة باب مساجد فلا يقلب الثانية همزة إلا فيما إذا اكتف الألف واوان إذ ورد السماع به - (الشافية ٣ - ١٣٠).

٢ - بناء فاعل من العدد المركب بمعنى جاعل غير مقيس لعدم السماع - (المقتضب - ١٧١).

٣ - أضافة ثلاث ونحوها إلى اسم الجنس نحو ثلاثة أنفس وتسعة رهط غير مقيسة (كافية ٢ - ١٤٣ . الجمع ١ - ٢٥٣).

٤ - تقديم معمول الحروف الناسخة إن كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً نحو (فلا تلحن فيها فإن بحبها: أخاك مصاب القلب جم بلائله) مقصور على السماع (الجمع ١ - ١٣٥).

### من مظاهر توسعه في القياس

- ١ - سمع في جمع هدية هداوي فجعلها أصلاً يقاس عليه ولم ترد سوى هذه اللفظة (الشافية ٣ - ٦١ ، ٣ - ١٨٢ - الأشموني ٣ - ٣٢٩).
- ٢ - وصل إلى الموصولة بالمضارع مقيس (المغنى ١ - ٤٧).
- ٤ - قاس زيادة الباء في الإيجاب (المغنى ١ - ١٠٠).

- ٥ - يقيس اقتران الجملة الواقعة خبراً للتواسخ بالواو مخالفاً  
البريرين (المع ١ - ١١٦ - صبان ١ - ٣٠١).
- ٦ - يقيس حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس،  
وقصره سيويه والمبرد على الضرورة (المغنى ١ - ١٣).
- ٧ - لا تثني وتجمع اسماء العدد سوى مائة وألف للاستغناء عنها إذ  
يفغي عن ثنية ثلاثة ستة وغير ذلك، وأجاز ذلك الأخفش (المع ١ -  
٤٣).
- ٨ - التعدية بالهمزة مقيسة في كل فعل فيقول أظن (شافية ١ - ٨٤  
مع ١ - ١٥٩ - الخصائص ١ - ٢٧٩).
- ٩ - أجاز الكسر في ألم الله قياساً لا سماعاً، ومنعه سيويه (ابن  
يعيش ٩ - ١٢٤ - الشافية ٢ - ٢٣٦).
- ١٠ - أجاز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب قياساً على ضمير  
الغائب مع الكوفيين (المع ٢ - ١٢٧).
- ١١ - يبنى التعجب من كل فعل مزيد (المع ٢ - ١٦٦).
- ١٢ - يقيس الإلحاق بتكرير اللام من الثلاثي لأخافه بالخماسي مع  
عدم السماع.
- ١٣ - يجوز جاء الزيدان أجمعان والمهندنان جمعاً وان مع عدم السماع  
(الكافية ١ - ٣٠٩ - اشموني ٢ - ٢٨٩).
- ١٤ - يقيس على نحورب رجل وأخيه مخالفاً سيويه. (المع ٢ - ٢٦).
- ١٥ - دخول أل على الجزئين في العدد المركب مقيس نحو الأحد  
العشر درهماً مع الكوفيين (شرح الكافية ٢ - ١٤٦).
- ١٦ - في تصريف الماضي - ١٢٣.
- وكان أبو الحسن الأخفش يميز أن يبنى على ما بنت العرب على أي  
مثال سألته إذا قلت ابن لي مثل كذا وإن لم يكن من أمثلة العرب ويقبول  
إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثلي عليها صواب،  
وكان الخليل وسيويه يأيان ذلك ويقولان ما قيس على كلام العرب فهو

من كلامهم وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم فكيف يجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى وهذا هو القياس ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد أجزت أنت ظرف خالد وحق بشر وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه لأنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع فهذا أشبه وأقيس .

قال أبو الفتح ولو كان الغرض في البناء تمثيل الكلمة من المبنى منه لزال الخلاف لأنهم كلهم يجمعون على أنه لو قيل لهم ما وزن عدودن من الفعل لقالوا فوعول ولو قيل لهم أتميزون إلحاق بنات الثلاثة بينات الخمسة على مثال فوعول حتى يقولوا ضرورب لما قاسوه فلا يقولون هذا رجل ضرورب كما يجيزون . رجل ضربني ولو قيل لهم ما وزن عدودن من ضرب لقالوا ضرورب يريدون به المثال لا غير ولا يريدون به أن يجعلوه اسماً ولا صفة كما يقولون هذا رجل ضريب وهذا رجل ضربني .

## المازني

من مظاهر توسعه في القياس

١ - يقيس قلب الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة نحو أشاح (تصريف المازني - ١٥٠ - أشموني ٣ - ٣٢٢) .

٢ - الإلحاق بتكرير اللام يقيسه في الثلاثي لألحاقه بالرباعي وفي الرباعي لألحاقه بالخماسي قال في تصريفه - ١٢١ .

قال أبو عثمان وأما إلحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع اللام على ما ذكرنا لك لأن المطرد وما إلحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمختلف قالوا فدوكس فألحقوه بالواو بالخمسة وقالوا عميثل فألحقوه بالياء ونظيره من الثلاثة عطود ألحقوه بالواوين فهذا يدل على أن الملحق يسوي اللام مختلف واللام غير مختلف .

٣ - يقدم التمييز على عامله المتصرف قياساً (المقتضب ٢٣٨ -  
الأشعوني ٢ - ٩٠).

٤ - يجوز الرفع والنصب في تابع اسم الإشارة وأي قياساً على يزيد  
الظريف، ولم يثبت الكافية ١ - ١٢٩.

٥ - يقيس فتح همزة ان وإن كان في خبرها اللام (العيني ٢ -  
٢٢٣).

٦ - قاس على حمرايين في تثنية حمراء (الكافية ٢ - ١٦٢).  
من مظاهر تشدده في القياس

١ - منع تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة أو تكسير وقال أقول  
جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر ورده أبو حيان لسماع نحو  
العمرين مع اختلاف اللفظين. (المجم ١ - ٤٢).

٢ - لا يقيس صياغة فاعل بمعنى جاعل من العدد المركب لعدم  
السماع (المقتضب - ١٧١).

٣ - زيادات الأفعال ليست قياسية. (الخصائص - ٢٧٩).

### يونس

من مظاهر توسعه في القياس

١ - قاس على قروي في النسب إلى قرية (الشافعية ٢ - ٤٧).

٢ - جاوز تعريف الحال مطلقاً قياساً على الخبر وعلى ما سمع من  
ذلك (المجم ١ - ٢٣٩).

٣ - تعمل لكن المخففة قياساً على أن وإن وكان (المجم ١ -  
١٤٣).

٤ - أجاز حكاية سائراً لمعارف قياساً على العلم (الأشعوني ٣ -  
١٣١).

تشدد

فمنع مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (حاشية الحضري على ابن  
عقيل ١ - ٢١٤).

## توسع الجرمي

١ - أجاز الجر بعد ما خلا وما عدا على تقدير ما زائدة. قال ابن هشام فإن قالوه بالقياس ففساد لأن ما لا تزد قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماع فساد بحيث لا يقاس عليه (المغنى ١ - ١١٦ - المجمع - ١ - ٢٣٣).

٢ - أجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وأن لم يكن مهموزاً ووافقهم الجرمي قياساً لا سماعاً.

قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء. وفي الإفصاح قد اتسعت القراءات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وإنما جاء في الشعر (المجمع ٢ - ٢٠٩).

٣ - يقدم التمييز على عامله المنصرف (الأشعري ٢ - ٩٠).

## من مظاهر تشدده في القياس

١ - منع التنازع فيما تعدد مفعوله وخصه بالمتعدي إلى واحد قال لأنه لم يسمع عن العرب في فوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع. والجمهور قالوا سمع في الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيداً مطلقاً ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالي الابتدأت وأن لم يسمع لأنه قياس أصولهم فيقال في إعمال الأول أعلمني وأعلمته أياه إياه زيداً عمراً قائماً وفي إعمال الثاني أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً أياه إياه. (المجمع ٢ - ١١١ - الكافية ١ - ٧٣).

٢ - لا يقىس على استعمال أمام اسماً (المجمع ١ - ٢١١).

## الكسائي

## مظاهر توسعه في القياس

١ - ورد في تشيية نحو كساء كساين فقام عليه الكسائي (المجمع

١ - ٤٤ - الكافية ٢ - ١٦٣).

- ٢ - يجوز الاشتغال مع الفصل بالأجنبي قياساً على اسم الفاعل (الجمع ٢ - ١١٢).
- ٣ - يقيس اسم الفعل المتقول من الظرف (الجمع ٢ - ١٠٦) (الكافية ٢ - ٧١).
- ٤ - يبيّن التعجب من كل فعل مزيد (الجمع ٢ - ١٦٦).
- ٥ - تخفيف الهمزة في نحو الكمأة والمرأة بقلبها ألفاً مقيس (ابن يعيش ٩ - ١١١).
- ٦ - أجاز النصب بأذن بعد اسم إن نحو قوله (أي إذن أهلك أو أطيرا) (الجمع ٢ - ٧).
- ٧ - جوز في السعة حذف التون فيجوز عنده قام الزيدا بغير النون قال أبو حيان ويشهد له ما سمع من نحو يبضك ثنتا ويبضي مائتا (الجمع ١ - ٥٠).
- ٨ - نحو هو مني مقعد الكلب (مقيس) (الجمع ١ - ٢٠٠).
- ٩ - تقاس على ما سمع من إضافة حيث إلى المفرد التوضيح ٢ - ١٦.
- ١٠ - قاس تصحيح اسم المفعول الثلاثي الأجوف الواوي نحو مقول (أشموني ٣ - ٣٥٨ - الشافية ٢ - ١٥٠).
- ١١ - يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المغنى - ١١٦).

#### من مظاهر تشدد الكسائي

- ١ - خالف الكوفيين في جواز ترخيم الثلاثي وإن كان محرك لوسط (الجمع ١ - ١٨٢).
- ٢ - ذر وذات وأولو وأولات تلزم الإضافة إلى اسم جنس قياساً وإلى علم سماعاً نحو ذي يزن وذي رعين وقاسه القراء والمختار جواز إضافتها إلى الضمير كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه خلافاً للكسائي في منعه ذلك إلا في الشعر ومثلها آل (الجمع ٢ - ٥٠).



## الفراء

### من مظاهر تشلده في القياس

- ١ - منع عمل لا عمل ليس (الصبان ١ - ٢٠٩).
  - ٢ - منع عمل إن النافية عمل ليس (المغنى ١ - ٢١).
  - ٣ - سمع سيويه لي عشرون مثله وقاس عليه يوزن من غير سماع لي عشرون غيره ومنعها الفراء (شرح الكافية ١ - ٢٥٤).
  - ٤ - يقصر نحو ضربي وضربت زيداً على المسموع (الشمي ٢ - ١٨٠).
  - ٥ - أنكر الجر بالجوار مطلقاً (المع ٢ - ٥٥ - الصبان ٢ - ٢٦٧).
  - ٦ - منع حذف الجار وبقاء عمله في جواب الاستفهام (المع ٢ - ٣٧).
  - ٧ - يمنع ضم العين مطلقاً في جمع فعلة وكسرها في جمع فعلة جمع مؤنث صحت العين أولاً إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات (شرح الكافية ٢ - ١٧٧).
  - ٨ - لم يجاوز المسموع من وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية إن اقترنت بالواو (المع - ١٠٧).
- ### من مظاهر توسعه في القياس
- ١ - جوز زيادة أفعال النواسخ وكل فعل لازم بين ما وفعل التعجب إذا لم ينقص المعنى - المع ١٢٠.
  - ٢ - قاس على نحو ويهو في الجمع (الشافية ٣ - ١٧١).
  - ٣ - أجاز حذف واو الفعل ويائه في سعة الكلام قياساً على قوله (والليل إذا يسر) - المع ٢ - ٢٠٦.
  - ٤ - جوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضاً نحو لا إياه ههنا أولاً هذا وهو بعيد غير مسموع (شرح الكافية ١ - ٢٣٩).

- ٥ - تزداد كان بلفظ المضارع وتزداد آخرأ قياساً على الغاء ظن (المجمع ١ - ١٢٠).
- ٦ - يقيس حذف هاء العوض من المضاف أن أمن اللبس نحو (وأقام الصلاة) شرح الكافية ١ - ٢٥٢).
- ٧ - ذو وذوات والفروع وأولو وأولات تضاف إلى علم قياساً (ممع ٢ - ٥٠).
- ٨ - تجزم إذ وحيث دون ما قياساً على أين وأخواتها (الممع ٢ - ٥٨).
- ٩ - تصحيح نحو سور جائز اختياراً (الممع ٢ - ١٧٦).
- ١٠ - ينسب إلى المحذوف الغاء الصحيح اللام ببرد فائه بعد اللام قياساً على عدوي في النسب إلى عدة (الشافية ٣ - ٦٣).

### توسع الزجاج

- ١ - يجوز الرفع والنصب في تابع اسم الإشارة وأي قياساً على يازيد الظريف ولم يثبت (الكافية ١ - ١٢٩).
- ٢ - تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم نحو إن زيدا فليك لراغب ومنعه المبرد (الكافية ٢ - ٣٣١) التصريح ١ - ٢٢٣.

### ابن كيسان

- جرى في أمور القياس بغير عنان وتوسع في كثير من مسأله.
- ١ - أجاز أحمر ون وسكرانون مستدلاً بقوله.
- فما وجدت نساء بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا وهو عند غيره شاذ وأجاز أيضاً حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر السالم والأصل ممنوع فكذا الفرع (الكافية ٢ - ١٦٩).
- ٢ - يقيس تمييز المائة بمفرد منصوب (الأشموقي ٣ - ١٠٦).

٣ - الجمهور على أنه لا يتجاوز المسموع من الفصل بين ما وفعل  
المتعجب بغير كان فلا يقاس المضارع يكون وقاسه ابن كيسان (كافية ٢ -  
٢٨٨).

٤ - يقيس تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث نحو الشمس طلع  
(الجمع ٢ - ١٧١).

٥ - أجاز مع الكوفيين جمع نحو طلحة بالواو والنون (كافية  
١٦٨/٢ - الانصاف - ٤).

٦ - يجري نحو يا كريم ابن كريم مجرى يا زيد بن عمرو في جواز  
الضم والفتح مع الكوفيين (مع ١ - ١٧٦).

٧ - أجاز ظهور فعل القسم مع الواو فيقول حلفت والله لأقومن.  
(الجمع ٢ - ٣٩).

### أبو علي الفارسي

#### من مظاهر توسعه

- ١ - ورد في تنبيه قراء قرا وان فقاس عليه (الجمع ١ - ٤٤).
- ٢ - قاس إضافة ثلاث ونحوها الى اسم الجمع (الجمع ١ - ٢٥٣).
- ٣ - يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المغني ١ - ١١٦).
- ٤ - اللاحق بتكرير اللام . مقيس كما ذكره عنه ابن جني .

#### من مظاهر تشدده

- ١ - تخفيف الياء من تحولين يوقف عند المسموع يقصد ذوات الياء  
(الجمع ٢ - ٢١٨).
- ٢ - لا يبيى الفعل الجامد والناقص للمجهول لعدم السماع (الجمع  
١٦٥ - ٢).

وفي شرح تصريف المازني .

قال أبو علي الفارسي إن الغرض مما تدونه من هذه الدواوين إنما هو

ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع.

### أبو الفتح بن جني

من مظاهر توسعه

قال في الخصائص ١ - ١١٩ .

وأعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله كيف تبني من ضرب مثل جعفر ضريب هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضيرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً.

وقال في ٣٦٣ - قال أبو علي :

لو شاء شاعر أو ساجع أو متوسع أن يبيي بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب وذلك نحو قولك خرجج أكرم من دخال وضريب زيد عمرأ ومررت برجل ضريب وكرم ونحو ذلك .

قلت له أفترجّل اللغة ارنجّالا قال ليس بارتجّال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم قال ألا ترى أنك تقول طاب الخشكان فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا قال فرفحك أياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ومنسوبا إلى لغتها .

١ - ولع ابن جني بقياسية هذا الإلحاق ومثله في شرحه لتصرف المازني فقال مثل الإلحاق بتكرار اللام والألحاق بغير تكرير اللام مثل رجلين لكل منهما دراهم وكل منهما محتاج لانفاقها فأحدهما ترك دراهمه بحالها لم يعرض لها وذهب يدان غيرها لينفقها فلما فني ما أدان عاد إلى ماله ليتفق منه وهذا

ليس في حزمة من بدأ ياتفاق ماله فلما في دعتة الضرورة إلى أن يدان ويسأل.

٢ - قاس على شتي في النسب إلى شؤة.

٣ - إذا ثبت المصدر فالفعل في الكف (الخصائص ١ - ١٢٧).

٤ - إذا ثبت اسم المفعول فالصفة في الكف (الخصائص ١ - ١٢٧).

٥ - اسم الزمان والمكان والمصدر من الرباعي مقيس (الخصائص ١ - ٣٧١).

٦ - عقد بابا في الخصائص ١ - ٤٣٩ في اللغة المأخوذة قياسا. تكلم فيه عن وصايا الجمع وأساء الفاعلين - والمفعولين وأساء الزمان والمكان ومضارع فعل.

٧ - في الجمع ٢ - ٥١:

يقاس حذف المضاف إذا لم يستبد الثاني بنية الحكم نحو واسأل القرية وأشرب في قلوبهم العجل فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس خلافا لابن جني في قوله بالقياس مطلقا فأجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد.

٨ - يؤكد المضارع المنفي بلا إن كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عنده (الكافية ٢ - ٣٧٥).

٩ - يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المنفي ١ - ١١٦). (الجمع ١ - ٢٣٣).

من مظاهر تشدده

١ - أنكر الجر على الجوار مع القراء (الجمع ٢ - ٥٥) (صيان ٢ - ٢٦٧).

٢ - لا يقيس النسب على نُقْفي وقرشي .

### ابن مالك

له رغبة في التوسع في القياس واحتفال به فمن مظاهر توسعه .

١ - توصل آل الموصولة بالمضارع قياسا مع الكوفيين (المنفي ١ - ٤٧) .

٢ - جوز نصب جواب كل ما تضمن النفي أو القلة قياسا نحو قد كنت في خير فتعرفه (المجمع ٢ - ١٢) .

٣ - يقاس العلم الموصوف بآنة على الموصوف بآبن في النداء (المجمع ١ - ١٧٦) .

٤ - أجاز القياس على إياي وأيانا في التحذير (الاشموني ٢ - ٤١٢) .

٥ - يجوز حذف الياء من مفاعيل ونحوه في الاختيار مع الكوفيين مستدلين بقوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) فيقولون عصافر وسراول (المجمع ٢ - ١٨٢) .

٧ - قاس تأكيد المضارع المنفي بلا إن اتصلت بالمنفي مع ابن جني (الكافية ٢ - ٣٧٥) .

٨ - يقال في حم حمون وإن لم يسمع ومنعه أبو حيان .

٩ - يجوز حذف العائد المجرور إن تعين حرف الجار ومنعه أبو حيان (المجمع ١ - ٩٠) .

١٠ - شرط الوصف المكثفي بمرفوعه تقدم نفي أو استفهام بأي أدواتها قياسا على ما والهمزة ووقف عند المسموع أبو حيان (المجمع ١ - ٩٤) .

١١ - رفع اسم التفضيل للظاهر جاء بعد النفي وقاس عليه النازم  
النهي والاستفهام وخالفه أبو حيان (المجم ٢ - ١٠٢).

١٢ - المفعول معه مقيس مطلقا (المجم ١ - ٢١٩).

١٣ - قال في التسهيل:

ويطرد صوغ فقل من أسماء الأعيان لأصابتها نحو جلده ورأسه أو  
إنالتها نحو شحمه ولحمه أطعمه ذلك أو عمل بها نحو رجمه وسهمه أصابه  
بالرجم والسهم.

من مظاهر تشلده في القياس:

١ - إضافة ثلاث ونحوها إلى اسم الجمع لا تنقاس مع الأخفش  
(المجم ١ - ٢٥٣).

٢ - لا يلي إن المخففة إلا الماضي ولا يقاس على ما ورد من المضارع  
وخالفه أبو حيان (المجم ١ - ١٤٢).

٣ - إضافة لبيك إلى الظاهر والغائب شاذة وخالفه أبو حيان (المجم  
١ - ١٩٠).

٤ - لا ينقاس فعل في سبب الذكور.

٥ - لا يقيس ورود اسم التفضيل عاريا عن معنى التفضيل قال في  
التسهيل.

واستعمال أفعل التفضيل عاريا من الأضافة والالف واللام دون من  
مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل نحو هو أعلم بكم أي عالم  
أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد  
لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع (صبان ٢ - ٢٥٨).

### أبو حيان

لعله أكثر النحويين زهدا في الاحتكام إلى القياس والتزول عند حكمه

وكان يؤثر الوقوف عند المسموع وينتهي إليه دون أن يحاول التوسع في إجراء القياس في الأشباه والنظائر. ولذلك نجده كثير الاختلاف مع ابن مالك الذي كان يحتفل بالقياس ويتوسع فيه.

### من مظاهر تشدده

١ - حذف أل من الذي والتي واللذان واللذين واللاتي لغة حكاها ابن مالك وقرئ (صراط لذين أنعمت عليهم) قال أبو حيان ولم يورد ابن مالك شاهدا سوى هذه القراءة وجوز الباقي قياسا لا سماعا وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها (المجم ١ - ٨٣).

٢ - جوز ابن مالك حذف العائد المجرور بحرف الجر إذا تعين الحرف نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيه والذي رطل بدرهم لحم أي منه فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة. وقال أبو حيان لم يذكر ذلك أحد في الصلة وإنما ذكره في الخبر فلا ينبغي أن يقاس عليه ولا أن يذهب إليه إلا بسماع عن العرب - (المجم ١ - ٩٠).

٣ - شرط الوصف المكتفي بمرفوعه تقديم نفي أو استفهام بأي أدواتهما كما ولا وأن وغير وكالهزمة وهل وما ومن ومتى وأين وكيف وكم وأيان هكذا زعم الناطم قياسا على سماع ما والهزمة وقصره أبو حيان عليهما إذ لم يسمع سواهما (المجم ١ - ٩٤).

٤ - قال أبو حيان وأما إذا كان معمول خبر الحروف الناسخة مصدرا أو مفعولا له نحو إن زيدا لقيما ما قائم وأن زيدا لأحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم أنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع. (المجم ١ - ١٣٩).

٥ - إن كان خبر إن المخففة متصرفا غير دعاء قرن غالبا بنفي قال



أبو حيان ولم يحفظ في ما ولا في لما فينبغي أن لا يقدم على سماعه حتى يحفظ (المجم ١ - ١٤٣).

٦ - لا ينقاس التضمن عند أبي حيان (المجم ١ - ١٥١).

٧ - إذا تنازع عاملان والأول من باب ظن فيضمر مؤخرا إن كان منصوبا وتوقف أبو حيان فقال الذي ينبغي الرجوع إلى السماع فإن استعمله العرب في ظن في هذا الباب اتبع وإلا توقف في إجازته لأن عود الضمير على شيء لفظا لا معنى قليل وخلاف الأصل فلا يقاس عليه (المجم ٢ - ١١٠).

٨ - لا ينجر عن كآين إلا بجملة فعلية قال أبو حيان قد استقرت ما وقعت فيه فوجدت الخبر لا يكون إلا كذلك ولم أقف على كونه مفردا أو جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغي أن لا يقدم على شيء من ذلك إلا بسماع من العرب (المجم ٢ - ٧٦).

٩ - أجاز ابن عصفور وابن قتيبة دخول الجار على كآين قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم ولا يحفظ في كلامهم (المجم ٢ - ٧٦).

١٠ - قال الناظم إن كان اسم التفضيل من متعد إلى اثنين تعدى إلى واحد باللام وأضمر ناصب للثاني نحو هو أكسى للفقراء الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب إلا إذا كان مسموعا من لسانهم (المجم ٢ - ١٠٢).

١١ - رفع اسم التفضيل للظاهر ورد بعد النفي وقاس عليه الناظم النهي والاستفهام نحو لا يكن غيرك أحب إليه الخبر منك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بحسن لا يمن.

ومنع أبو حيان قائلا إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي

وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب ولا يقاس عليه ولا سيما ورفع الظاهر إنما جاء في لغة شاذة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع (المجم ٢ - ١٠٢).

١٢ - أجاز الناظم التوكيد اللفظي في فاعل نعم وبش قال أبو حيان فينبغي أن لا يجوز إلا بسماع (المجم ٢ - ٨٥).

١٣ - منع أبو حيان قياس إجراء الجوامد المضمنة معنى المشتق مجرى الصفة المشبهة نحو وردنا منها عسلا مأؤه - (المجم ٢ - ١٠١).

١٤ - قال أبو حيان لا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع (المجم ٢ - ١٣).

### من مظاهر توسعه في القياس

- ١ - يلي إن المخففة المضارع قياسا (المجم ١ - ١٤٢).
- ٢ - يقيس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (المجم ١ - ٢٤٠).
- ٣ - يقيس إضافة لبيك إلى الظاهر والضمير الغائب - (المجم ١ - ١٩٠).

٤ - يوقف عند المسموع من نحور رب رجل وأخيه عند سيويه وقاس عليه الأخفش والناظم وأبو حيان (المجم ٢ - ٢٦).

٥ - يقيس فعل في سب الذكور.

ألا يدل ما قدمته وهو غيض من فيض على أن الكثير من مسائل القياس.

ذهب الأئمة فيه بـ من محرم ومحلل  
كما يدل على أن موقف بعض الأئمة يدعو إلى العجب.

فبينما نراه في مواطن سمحا سهلا يطرد القياس ويحيزه ولو على مثال واحد شاذ إذ نراه في أخرى شحيحا ضنينا لا يحيزه إلا مصردا محسوبا.

في رأيي أن لا نستمع إلى كل صوت ينادي بفتح باب القياس على مصراعيه كما لا نقف في وجه كل متشدد بل نترافع إلى حاجتنا فنستوحىها ونستلهمها ونسترشد بها في قبول هذا القول واستحسانه أو رفض ذلك واستهجانها غير ناظرين إلى من قال به وصدر عنه أكوفي أم بصري فرد أم جمهور.

### الرد على بعض دعاوى المبرد

كثير من دعاوى المبرد مبعثة الرغبة في أن يجري الكلام على نسق مطرد لا يحصى عنه ولا مفر منه فيدعوه ذلك إلى أن ينكر غيره ولا يعترف بسواه ولا يقبل شذوذا فيه فحذف الحركة دون مقتض لما كان على خلاف القياس دعاه ذلك إلى أن ينكر رواية بيت امرئ القيس فالיום أشرب غير مستحقب ورواية غيره وإن كان مثله ورد في كلام العرب كما أن في القرآن الكريم اثنتي عشرة آية قرئت بالتسكين قراءة سبعة متواترة وفي الغيث - ٣٨ إنها لغة بني أسد وتميم وكذلك في شرح الشاطبية - ١٥٥ .

١ - في الكامل ٨ - ٤٨ .

أما قوله لولاك فإن سيويه يزعم أن لولا تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء . . . ثم يقول: قال أبو العباس والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول لولا أنت كما قال الله عز وجل لولا أنتم لكننا مؤمنين. ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيحيزه على بعده.

قال الأعلام ١ - ٣٨٨ :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي.

الشاهد في إتيانه بضمير الخفض بعد لولا وهي من حروف الابتداء  
ووجه ذلك أن الاسم المبتدأ بعدها لا يذكر خبره فأشبه الاسم المجرور في  
انفراده والمضمر لا يتبين فيه الأعراب فوق مجروره موقع مرفوعه والأكثر  
لولا أنت قياساً على الظاهر. وكان المبرد يرد مثل هذا ويعطن على قائل  
هذا البيت ولا يراه حجة وهذا من تحامله وتعسفه وقد أنشد غير سيبويه  
لرؤية.

لولا كما قد خرجت نفساهما

ورؤية عند المبرد وغيره من أفصح العرب.

وفي تعليق السيرافي في قوله وكم موطن لولاي.

أنكر هذا المبرد وخطأ الشعر وقال إنه من قصيدة فيها خطأ كثير قال  
أبو سعيد ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب  
قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على  
روايته عن العرب.

وفي الإنصاف المسألة - ٩٧ ص ٢٨٥ :

وأما إنكار أبي العباس المبرد فلا وجه له لأنه قد جاء ذلك كثيراً في  
كلامهم وأشعارهم قال الشاعر:

وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي  
وقال الآخر:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن  
وقال بعض العرب:

لولاك في هذا العام لم أحجج

٢ - في الكافية ١ - ١٧٣ :

ذكر سيويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني أنه يجعلها أيضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال . قال السيرافي في حكاية سيويه لا ترد (يقرا ما في المقتضب قبل ما في الشافية).

### ٣ - في الشافية ٢ - ٢٢٣ :

نقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء وسيويه أوثق من أن ترد روايته عن العرب ولا سيما إذا لم يمنعها القياس .

في المقتضب - ٤٦٣ وأما ضحى . . . وعشية وعتمة وعشاء وظلام وصباح ومساء إن أردت بهن النكرات فهن منصرفات . . . فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه واللييلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتنونه لأنهن نكرات).

### ٤ - وقال المبرد في المقتضب - ٢٢٠ :

واعلم أن من العرب من يقول الله لأفعلن يريد الواو فيحذفها وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض .

### قال سيويه في كتابه ٢ - ١٤٤ .

ومن العرب من يقول الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب في قوله .

وجناء ما يرجى بها ذوقرابة لعطف وما يخشى السماء ربيها وحذف حرف الجر مع بقاء عمله جائز في لفظ الله عند البصريين والكوفيين وأجمعوا على سماع الله لأفعلن .

كما يعلم من مراجعة الأنصاف المسألة - ٥٧ .

وقال الرضي في شرح الكافية ٢ - ٢٣٩ :

أعلم أن حروف الجر لا تحذف قياسا مع بقاء عملها إلا في الله قسما عند البصريين وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لأفعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظه الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص منماها بخصائص فعنها اجتماع يا واللام في ياللة ومنها قطع الهمزة في يا الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحوها الله .

٥ - في المثل ماء ولا كصداء قال عنه صداء مثل حمراء ومن ثقل فقد أخطأ (الكامل ٥ - ٩٣) .

في صحاح الجوهري ١ - ٢٣٩ صدد .

صداء اسم ركية عذبة الباء وفي المثل ماء ولا كصداء وقلت لأبي علي النحوي هو فعلاء من المضاعف فقال نعم وأنشد لضرار بن عتبة العبسي :

كأني من وجد بزئيب هائم يخال من أحواض صداء مشربا يرى دون برد الماء هولا وذادة إذا شد صاحبوا قبل أن تتحيبا

وبعضهم يقول صداء بالهمزة مثال صدعاع وسألت عنه في البداية رجلا من بني سليم فلم يهزمه .

وفي لسان العرب ١ - ١٠٤ :

ورواه المنذري عن أبي الهيثم ولا كصداء بتشديد الدال والمدة .

٦ - قال في الكامل ٣ - ١٥٠ :

وشجي مخفف الياء ومن شدد فقد أخطأ والمثل ويل للشجي من الخلي الياء في الشجي مخففة وفي الخلي مثقلة .

وفي لسان العرب ١٩ - ١٥١ رواية المثل بتشديد ياء الشجى .  
وكذلك في المصباح .

٧ - قال الجوهري في الصحاح الكتاب والمكتب واحد وجمعه كتاب  
ونقل صاحب اللسان هذا القول ثم نقل عن المبرد قوله : إن من جعل  
الموضع الكتاب فقد أخطأ وقال المكتب موضع التعليم والكتاب الصبيان .

وذكر شارح القاموس عن شرح الشفاء أن استعمال الكتاب للمكتب  
وارد في كلامهم وأنه استفاض بهذا المعنى كقوله :

وأق بكتاب لو انبسطت يدي فيهم رددتهم إلى الكتاب  
(يراجع اللسان ١٩ - ٦٩ - والصحاح ١ - ٩٦) .

هذا ما يتسع له المقام من النظر والتعليق على الأصول العامة وأود  
أن يكون للمسائل الفرعية نصيب من التعليق وحظ من النظر .

عرف عن علماء الكوفة أنهم لا يسرعون إلى التأويل ولا يسرفون في  
التقدير ولهم رأي في خبر كان وأخواتها إذا كان ماضياً يبدو غريباً إذا  
قيس بما شهر عنهم .

اشترطوا في خبر كان وأخواتها إن كان ماضياً اقترانه بقدر ظاهرة أو  
مقدرة فهي في نحو قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله تلتظ إذ لم تلفظ  
ونرى المبرد يقرهم على هذا التقدير . في خزنة الأدب ٢ - ٧٦ .

وكان طوى كشحاً على مستكنة هو عند المبرد بأضمار قد أي قد  
طوى قال لأن كان فعل ماض فلا يجبر إلا باسم أو بما ضارعه قال ولا  
يجوز كان زيد قام لأن زيد قام يغنيك عن كان . وخالفه أصحابه فقالوا  
الماضي قد ضارع الاسم أيضاً فهو يقع خبراً لكان كما يقع الاسم  
والفعل المستقبل وأما قولك كان زيد قام فليأجىء بمكان لتؤكد أن  
الفعل لما مضى .

ويقول الرضى في شرح الكافية ١ - ٢٣١ .  
 ولا منع من قيام شيئين يفيدان ١ - ٢٣١ .  
 ولا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي .  
 ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين ابن هشام في المغنى ٢ - ١٦٣ .  
 والسيوطي في الممع ١ - ١١٣ .  
 وكثرة وقوع خبر كان ماضياً دون قد في القرآن الكريم وكلام  
 الفصحاء يبعد من التزام هذا التقدير الذي لا موجب له ولا داعي إليه  
 قال الله تعالى .

- ١ - إن كنت قلته فقد علمته .
- ٢ - إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وأن كان  
 قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين .
- ٣ - إن كنتم آمتتم .
- ٤ - أولم يكونوا أقسموا بالله .
- ٥ - ولقد كانوا عاهدوا الله .
- ومن الشعر (وقاتله زخرجة الحارث) .
- ٦ - وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاماً وحميراً وقال  
 زهير بن أبي سلمى .
- ٧ - وكان طوى كشحاً على مستكنة = فلا هو أبداها ولم يتقدم  
 وقال النابغة الذبياني .

٨ - أضحت خلاءً وأضحى أهلها احتملوا =  
 أخفى عليها الذي أخفى على ليد .

٩ - في كامل المبرد ٤ - ٢٤٨ لعدي بن زيد .  
 ثم أضحوا عصف الدهر بهم وكذلك الدهر حالا بعد حال  
 وكذلك يلتزم البصريون سوى الأخفش تقدير قد في الماضي المثبت  
 الواقع حالا إن لم توجد .



وأقرهم المبرد على ذلك فمنع وقوع الماضي المجرد من قد حالا . قال  
في المقتضب - ٣٩٠ .

فإن قلت فأجر كان بعد المعرفة واجعلها حالا لها فإن ذلك قبيح  
وهو على قبحه جائز في قول الأخفش وإنما قبحه أن الحال لما أتت فيه  
وفعل لما مضى فلا يقع في معنى الحال ألا ترى أنك إذا قلت مررت  
برجل يأكل قلت على هذا مررت بزيد يأكل . فكان معناه مررت بزيد  
آكلاً وإذا قلت أكل فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال كما تقول هو يأكل  
أي هو في كل حال أكل فلما لم يجوز أن يقع وهو على معناه في موضع  
الحال امتنع في هذا - الموضع وقد أجازوه قوم أن يضعوا فعل في موضعها  
كما تقول إن ضربتني ضربتك والمعنى إن تضربني أضربك وهذا التشبيه  
بعيد لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن  
مواضعها ألا ترى أنك تقول زيد يضرب غدا فإذا أدخلت لم قلت لم  
يضرب أمس فبدخول لم صارت يضرب في معنى الماضي .

وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول وهي قوله . أو جاءكم  
حصرت صدورهم . وليس الأمر عندنا كما قالوا ولكن مخرجها والله أعلم  
إذا قرئت كذا مخرج الدعاء كما تقول لعنوا قطعت أيديهم وهو من الله  
إيجاب عليهم فأما القراءة الصحيحة فإثما هي أو جاؤكم حصرة  
صدورهم .

وتناول حديث علماء البلاغة الجملة الحالية بيان علة امتناع الحالية  
المضارع المصدر بعلامة استقبال كما بينوا علة التزام قد مع الماضي المثبت  
الواقع حالا .

بدأ السعد تعليل ذلك بما علل به الرضي في شرح الكافية وتلخيصه  
أن لفظة الحال النحوية تشترك اشتراكاً لفظياً مع لفظة الحال الزماني  
المقابل للماضي والمستقبل فكرهوا أن تصدر الجملة الحالية بعلم  
الاستقبال وأن يقع الماضي المثبت حالا دون قد ظاهرة أو مقدرة لهذا

التناقض الذي بين مشاركتها في التسمية وهي الحال الزمانية .

وإن لم يكن بين الحال النحوية والماضي والمستقبل تناقض في الحقيقة والواقع وهذا ما يعبرون عنه بالتناقض في الظاهر أو في الجملة .

كان حوار البلاغيين يدور حول هذا التعليل وقد تناولوه بالنقد كما تناولوا غيره واكتفى من هذه المناقشات الحادة بما قاله السبكي مؤلف عروس الأفراح قال .

سؤال كيف يجتمع قول سيبويه إن الفعل المضارع إذا نفى بلا يختص به المستقبل وقوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالا . وقوله وقول غيره إن الجملة الحالية المفتحة بدليل استقبال لا تقع حالا .

ولما كان هذا التناقض الظاهري الذي تحدثوا عنه ومن أجله التزموا لفظة قد مع الماضي المثبت . موجوداً في الماضي معنى وهو المضارع المنفى بلم ولما ولم يمنعوا وقوعه حالا أو التزام قد معه .

قال الفرزي .

فيه بحث وهو أن التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال كذلك هو ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الماضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق .

فإن قلت منافاة المضارع المصدر بعلامة استقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلامة الماضي من جهة الماضي ليس إلا قلت هذا إنما يتم إذا كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال .

ولما لم يصلح لديهم هذا الجواب لجأوا جميعاً إلى الفلسفة يستوحونها الجواب ويستلهمونها الصواب فقالوا ما ملخصه .

إن النفي يفيد الاستمرار إلى زمن التكلم بخلاف الإثبات .

وأوضحوا ذلك بقولهم إن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود وإنساحوا في طريق الفلسفة الوعر وأبعدوا فيه وعرجوا على هذه النظريات الفلسفية.

هل الوجود عين الموجود أو غير الموجود.

وهل يبقى العرض زمانين أولاً يبقى زمانين.

وهل العدم في كل وقت غير العدم في الذي قبله.

وبعد فلست أدري مآسر هذه الخطوة لقد وعلام هذا الهيام بها وأي معنى احتوته فأولها كبير عناية النحويين فجعلوها في أساليب كثيرة من العربية ملحوظة إن لم تكن ملفوظة.

عرض الأمير في حاشيته على المغني لنقد التزام قد مع الماضي بأخصر لفظ قال ١ - ١٤٦.

واعترض بأن الحال النحوية لا ينافيها الماضي إذ زمنها زمن عاملها أيما كان وإنما ينافي الحال الزماني وهو الذي تقرب منه قد فرجما أبعدت عن المقارنة التي هي أصل الحال النحوية نحو جاء زيد منذ سنين متطاولة وقد ركب. والقول بأنهم التفتوا لمطلق عنوان حال ومضى واه وفي المجمع ١ - ٢٤٧.

قال أبو حيان والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون قد ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثرة ضعيف جداً لأننا إنما نبي القاييس العربية على وجود الكثرة.

وقد عرض لهذا ابن الأنباري في الإنصاف وناصر البصريين على عادته.

ولم ترعني مشايعة المبرد للبصريين في هذا ولكن أخلني العجب كل العجب غاية العجب مما استحله لنفسه فقد استمر الطعن على الفراء:

والنيل من قراءاتهم وما أجمعوا رأيهم عليه واتفقت كلمتهم على

القراءة به فهذه الآية أو جلاؤكم حصرت صدورهم انعقد إجماع القراء السبعة على أنها القراءة الصحيحة المتواترة ولم يثبت علماء القراءات في السبعة سواها فيجئنا المبرد ويتناول إلى النيل بما أحمرأ عليه وبجاءه بالرغبة عن هذه القراءة ويقول فأما القراءة الصحيحة فإنما هي أو جلاؤكم حصرة صدورهم وهي قراءة ليست سبعة والله أعلم بحالها .  
أليس هذا إسرافاً في الطعن وغلوا في التحامل .

ثم ننظر ما سببه وما دواعيه وهل كان الأمر يستوجبه ودفع خطر يستدعيه .

لم يكن لشيء من ذلك وإنما مبعثه هوى يتحكم وشهوة تقضي أقدم على ما أقدم عليه ليصحح ما التزمه البصريون هنا من التكلف والتعسف ولا سند لهم ولا حجة معهم وقد أيد السماع غيرهم .

١ - قال الله تعالى هذه بضاعتنا ردت إلينا .

٢ - وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا . . . أي قائلين .

٣ - قالوا أنؤمن لك وأتبعك الأردلون .

٤ - أو جلاؤكم حصرت صدورهم وقال الشاعر (أبو صخر الهذلي)

٥ - وأني لتعروني لذكراك هزة كما انتقض العصفور بلله القطر<sup>(١)</sup>

قدمت ان المبرد استكره شعراً لأبي نواس استملحه غيره معللاً إعراضه عنه لما فيه من الإفراط كما أعرض عن شعر آخر له استظرفه أيضاً غيره لما تضمنه من الالحاد .

وهذا منه يدل على الرغبة في القصد والاعتدال فيما باله هنا يستحل لنفسه هذا الإفراط ويجاوز حدود القصد والاعتدال .

هذا ما قصدت ذكره مما تتسع له رسالة في دراسة المبرد وقد حرصت على أن أكتفي باللمحة الدالة والإشارة المفهمة .

والحمد لله أولاً وآخراً .

---

(١) البيت في الخزنة ٥٥٢/١ .



## المراجع

### ١ - كتب التراجم والأدب

- ١ - معجم الأدباء لياقوت طبع دار المأمون
  - ٢ - تاريخ بغداد طبع الأولى بمطبعة السعادة
  - ٣ - الفهرست لابن النديم طبع المكتبة التجارية بمطبعة الرحمانية
  - ٤ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي طبع أوربة.
  - ٥ - نزهة الألبا لابن الأنباري طبع مصر سنة ١٢٩٤
  - ٦ - طبقات النحويين للزبيدي تلخيص مجلة إيطالية نشرته باللغة العربية
  - ٧ - وفيات الأعيان لابن خلكان طبع مصر
  - ٨ - معجم الشعراء للمرزباني طبع مكتبة المقدس سنة ١٣٥٤
  - ٩ - طبقات القراء لابن الجزري طبع برجستراس بمطبعة السعادة
  - ١٠ - بغية الوعاة للسيوطي طبع الخانجي بمطبعة السعادة
  - ١١ - لسان الميزان طبع حيدر آباد
  - ١٢ - العقد الفريد لابن عبد ربه طبع المطبعة الأزهرية
  - ١٣ - الموشح للمرزباني طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٤٣
  - ١٤ - أخبار أبي تمام للصولي طبع مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
  - ١٥ - التتبيها على أغاليط الرواة نسخة خطية نسختها للدراسي
- لعلي بن حمزة البصري

١٦ - آمالي القالي الطبعة الثانية

١٧ - شرح مقامات الحريري للشريشي

١٨ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد

١٩ - كنايات الجرجاني

٢٠ - ضحى الإسلام

٢١ - آمالي الزجاجي طبع صحيح

٢٢ - مرآة الجنان لليافعي

## ٢ - كتب النحو والصرف

٢٣ - المقتضب  
٢٤ - الكامل

نسخة خطية عندي نسختها للدراسي  
المثبت مع رغبة الأمل للشيخ المرصفي  
وكل إحالتنا على هذه النسخة

٢٥ - كتاب سيبويه طبع المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ

٢٦ - شرح الكافية للمرصى طبع الاستانة سنة ١٢٧٥ هـ

٢٧ - شرح الشافية للمرصى الطبعة الجديدة بتعليق فضيلة الشيخ نور وزميلييه

٢٨ - خزانة الأدب للبغدادي طبع المطبعة الأميرية ببولاق

٢٩ - شرح شواهد الشافية للبغدادي الطبعة الأولى

٣٠ - شرح المفصل لابن يعيش طبع إدارة الطباعة المنبرية

٣١ - شرح تصرف المازني لابن جني نسخة خطية بمكتبة فضيلة الشيخ نور

٣٢ - الخصائص لابن جني الأول مطبوع والثاني مخطوط بدار الكتب المصرية

٣٣ - سر الصناعة لابن جني نسخة خطية بمكتبة جامعة فؤاد الأول

٣٤ - الإنصاف في سبب الخلاف بين البصريين والكوفيين طبع أوربة

٣٥ - المغنى لابن هشام طبع المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٧ هـ

٣٦ - التصريح على التوضيح الطبعة الثانية بالمطبعة الأزهرية

- ٣٧ - الشمني على المغنى  
 ٣٨ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك  
 ٣٩ - معجم المواعظ للسيوطي  
 ٤٠ - المزهر للسيوطي  
 ٤١ - الأشباه والنظائر للسيوطي  
 ٤٢ - الاقتراح للسيوطي  
 ٤٣ - شرح الاقتراح  
 ٤٤ - شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري  
 ٤٥ - أمالي ابن السجري  
 ٤٦ - اظهار الأسرار
- طبع المطبعة البهية  
 طبع المطبعة الاميرية سنة ١٢٨٠ مع حاشية الصبان عليه.  
 الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ  
 طبع المكتبة الأزهرية بمطبعة السعادة  
 سنة ١٣٢٥  
 طبع الهند  
 الطبعة الأولى بحيدر آباد  
 نسخة خطية بمكتبة الجامع الاحمدي  
 طبع المطبعة الحسينية  
 الطبعة الأولى بحيدر آباد

### ٣ - كتب القراءات

- ٤٧ - شرح الشاطبية لابن القاصح  
 ٤٨ - غيث النفع في القراءات السبع  
 ٤٩ - الحجة لأبي علي الفارسي  
 ٥٠ - الاتقان للسيوطي  
 ٥١ - المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله الطبعة الأولى بالمطبعة الاميرية
- طبع دار الاحياء بمطبعة الحلبي  
 طبع دار الاحياء بمطبعة الحلبي  
 نسخة بالتصوير الشمسي بمكتبة جامعة فؤاد  
 طبع المطبعة الموسوية سنة ١٢٨٧

### ٤ - كتب التفسير

- ٥٢ - البحر لأبي حيان  
 ٥٣ - تفسير القرطبي جامع الأحكام الطبعة الأولى  
 ٥٤ - تفسير الطبري  
 ٥٥ - تفسير الكشاف للزخشري  
 ٥٦ - تفسير الألوسي

## ٥ - كتب اللغة

٥٧ - لسان العرب

٥٨ - القاموس المحيط

٥٩ - المصباح المنير



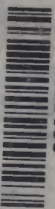








Bibliotheca Alexandrina



0395227